



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي



كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم مالية ومحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة: علوم مالية ومحاسبية
التخصص: محاسبة وتدقيق

أثر جودة التدقيق على جودة القوائم المالية

دراسة ميدانية

إشراف الدكتور:
محمد الدينوري سالمي

إعداد الطالبات:
بوزقاق عفاف
بوقفة سعيدة
قسوم كميلية
ميهوي هوارية

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	د. حميداتو صالح
مشرفا مقرر	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	د. محمد الدينوري سالمي
عضوا ممتحنا	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	د. بشير بن موسى

الموسم الجامعي: 2021 / 2022



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي



كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم مالية ومحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة: علوم مالية ومحاسبية
التخصص: محاسبة وتدقيق

أثر جودة التدقيق على جودة القوائم المالية

دراسة ميدانية

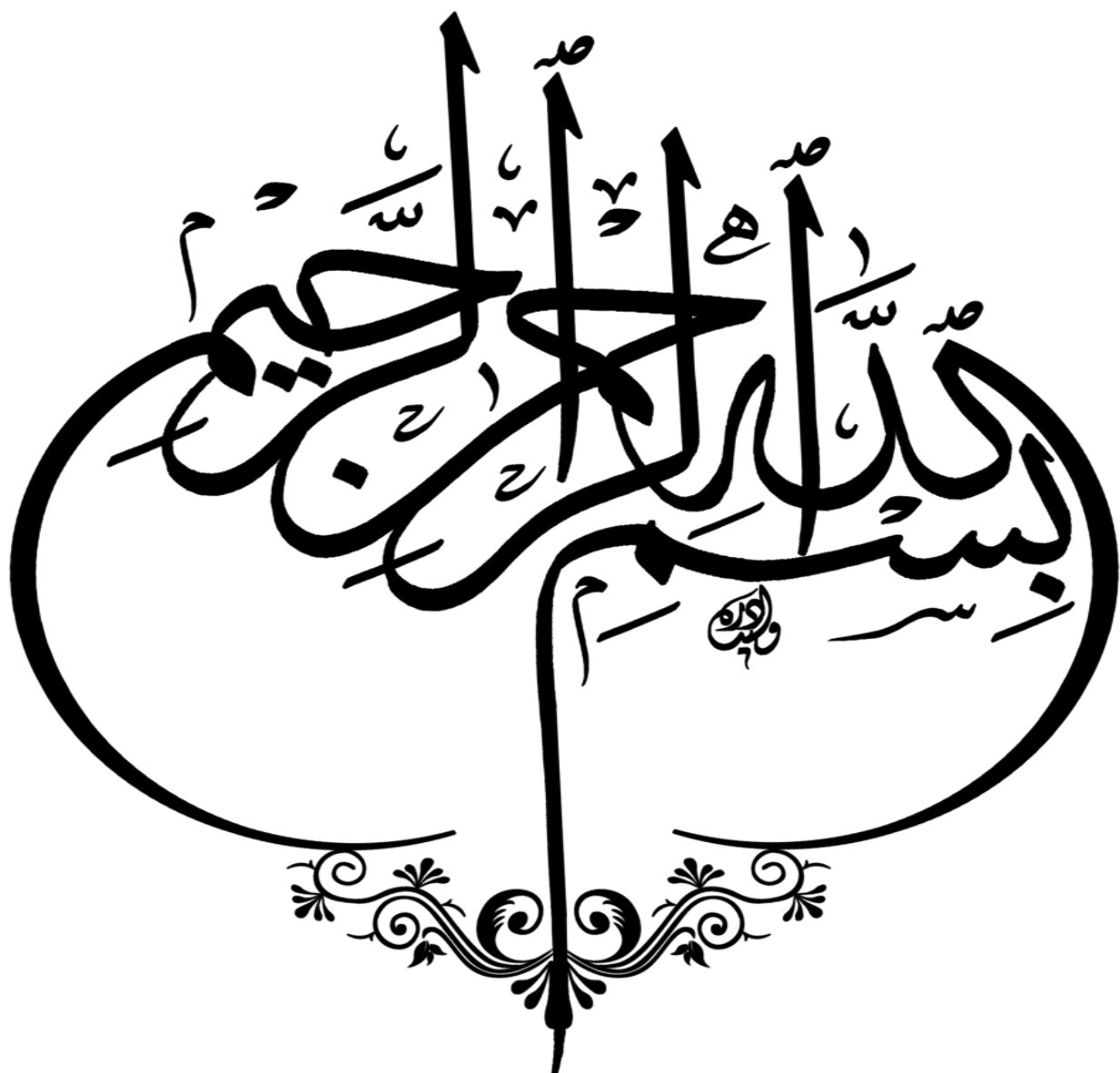
إشراف الدكتور:
محمد الدينوري سالمي

إعداد الطالبات:
بوزقاق عفاف
بوقفة سعيدة
قسوم كميلية
ميهوي هوارية

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	د. حميداتو صالح
مشرفا مقرر	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	د. محمد الدينوري سالمي
عضوا ممتحنا	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	د. بشير بن موسى

الموسم الجامعي: 2021 / 2022



سُبْحَانَكَ يَا عَزِيزُ

الحمد والشكر إلى من تخشى بذكره الكائنات وترزله باسمه كل السماوات والأرض، نحمده حمد

الشاكرين ولنعمه ذاكرين .

قال تعالى: "...وقل ربّي أوثر عني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحاً ترضاه وأدخلني

برحمتك في عبادك الصالحين" سورة النمل . الآية 19 .

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله".

فبالحمد نبدأ الكلام وبالشكر نتوسط المقام

تتقدم بالشكر الجزيل إلى مل من مدى لنا يد العون من قريب أو بعيد لإنجاز هذا البحث أخص بالذكر الاستاذ

الفاضل المشرف على هذا البحث "صالح الدينوري" الذي لم يخل علينا بتوجيهاته وإرشاداته مع تمنياتنا له بالمراد من النجاح

والتوفيق .

كما لا ننسى أن نشكر جميع الأساتذة وأ أسرة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير وإلى جميع

زملائنا دفعة ماستر 2022 وإلى كل من ساهم في هذا البحث ولوب كلمة طيبة .

الإهداء

الحمد لله فائق الأنوار، وجاعل الليل والنهار ثم الصلاة والسلام على سيدنا محمد المختار صلى الله على وسلم .

نهدي هذا العمل إلى سر النجاح والفلاح: الوالدين الكريمين

أمد الله في عمرهما ورحم من مات .

إلى من ترعرعنا معهم ونما عصتنا بينهم، اخوتنا وأخواتنا .

إلى كل الأهل والأقارب من قريب وبعيد .

إلى كل من أثار لنا الطريق في سبيل تحصيل العلم ولوبقدر بسيط من المعرفة، أساتذتنا الكرام .

إلى مرفقاء الدرب الذين كانوا بمثابة إخوة، زملائنا وأصدقائنا الأعزاء .

إلى كل هؤلاء وبأسمى معاني الوفاء أهدي هذا العمل .

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إيضاح مدى تأثير جودة تدقيق الحسابات على جودة القوائم المالية، وقد تم إجراء دراسة ميدانية بالاستعانة باستبيان وجه إلى عينة مكونة من (20) فرد منهم محافظي الحسابات والمحاسبين والخبراء المحاسبين والاساتذة الجامعيين ذوي الاختصاص وذلك في ولاية الوادي.

وبعد عملية التحليل وتفسير النتائج الاستبيان خلصت الدراسة إلى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لجودة تدقيق الحسابات على جودة القوائم المالية في المؤسسات عند مستوى دلالة 5%، كما توصلت الدراسة إلى أنه لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة على محاور الدراسة ترجع إلى المتغيرات الشخصية.

الكلمات المفتاحية: جودة تدقيق الحسابات، القوائم المالية، جودة القوائم المالية.

Sommaire

Cette étude vise à clarifier l'ampleur de l'impact de la qualité de l'audit sur la qualité des états financiers. Une étude de terrain a été menée à l'aide d'un questionnaire adressé à un échantillon de (20) personnes, comprenant des comptables, des experts-comptables et des experts-comptables. Professeurs d'université, dans l'État d'El-Wadi. Après le processus d'analyse et d'interprétation des résultats du questionnaire, l'étude a conclu qu'il existe un effet statistiquement significatif de la qualité de l'audit sur la qualité des états financiers des institutions au niveau de signification de 5%. Conclu qu'il n'y a pas de différences entre les moyennes des réponses de l'échantillon sur les axes de l'étude en raison de variables personnelles.

Mots clés : qualité de l'audit, états financiers, qualité des états financiers.

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
	شكر وعرفان
	الاهداء
	ملخص الدراسة
I-I	قائمة المحتويات
III	قائمة الجداول
VI	قائمة الاشكال
VI	قائمة الملاحق
أ - ج	المقدمة العامة
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لتدقيق الحسابات وجودته	
03	تمهيد
04	المبحث الأول: ماهية وأسس تدقيق الحسابات
04	المطلب الأول: تعريف وأنواع تدقيق الحسابات
14	المطلب الثاني: أهداف وأهمية تدقيق الحسابات
17	المطلب الثالث: فروض ومبادئ تدقيق الحسابات
20	المطلب الرابع: طرق ومعايير تدقيق الحسابات
27	المبحث الثاني: جودة تدقيق الحسابات
27	المطلب الأول: تعريف جودة تدقيق الحسابات
29	المطلب الثاني: أهداف جودة تدقيق الحسابات
29	المطلب الثالث: أهمية جودة تدقيق الحسابات
30	المطلب الرابع: معايير جودة تدقيق الحسابات
32	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: جودة القوائم المالية وتأثير جودة التدقيق عليها	
34	تمهيد
35	المبحث الأول: ماهية القوائم المالية
35	المطلب الأول: تعريف وخصائص القوائم المالية

39	المطلب الثاني: مستخدمو القوائم المالية
44	المطلب الثالث: أهمية وأهداف القوائم المالية
49	المطلب الرابع: أنواع وفروض القوائم المالية
59	المبحث الثاني: تأثير جودة التدقيق على جودة القوائم المالية
59	المطلب الأول: جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية
62	المطلب الثاني: خصائص جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية
68	المطلب الثالث: مساهمة التدقيق في تحسين جودة القوائم المالية
69	المطلب الرابع: مقاييس مستوى جودة وموثوقية القوائم المالية من خلال تقارير مدقق الحسابات
70	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث: دراسة ميدانية (عرض وتحليل الاستبيان)
72	تمهيد
73	المبحث الأول: الأدوات والاجراءات المتبعة في الدراسة
73	المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة
76	المطلب الثاني: أدوات الدراسة
77	المطلب الثالث: صدق وثبات المحتوى
79	المبحث الثاني: عرض النتائج واختبار الفرضيات
79	المطلب الأول: عرض خصائص العينة
82	المطلب الثاني: اتجاه إجابات العينة على أسئلة الاستبيان حسب مقياس ليكارت الخماسي
86	المطلب الثالث: مناقشة نتائج التحليل واختبار الفرضيات
95	خلاصة الفصل
97	الخاتمة العامة
100	قائمة المراجع

قائمة الجداول

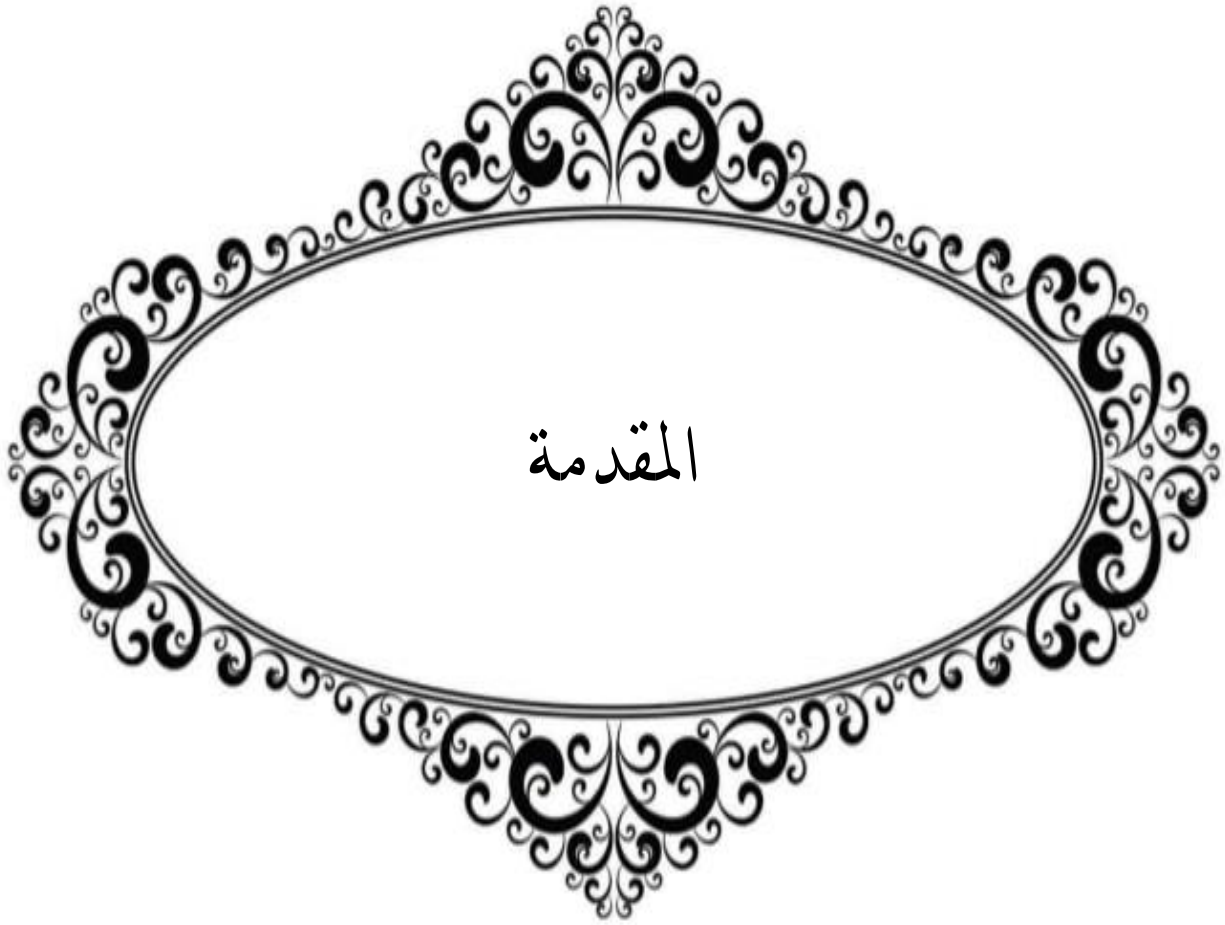
الصفحة	العنوان
11	(1) أوجه الاختلاف بين التدقيق الداخلي والخارجي
38	(2) الخصائص النوعية الثانوية للقوائم المالية
40	(3) المستخدمون للقوائم المالية واحتياجاتهم
41	(4) المستخدمون للقوائم حسب طبيعة المعلومة المطلوبة
52	(5) عناصر قائمة المركز المالي
74	(1_2) يوضح مقياس ليكارت الخماسي
78	(2_2) نتائج اختبار ثبات وصدق الاستبانة
79	(3_2) توزيع عينة الدراسة حسب الجنس
80	(4_2) توزيع عينة الدراسة حسب العمر
80	(5_2) توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي
81	(6_2) توزيع عينة الدراسة حسب طبيعة العمل
82	(7_2) توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة
83	(8_2) اتجاه إجابات العينة حول جودة التدقيق
85	(9_2) اتجاه إجابات العينة حول القوائم المالية ومدى جودتها
87	(10_2) اختبار التوزيع الطبيعي
88	(11_2) معامل الارتباط بين متغيرات الدراسة
89	(12_2) اختبار لإجمالي المحاور مع متغير الجنس
90	(13_2) اختبار الفروق ANOVA بين محاور الدراسة تبعا للعمر
91	(14_2) اختبار الفروق ANOVA بين محاور الدراسة تبعا للمؤهل العلمي
91	(15_2) اختبار الفروق ANOVA بين محاور الدراسة تبعا طبيعة العمل
92	(16_2) اختبار الفروق ANOVA بين محاور الدراسة تبعا للخبرة
93	(17_2) نتائج اختبار الأثر لإجمالي محور جودة التدقيق على القوائم المالية ومدى جودتها

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان
26	(1) ملخص لمعايير تدقيق الحسابات المتعارف عليها
48	(2) أهداف القوائم المالية
50	(3) مفهوم المركز المالي
75	(1_2) نموذج الدراسة
79	(2_2) توزيع عينة الدراسة حسب الجنس
80	(3_2) توزيع عينة الدراسة حسب العمر
80	(4_2) توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي
81	(5_2) توزيع عينة الدراسة حسب طبيعة العمل
82	(6_2) توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة

قائمة الملاحق

الصفحة	العنوان
103	(1) الاستبيان
108	(2) استمارة تحكيم الاستبيان
109	(3) مخرجات نظام الـ spss



المقدمة

❖ توطئة

أصبحت المؤسسات الاقتصادية في الوقت الحاضر تتميز بكبرها وتعدد وظائفها، وكنتيجة للعولمة الاقتصادية وزيادة نشاط المؤسسات والتطور المستمر في عملياتها المالية، أصبح لعلم المحاسبة في المؤسسات الاقتصادية أهمية بالغة.

إن هذا التطور الاقتصادي وتلك النهضة الصناعية جعلت لعلم المحاسبة دورا رئيسيا في تصوير المركز المالي للمؤسسة إلا أن هذا التطور صاحبه نمو مجال آخر يساعد على ضبط معطيات المحاسبة والتحقق من صحة الأرقام والنتائج التي قدمتها المحاسبة وهذا العلم هو ما يسمى بعلم تدقيق الحسابات حيث أنه هو الوسيلة الوحيدة القادرة على الحكم على مدى تعبير مخرجات النظام المحاسبي والتي هي القوائم المالية على الواقع الفعلي للشركات، والتأكد من جودتها وموثوقيتها مما يتيح للأطراف ذات المصلحة إمكانية اتخاذ القرارات المختلفة على ضوء الرأي الذي يبديه المدقق عن مدى سلامة القوائم المالية الختامية للشركة ومدى صدق تعبيرها عن الواقع الحقيقي لها. ولهذا زادت أهمية جودة تدقيق الحسابات نظرا لدورها في مساعدة مختلف الأطراف في اتخاذ قرارات مهمة، فسعت العديد من الدول إلى إصدار مجموعة من المعايير التي تركز على كيفية أداء مهنة تدقيق الحسابات بالجودة المطلوبة وكذا وضع مجموعة من المعايير للرقابة على جودة أداء المدقق.

❖ إشكالية الدراسة

إن المؤسسات الاقتصادية تواجه مشاكل كبيرة في عرض قوائمها المالية فهي لا ترقى لتلبية متطلبات الأطراف ذات المصلحة فيها، ويلجأ مستخدمو القوائم المالية إلى استعمال تقرير مدققي الحسابات لاتخاذ قرارات مهمة والتقليص من مشكل عدم تماثل المعلومات. لذلك يسعى مدقق الحسابات وعند أداء دوره بكل كفاءة وفعالية والالتزام بأخلاقيات المهنة إلى ضمان جودة عالية في أداء مهنته، وما يترتب على ذلك من إضفاء الثقة والمصداقية على البيانات التي تتضمنها تلك القوائم المالية.

من خلال ما سبق يمكن طرح السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير جودة تدقيق الحسابات على جودة القوائم المالية؟

ضمن هذا السؤال الرئيسي هناك مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- هل تعتبر جودة التدقيق وسيلة يعتمد عليها في تحسين نوعية وجودة القوائم المالية؟
- هل العوامل المؤثرة على جودة التدقيق تؤثر على جودة القوائم المالية؟
- هل توجد علاقة بين جودة التدقيق ومدى جودة القوائم المالية؟

وللإجابة على إشكالية الدراسة وضعنا الفرضيات التالية:

- جودة التدقيق وسيلة يعتمد عليها في تحسين نوعية وجودة القوائم المالية.
- العوامل المؤثرة على جودة التدقيق تؤثر على جودة القوائم المالية.
- توجد علاقة بين جودة التدقيق ومدى جودة القوائم المالية.

❖ أهمية وأهداف الدراسة

تكمن أهمية الدراسة مما يلي:

1. توضيح المعايير التي على أساسها يمكن الحكم على جودة تدقيق الحسابات.
2. التطرق إلى أهم الخصائص التي يجب توفرها في المعلومات المحاسبية التي تحتويها القوائم المالية.
3. تأثير جودة التدقيق على جودة المعلومات التي تحتويها القوائم المالية.

نظرا لأهمية الدراسة فإنها تهدف إلى ما يلي:

1. التعرف على المعايير التي على أساسها يمكن الحكم على جودة تدقيق الحسابات.
2. معرفة مدى تأثير العوامل المتعلقة بمكتب التدقيق على جودة القوائم المالية.
3. معرفة مدى تأثير العوامل المتعلقة بالمدقق على جودة القوائم المالية.
4. معرفة مدى تأثير العوامل المتعلقة بتنفيذ عملية التدقيق على جودة القوائم المالية.

❖ مبررات اختيار الموضوع

- البحث له علاقة بمجال تخصصي.
- محاولة الاطلاع أكثر على الواقع العملي باعتبار أن مقياس التدقيق تم تناوله من الجانب النظري فقط دون الجانب التطبيقي.

– التقدم الكبير الذي شهدته الدول المتقدمة فيما يخص مجال تدقيق الحسابات ومساهمته الفعالة في إعطاء الصورة الواقعية والصادقة عن حالة المؤسسة.

❖ منهج وأدوات الدراسة

سوف نعتمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره يتلاءم مع الموضوع، وهذا بالاعتماد في الدراسة النظرية على مجموعة من الكتب والمقالات المنشورة في المجالات العلمية المحكمة والرسائل الجامعية (الدكتوراه والمجستير) ذات العلاقة بالموضوع، أما في الجانب التطبيقي سوف نعتمد في تجميع البيانات والمعلومات على استمارة البيانات توجه إلى مجموعة من المدققين والمحاسبين ومحافظي الحسابات..... إلخ أي إلى أصحاب المجال، ومن ثم توزيعها وتحليلها بالاعتماد على أدوات الإحصائية.

❖ حدود الدراسة

اهتمت الدراسة بكل من: ما يتعلق بتدقيق الحسابات وجودته، القوائم المالية، جودة هذه الأخيرة وأثر جودة التدقيق على جودتها.

شملت الدراسة عينة من المدققين الخارجيين ومحافظي الحسابات والخبراء المحاسبين وأصحاب المجال من أساتذة ومحاسبين..... إلخ.

❖ صعوبات الدراسة

- صعوبة توزيع استمارة الاستبيان على مدققي الحسابات وعدم استرجاعها كاملة.
- صعوبة استخدام برنامج SPSS وقلت مستخدميه.
- انعدام الوقت لدى مدققي الحسابات لملئ استمارة الاستبيان.

❖ هيكل البحث

لمعالجة الإشكالية المطروحة، ومن أجل اختبار صحة الفرضيات أستهل موضوعنا بمقدمة وأعقب بخاتمة حيث قسم البحث إلى ثلاث فصول كالتالي:



الفصل الأول: تناول الإطار المفاهيمي لتدقيق الحسابات وجودته، تضمن تمهيدا للفصل يليه بعد ذلك مبحثين تم التطرق في الأول إلى ماهية تدقيق الحسابات من حيث (تعريفه، أنواعه، أهدافه، أهميته، مبادئه، طرق ومعايير التدقيق). أما في المبحث الثاني تم التطرق إلى جودة تدقيق الحسابات من حيث (تعريفها، أهدافها، أهميتها، معاييرها)، وفي الأخير تضمن خلاصة للفصل.

الفصل الثاني: تناول جودة القوائم المالية وتأثير جودة التدقيق عليها، تضمن تمهيدا للفصل يليه بعد ذلك مبحثين تم التطرق في الأول إلى ماهية القوائم المالية من حيث (تعريفها، خصائصها، مستخدميها، أهميتها وأهدافها، أنواعها وفروضها). أما في المبحث الثاني تم التطرق إلى تأثير جودة التدقيق على جودة القوائم المالية وتناولنا فيه جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية من حيث (تعريفها، معاييرها، العوامل المؤثرة فيها، خصائصها). كما تم التطرق إلى مساهمة التدقيق في تحسين جودة القوائم المالية ومقاييس جودة وموثوقية القوائم المالية من خلال تقارير مدقق الحسابات وفي الأخير تضمن خلاصة للفصل.

الفصل الثالث: يعتبر هذا الفصل كمحاولة لدراسة وتحليل آراء أهل الاختصاص من المهنيين وأكاديميين فيما يخص المجالات التي تأثر بها جودة تدقيق الحسابات على جودة القوائم المالية، ومن خلاله تم الإجابة على فرضيات الدراسة. وفي الأخير توصلنا إلى الخاتمة والمتضمنة مجموعة من النتائج والتوصيات الخاصة بموضوع الدراسة.



الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي لتدقيق الحسابات وجودته .

تمهيد:

إن التدقيق وظيفة مهمة وحساسة في المؤسسة وهذه الوظيفة لم تكن وليدة العصر الحديث بل ظهرت منذ القدم، وهي اختيار تقني صارم لكثير من الأطراف وصعبة للشخص الذي يقوم بها، وبالتالي فالذي يقوم بعملية التدقيق يجب أن يكون شخصا مؤهلا ويتوفر على مواصفات لا تتواجد عند أشخاص آخرين ليس نفس المهنة وهذا لطبيعة مهنة التدقيق التي تتميز بالمصداقية والدقة، باعتبارها أداة فعالة، ترجع أهميتها إلى أنها الركيزة والأداة الأساسية في التحقيق من صحة البيانات والحسابات وحتى نتعرف على التدقيق يجب أن نتطرق إلى التطور التاريخي لها، بحيث نصل إلى تعريف وأهدافها ومن ثم نتطرق إلى فروض ومبادئ تدقيق الحسابات.

المبحث الأول: ماهية وأسس تدقيق الحسابات

يؤدي تدقيق الحسابات دوراً هاماً بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية، حيث حظي باهتمام كبير من قبل مختلف الهيئات نظراً لطبيعته وأهميته بالنسبة للمؤسسة والجهات المستفيدة من خدماته، ولذلك وضعت معايير وأسس تحكمه ولأداء العملية التدقيقية على النحو المطلوب من قبل المدقق.

المطلب الأول: تعريف وأنواع تدقيق الحسابات

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى أهم تعاريف تدقيق الحسابات، وكذلك أهم أنواعه.

الفرع الأول: تعريف تدقيق الحسابات

أولاً: نبذة تاريخية حول تطور التدقيق

تتمثل النبذة التاريخية حول تطور التدقيق المحاسبي فيما يلي:

التدقيق كلمة مشتقة من اللغة اللاتينية تعني الشخص الذي يقول بصوت عالي، وقد نشأت هذه المهنة من القدم، إذ أن الفراعنة في مصر والإمبراطوريات القديمة في بابل وروما واليونان كانت تتحقق من صحة الحسابات عن طريق الاستماع إلى المدقق في الساحات العامة حول الإيرادات والمصروفات، كما أن الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه قد جعل مواسم الحج فرصة لعرض حسابات الولاة، وتدقيقها علماً أن التدقيق كان يشمل المراجعة الكاملة وكان غرضه الرئيسي اكتشاف الغش والخطأ ومحاسبة المسؤولين عنها، وقد لخصت أهداف التدقيق في ذلك الوقت لأجل التأكد من نزاهة الأشخاص المسؤولين عن الأمور المالية .

عند ظهور الثورة الصناعية في بريطانيا وتطور الصناعة والتجارة والزيادة في أنشطة المؤسسات وزيادة الفجوة بين المالكين والإدارة المحترفة وتطور النظام الضريبي، فإن الهدف الرئيسي للتدقيق لم يتغير وهو اكتشاف الغش والخطأ ولكن التغيير المهم الذي طرأ خلال هذه الفترة ولغاية 1850 م وهو الاعتراف والرغبة بوجود نظام محاسبي لأجل التأكد من دقة القوائم (البيانات) المحاسبية لأجل منع واكتشاف الغش والخطأ والتغيير الآخر كان الاعتراف بوجود الحاجة لتدقيق القوائم¹

¹ هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الثانية، 2004، ص 17.19

المحاسبية من قبل شخص مستقل ومحيد، وقد نص صراحة على ذلك قانون الشركات الإنجليزي لسنة 1862 الأمر الذي أدى الى تطوير مهنة التدقيق وضرورة وجود أشخاص مؤهلين ومدرّبين للقيام بهذه المهمة، في هذه الفترة لم يتم الاعتراف بأهمية الرقابة الداخلية بسبب الاعتقاد السائد في ذلك الوقت بأن الرقابة تتم بواسطة القيد المزدوج بالإضافة إلى أن التدقيق كان تدقيقاً تفصيلياً ولجميع العمليات، ولكن بتقديم الزمن وزيادة حجم العمليات وتطور الأنظمة المحاسبية بدأ الاعتراف والقبول بالتدقيق والقبول بالتدقيق بواسطة العينات وخصوصاً بعد قضية (البنك العام) في بريطانيا لسنة

1895م إذ بين القاضي أثناء حكمه في هذه القضية وبالتالي: (في حالة عدم وجود شك في العمليات فإن الاستفسارات القليلة تصبح معقولة ومقبولة ولهذا فإن رجال الأعمال عندما يختارون بعض الحالات فلمهم الحق من القول أن الحالات الأخرى صحيحة).

الفترة من 1900 ولغاية 1933 أعرف كتاب المحاسبة والتدقيق بضرورة أهمية الرقابة الداخلية وفائدتها للمؤسسات وكذلك زيادة الاعتراف بأهمية التدقيق الخارجي وأن أول من أعترف بهذه الأهمية الأستاذ دسكي والذي بين للعالم أن نظام الرقابة الداخلية الفعالة بعوض عن التدقيق التفصيلي وبين أن الأهداف الرئيسية للتدقيق هي:

- اكتشاف الغش والخطأ
- اكتشاف الأخطاء الفنية
- اكتشاف الأخطاء في المبادئ المحاسبية

وخلال نفس هذه الفترة المذكورة أعلاه تم تغيير أولويات الأهداف المذكورة أعلاه وأصبحت كما يلي:

- ✓ لتحديد المركز المالي وربحية المؤسسة
- ✓ اكتشاف الغش والخطأ

كما أن كتاب المحاسبة والتدقيق في ذلك الفترة اعترفوا بأهمية الرقابة الداخلية للمدقق الخارجي وأن التفاصيل التي يقوم بها المدقق الخارجي والعينات التي يعتمد عليها تتوقف على جودة نظام الرقابة الداخلية ولهذا على المرفق أن يقوم بدراسة وتقييم الرقابة الداخلية أولاً اما الفترة بعد سنة 1933 فقد شهدت شبه إجماع وخاصة بعد الحالة القضائية في سنة 1939 في الولايات المتحدة الأمريكية والمسماة Mclesson and robins من أن الغرض الرئيسي من التدقيق هو ليس اكتشاف¹

¹ هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الثانية، 2004، ص 17.19

الغش والخطأ وأن اكتشاف مثل هذه الحالات هي من مسؤولية الإدارة وأن غرض التدقيق الرئيسي هو تقرير المدقق المستقل والمحاييد فيما اذا كانت بيانات المحاسبية تبين عدالة المركز المالي وقد تم التأكد على هذا المبدأ من قبل الجمعيات المهنية العالمية مثل (الجارتد وال AICPA الأمريكية) إذا جاء في أدبيات ومنشورات هذه الجمعيات من أن الغرض الرئيسي لفحص البيانات المحاسبية من قبل محاسب قانوني مستقل ومحاييد هو لأجل إعطاء الرأي حول عدالة البيانات المالية .

ثانيا: تعريف التدقيق

سننظر لعدة تعاريف لبعض الاقتصاديين نتناول التدقيق من زوايا مختلفة:

لقد تم نشر تعريف التدقيق سنة 1977م من طرف الاتحاد الأوروبي لخبراء الاقتصاد والمحاسبة: إن هدف التدقيق من الناحية المالية هو التعبير عن رأي إذا ما كانت هذه النتائج المالية لأخر السنة تعطي صورة صادقة وحقيقية عن أعمال المؤسسة مع التأكد من تطبيق الإجراءات والقوانين المعتمدة في المؤسسة.

أما تعريف خالد أمين عبد الله (هي عملية منتظمة وموضوعية للحصول على أدلة إثبات وتقويمها فيما يتعلق بحقائق حول وقائع وأحداث اقتصادية وذلك للتحقق من درجة التطابق بين تلك الحقائق والمعايير المحددة وإيصال النتائج إلى مستخدم المعلومات المهتمين بذلك التحقيق).

وعرف "Banmoult" et "Germond" التدقيق على أنها {اختبار تقني صارم وبناء بأسلوب فني من طرف مهني، مؤهل ومستقل بغية إعطاء رأي محلل على نوعية ومصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة، على مدى احترام الواجبات في إعداد هذه المعلومات في كل الظروف وعلى مدى احترام القوانين والمبادئ المحاسبية المعمول بها في التعبير عن الصورة الصادقة للموجودات والوضعية المالية ونتائج المؤسسة}.

مهما تعددت التعاريف واختلفت زاوية النظر فيها فخلاصة القول أن التدقيق هو عبارة عن: تحقيق وبحث بهدف تقييم الإجراءات المحاسبية والإدارية وغيرها السارية داخل المؤسسة وذلك لتقديم ضمانات لكل من يهمه الأمر من مسيرين¹

¹هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الثانية، 2004، ص17.19

شركاء، نقابة وبنوك... الخ حول صحة ومصداقية المعلومات الموضوعية تحت تصرفهم والتي تمثل واقع المؤسسة. بالتالي، فإن عملية التدقيق تشمل الفحص، التحقيق والتقرير:

أ. الفحص: التأكد من صحة قياس العمليات وسلامتها التي تم تسجيلها وتحليلها وتبويبها فحص القياس الحسابي للعمليات المالية الخاصة بالنشاط المحدد للمشروع.

ب. التحقيق: ويقصد به إمكانية الحكم على صلاحية القوائم الحالية النهائية كتعبير سليم لأعمال المشروع عن فترة مالية معينة وكدلالة على وضعه المالي في نهاية تلك الفترة.

وهكذا فإن الفحص والتحقيق وظيفتان مترابطتان يقصد بهما تمكين المدقق من إيداء رأيه الفني المحايد فيما إذا كانت عمليات القياس للمعاملات المالية قد أفضت إلى إثبات صورة عادلة لنتيجة أعمال المشروع ومركزه المالي.

ج. التقرير: يقصد به بلورة نتائج الفحص والتحقيق وإثباتهما في تقرير يقدم إلى من يهمه الأمر داخل المؤسسة وخارجها، وهو ختام عملية التدقيق حيث يبين فيه المدقق رأيه الفني المحايد في القوائم المالية ككل من حيث تصويرها لمركز المؤسسة المالي وبيان عملياته بصورة سليمة وعادلة. وتعني عبارة التعبير بعدالة توافق البيانات الواردة في القوائم المالية من واقع المؤسسة، وهذا يتطلب من هذه البيانات أن تكون سليمة محاسبيا ووافية أي لم يحذف شيء منها وأن المدقق يشهد بذلك كله.¹

¹ أحمد فايد نور الدين، التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية، دار الجنان للنشر والتوزيع عمان، الطبعة الأولى 2015م، ص 9-11.

الفرع الثاني: أنواع تدقيق الحسابات

يمكن تقسيم أنواع التدقيق إلى:

أولاً: الأنواع المتداخلة:

يأخذ التدقيق عدة مفاهيم ومعاني وهذا حسب الأدوار التي يلعبها داخل المؤسسة لهذا وردت له عدة تقسيمات لتحقيق حاجة المجموعات الطالبة لتقريرها، فالحاجة لنوع معين تنبثق من الحاجة لفحص بند معين داخل المؤسسة ينسجم مع طبيعة هذا النوع، فهناك أنواع مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالتدقيق المالي وتسمى بالأنواع المتداخلة للتدقيق أهمها:

1. من ناحية نطاق عملية التدقيق

. **التدقيق الكامل:** وهو التدقيق الذي يخول للمدقق إطاراً غير محدد للعمل الذي يؤديه، وتضع الإدارة أو الجهة التي تعين المدقق، أية قيود على نطاق أو مجال عمل المدقق ومن الأمثلة على ذلك، حالة تعيين مدقق خارجي لإحدى شركات المساهمة (طبقاً للقانون 159 لسنة 1981) فإنه يتم تحديد نطاق أو مجال التدقيق الذي يلتزم به المدقق، ولكن يخضع ذلك لمعايير ومستويات التدقيق المتعارف عليها، ويتعين على المدقق في نهاية الأمر إلى إبداء الرأي الفني عن مدى سلامة القوائم المالية الختامية ككل بغض النظر عن نطاق التدقيق والمفردات التي شملتها اختباره حيث أن مسؤوليته تغطي جميع تلك المفردات حتى تلك التي لم تخضع للتدقيق، وفي هذه الحالة يترك للمدقق حرية تحديد المفردات التي تشملها اختباره، وذلك دون التخلي عن مسؤوليته عن جميع المفردات.

. **التدقيق الجزئي:** هو التدقيق الذي يتضمن بعض القيود على نطاق عمل المدقق كأن يقتصر عمل المدقق على تدقيق بعض العمليات دون غيرها أو تدقيق المخزون دون غيره ويتم تحديد ذلك وفقاً للعقد الذي تم بين المدقق والجهة التي قامت بتعيينه، وفي هذه الحالة فإن مسؤولية المدقق تنحصر في المجال الذي حدد له فقط، وسوف يكون رأي المدقق في حدود المجال الذي حدد له وليس في القوائم المالية ككل.¹

¹ سمير الصبان، محمد القيومي، المراجعة بين التنظير والتطبيق، الدار الجامعية، لبنان، 1990، ص 47

2. من حيث الوقت الذي تتم فيه عملية التدقيق

. تدقيق مستمر طوال العام: حيث يقوم المدقق بعمليات التدقيق والفحص لعمليات المؤسسة طوال العام في ضوء خطة وبرنامج زمني متفق عليه، ويقدم تقارير دورية شهرية وربع سنوية ونصف سنوية وسنوية، ومن أهم مزاياه أنها تحقق اكتشاف الأخطاء والغش والتزوير والتدليس أولاً بأول وتقديم معلومات دقيقة وسريعة لتساعد في اتخاذ القرارات وهو تلائم المؤسسات الكبيرة.

. تدقيق في نهاية العام أو عند الطلب: حيث يقوم المدقق بعمليات التدقيق والفحص مرة واحدة في نهاية العام، أو عند الطلب، ويفقد هذا النوع من التدقيق المستمر، وهو تلائم المؤسسات الصغيرة والمصغرة.¹

3. من حيث الهيئة التي تقوم بالتدقيق

▪ **التدقيق الخارجي:** وهو التدقيق الذي تتم بواسطة طرف من خارج المؤسسة حيث يكون مستقلاً عن إدارة المؤسسة، وذلك بهدف إبداء الرأي الفني المحاييد عن صدق وعدالة التقارير المالية خلال فترة معينة.

▪ **التدقيق الداخلي:** وهو تدقيق يعتبر حديث إذا ما قورن بالخارجي، فالتدقيق الداخلي أداة مستقلة تعمل من داخل المؤسسة للتقييم والحكم لخدمة أهداف الإدارة في مجال الرقابة عن طريق تدقيق العمليات الحسابية والمالية، ومن هنا يمكننا القول بأن التدقيق الداخلي يمثل أحد حلقات الرقابة الداخلية وأداة في يد الإدارة باستمرار المعلومات فيما يتعلق بالنواحي الآتية:

✓ دقة أنظمة الرقابة الداخلية.

✓ الكفاءة التي يتم بها التنفيذ الفعلي للمهام داخل كل قسم من أقسام الفروع.

✓ كفاءة وكفاءة الطريقة التي يعمل بها النظام المحاسبي لكي يعكس بصدق نتائج العمليات.

ولتنفيذ التدقيق الداخلي يتطلب الأمر أن يقوم المدقق الداخلي بدور فعال حيث يتولى المهام التالية:

. الرقابة قبل الصرف للتحقق من سلامة الاجراءات قبل إتمام الصرف الفعلي.

. الرقابة بعد الصرف للتأكد من أن جميع المصروفات قد صرفت في الأغراض المحددة لها والمتعلقة بأعمال المشروع.²

¹سمير الصبان، محمد القيومي، مرجع سبق ذكره، ص47.

²أحمد فايد نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص 20.21

. التأكد من مدى مسايرة العاملين بالمشروع للسياسات والخطط والجراءات الإدارية والموضوعية.

. التحقق من صحة المعلومات المحاسبية والإحصائية التي تقدمها الأقسام المختلفة للإدارة العليا.

من خلال ما تطرقنا إليه فيما يخص التدقيق الداخلي والخارجي يتضح أن هناك أوجه تشابه وأوجه اختلاف نوضحها فيما يلي:

• يمكن حصر أوجه التشابه فيما يلي:

- ✓ كل منهما يمثل نظام محاسبي فعال يهدف إلى توفير المعلومات الضرورية والتي يمكن الثقة فيها والاعتماد عليها في إعداد التقارير المالية النافعة.
- ✓ كل منها يتطلب وجود نظام فعال للرقابة الداخلية لمنع أو تقليل حدوث الأخطاء والتلاعب والغش.¹

¹أحمد فايد نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص 20.21

أما أوجه الاختلاف يمكن إيجازها في الجدول التالي:

الجدول (1): أوجه الاختلاف بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي.

الرقم	البيان	التدقيق الداخلي	التدقيق الخارجي
1	الهدف	1.تحقق أعلى كفاية إدارية وإنتاجية من خلال القضاء على الإسراف واكتشاف الأخطاء التلاعب في الحسابات 2.التأكد من صحة المعلومات للاسترشاد بها في رسم الخطط واتخاذ القرارات وتنفيذها.	إبداء الرأي الفني المحايد عن مدى صدق وعدالة التقارير المالية عن فترة محاسبية معينة وتوصيل النتائج إلى الفئات المستفيدة منها.
2	علاقة القائم بعملية التدقيق بالمؤسسة	موظف من داخل المؤسسة (تابع)	شخص طبيعي أو معنوي مهني من خارج المؤسسة (مستقل)
3	نطاق وحدود العمل	تحديد الإدارة عمل المدقق، كما أن طبيعة عمل المدقق الداخلي يسمح له بتوسيع عمليات الفحص والاختبارات بما لديه من وقت وإمكانات تساعد على مراجعة عمليات المؤسسة.	يتحدد نطاق وحدود العمل وفقا للعقد الموقع بين المؤسسة والمدقق الخارجي والعرف السائد، ومعايير التدقيق المتعارف عليها، وما تنص عليه القوانين المنظمة لمهنة التدقيق وغالبا ما تكون الخارجية تفصيلية أو اختيارية وفقا لطبيعة وحجم عمليات المؤسسة .
4	التوقيت المناسب للأداء	- يتم الفحص بصورة مستمرة طوال السنة المالية. - اختياريه وفقا لحجم المؤسسة.	- يتم الفحص بصورة نهائية طوال السنة المالية. - قد يكون كامل أو جزئي - إلزامية وفقا للقانون السائد
5	المستفيدون	إدارة المؤسسة	- قراء التقارير المالية / أصحاب المصالح - إدارة المؤسسة

المصدر: قايد أحمد نور الدين، التدقيق المحاسبي، مرجع سبق ذكره، ص22

4. من حيث درجة الالتزام بعملية التدقيق

- **التدقيق الإلزامي:** وهو ذلك التدقيق الذي نص القانون على وجب القيام به، ويشار إلى هذا النوع أحيانا بالتدقيق القانوني Statutory Audit ولا يصح أن يكون هذا الا تدقيقا كاملا.
- **التدقيق الاختياري:** وهو ذلك الذي يطلبه أصحاب المنشأة دون إلزام قانوني على وجوب القيام به. وتلك هي الحالة بالنسبة للمشروعات الفردية ولشركات الأشخاص (التضامن العادية، والتوصية البسيطة، المحاصة)¹

5. من حيث درجة الشمول ومدى المسؤولية في التنفيذ

- **تدقيق عادي:** هو فحص البيانات المثبتة بالسجلات والدفاتر، والتأكد من صحة القوائم المالية ومدى دلالتها لنتيجة الأعمال والمركز المالي، إبداء رأي المدقق الفني المحايد حول ذلك. وغالبا ما يلجأ المدقق إلى اتباع التدقيق الاختياري هنا، ويعتبر مسؤولا بالطبع عن أي إهمال أو تقصير في ممارسته لحذر المهني أي أدائه للعناية المعقولة المتوقعة من شخص عادي يزاول المهنة في نفس الأحوال والظروف القائمة في المشروع تحت التدقيق.
- **تدقيق لغرض معين:** ويكون هذا النوع من التدقيق بهدف البحث عن حقائق معينة والوصول إلى نتائج معينة يستهدفها الفحص. وقد تكون الحسابات والبيانات موضوع التدقيق قد سبق تدقيقها عاديا بهدف الخروج برأي محايد حول المركز المالي ونتائج الأعمال. ومن الأمثلة عليه " فحص الدفاتر والسجلات بهدف اكتشاف غش ما، أو التعرف على أسباب اختلاس معين، أو بغرض تحديد الشهرة في حالة خروج شريك أو انضمام آخر، أو تحديد قيمة السهم في حالة الاندماج أو في حالة حساب تركة ما تشتمل على أسهم، وغير ذلك".²

ثانيا: الأنواع المستقلة للتدقيق:

- تجدر الإشارة هنا إلى أن الأنواع لا ترتبط بالموضوع المراد دراسته، لهذا يتم التطرق في هذا العنصر إلى أهم الأنواع المستقلة للتدقيق والاكتفاء بالإشارة إلى بقية الأنواع فنجد من هذه الأنواع:
- **التدقيق المالي (Audit Financier):** إن تدقيق القوائم المالية هو عبارة عن الحصول على أدلة للإثبات لتوفير تأكيدات بصحة الأرقام الظاهرة في هذه القوائم المالية واتساقها مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها أو أي³

¹ خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات من الناحية النظرية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 2004، ص36.

² نفس المرجع السابق، ص37.

³ منى أحمد الجودي، دور التدقيق المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم

لأسس محاسبية شاملة، حيث يقتصر عمل المدقق هنا على فحص الحسابات الظاهرة على القوائم المالية وإبداء رأيه حوله، إذ يطلع المدقق في عمله هذا على فحص جل المستندات المبررة، كما ينبغي الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة موضوع الدراسة والذي هو مجموعة الضمانات التي تسهم في التحكم في المؤسسة، وإنه بتقييمه لهذا النظام يمكنه الوقوف على مدى سلامته وبالتالي سلامة النظام المحاسبي والحكم على مجموعة العمليات المحاسبية رغم أنه اكتفى بدراسة مقررات العينة فقط.

• التدقيق الإداري:

يقصد به تدقيق النواحي الإدارية للمشروع للتأكد من أن الإدارة تدير المشروع نحو تحقيق أقصى منفعة أو عائد ممكن بأقل تكلفة ممكنة.

• تدقيق الأهداف:

يقصد به التحقق من أن أهداف المؤسسة المرسومة سابقا والمخطط لها قد تحققت فعلا، وعلينا أن نتذكر هنا أن الهدف من عملية التدقيق ليس تصيد الأخطاء، وإنما تحسين الأداء وتحقيق الأهداف بأقصى قدر ممكن من الفعالية.

• التدقيق القانوني:

يقصد به تأكد المدقق من أن المؤسسة قد طبقت النصوص القانونية والأنظمة المالية والإدارية التي أصدرتها سواء السلطة التشريعية أو التنفيذية في الدولة.

• التدقيق الاجتماعي:

لم يعد الهدف الواحد لوجود أية مؤسسة واستمراريتها، بل مشاركة في ذلك أهداف أخرى مهمة منها تحقيق الرفاهية للمجتمع الذي تعمل فيه المؤسسة، أي أنه أصبح من مهام المؤسسة وواجب وطني تجاه المجتمع الذي تعمل فيه.¹

¹ منى أحمد الجودي، مرجع سبق ذكره، ص 24_26.

المطلب الثاني: أهداف وأهمية تدقيق الحسابات.

نظرا لتطور مهنة تدقيق الحسابات انتقلت أهدافها من مجرد اكتشاف الأخطاء والغش إلى البحث على الدقة والمصداقية والعدالة وأصبحت تولى أهمية كبيرة لدى المؤسسات الاقتصادية.

الفرع الأول: أهداف تدقيق الحسابات.

لقد صاحب تطور مهنة التدقيق تطور ملحوظ في أهدافها ومدى التحقق والفحص وكذلك درجة الاعتماد على الرقابة الداخلية. فقديمًا كانت مهنة التدقيق مجرد وسيلة لتحديد ما قد يوجد في الدفاتر والسجلات من أخطاء، غش أو تلاعب. أي كان هدفها قاصرا على التأكد من الدقة الحسابية للدفاتر والسجلات وما تحويه من بيانات، ومطابقة القوائم المالية مع الدفاتر والسجلات دون إيذاء رأي فني محايد.

لكن هذه النظرة لعملية المراجعة تغيرت عندما قرر القضاء صراحة، عام 1897، أن اكتشاف الأخطاء والغش ليس الهدف الوحيد للتدقيق، وأنه ليس مفروضا في المدقق أن يكون جاسوسا أو بوليسيا سريا، ويجب على المدقق أن يبدأ عمله وهو يشك فيما يقدم إليه من بيانات. عليه أصبح في تلك الحقبة الزمنية من واجب المدقق القيام بمراجعة انتقادية منظمة للدفاتر والسجلات وإصدار رأي فني محايد يضمنه في تقريره الذي يقدمه للمساهمين (أو من قام بتعيينه) عن نتيجة فحصه، فأصبحت الأهداف كما يلي:

- التأكد من صحة ودقة البيانات المحاسبية المثبتة في دفاتر المشروع وسجلاته وتقرير مدى الاعتماد عليها.
- الحصول على رأي فني محايد حول مطابقة القوائم المالية كما هو مقيد في الدفاتر والسجلات.
- اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر من أخطاء أو غش.
- تقليل فرص الأخطاء والغش عن طريق زيارات المدقق المفاجئة للمشروع وتدعيم أنظمة الرقابة الداخلية المستخدمة لديه.

أما في الوقت الحالي فقد توسعت أهداف التدقيق في ظل توسع أهداف المؤسسات وهي تشمل:¹

¹ أحمد فايد نور الدين، مرجع سابق، ص 15

- تدقيق الخطط ومتابعة تقييمها والتعرف على ما حققته من أهداف ودراسة الأسباب التي حالت دون الوصول إلى الأهداف المحددة.
- تقييم نتائج الأعمال بالنسبة إلى ما كان مستهدفا منها.
- القضاء على الإسراف من خلال تحقيق أقصى كفاية إنتاجية في جميع نواحي النشاط.
- تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع.
- تخفيض خطر التدقيق وذلك لصعوبة تقدير آثار عملية التدقيق على العميل أو المنشأة محل التدقيق.

الفرع الثاني: أهمية تدقيق الحسابات.

تمثل أهمية تدقيق الحسابات في اعتباره وسيلة لا غاية والهدف من هذه الوسيلة هو خدمة مجموعة متعددة من الطوائف والتي تعتمد اعتماد كبير على البيانات المحاسبية للمؤسسة في اتخاذ قراراتهم ورسم خططها المستقبلية خصوصا إذا تم اعتماد البيانات المحاسبية من قبل جهة محايدة ومستقلة عن إدارة المؤسسة مما يدعم الثقة فيها من قبل تلك الجهات التي تتمثل فيما يلي:

✓ أهمية التدقيق للمؤسسة:

اعتماد إدارة المشروع على البيانات المحاسبية من أجل وضع الخطط ومراقبة الأداء وتقييمه، ولهذا فإنها تعتمد اعتمادا أساسيا على البيانات المحاسبية الصحيحة وليس هناك من ضمان لصحة ودقة البيانات المحاسبية ألا عن طريق فحصها من قبل هيئة فنية محايدة، كذلك نجد طائفة المستثمرين تعتمد القوائم المالية المدققة عند اتخاذ أي قرار في توجيه المدخرات والاستثمارات، بحيث تحقق لهم أكبر عائد ممكن مع اعتبار عنصر الحماية الممكنة.

✓ أهمية التدقيق للملاك والمستثمرين:

أن الملاك والمستثمرين يلجئون إلى القوائم المالية المختلفة من أجل معرفة الوضع المالي للوحدة الاقتصادية مدى قوة المركز المالي لاتخاذ قرارات توجيه مدخراتهم واستثماراتهم من أجل تحقيق أكبر عائد ممكن ولضمان الحماية لمدخرات المستثمرين، فنتحتم أن تكون البيانات الموضحة بالقوائم المالية دقيقة وصحيحة.¹

¹ أحمد فايد نور الدين، مرجع سابق، ص 15

✓ أهمية التدقيق للموردين والدائنين:

اعتماد الموردين والدائنين على تقرير المدقق الذي يوضح إذا كانت القوائم المالية صحيحة وسليمة من أجل تحليلها لمعرفة المركز المالي والقدرة على تسديد المؤسسة لالتزاماتها قبل الشروع في منع الائتمان التجاري وتوسيعه، وتفاوت نسبة الخصومات التي تمنحها وفقا لقوة المركز المالي للمؤسسة.

✓ أهمية التدقيق للبنوك ومؤسسات الاقتراض الأخرى:

كما يعتبر التدقيق هاما بالنسبة للبنوك ومؤسسات الاقتراض حيث أن هذه المؤسسات والبنوك تعتمد على القوائم المالية وتقارير المدقق ولدراسة وتحليل القوائم المالية قبل الشروع في إعطاء القروض، ويعتبر التدقيق الأساس من أجل إعطاء القروض (الائتمان المصرفي) أي التمويل قصير الأجل.

✓ أهمية التدقيق للهيئات الحكومية:

اعتماد الهيئات الحكومية على البيانات التي تصدرها المؤسسات لأغراض معتمدة كمراقبة النشاط الاقتصادي أو فرض الضرائب وذلك عن طريق اعتمادها لبيانات واقعية حقيقية وصحيحة، بالإضافة إلى أن بعض الدول تقوم بتحديد أسعار سلع ومنتجات وتقديم الإعانات معتمدة في ذلك على جهات محايدة التي تقوم بالفحص للبيانات والتحقق فيها لإداء الرأي الفني على مدى صحة تلك البيانات ومدى الاعتماد عليها.

✓ أهمية التدقيق لرجال الاقتصاد:

اعتماد رجال الاقتصاد على القوائم المالية وما تحتويه من بيانات محاسبية في تحليل وتقدير الدخل القومي ووضع برامج للخطط الاقتصادية، كما تعتمد دقة تقديراتهم على دقة البيانات المحاسبية المعتمدة.¹

✓ أهمية التدقيق لنقابة العمال:

اعتماد نقابة العمال على القوائم المالية من أجل مفاوضة مع الإدارة من أجل وضع سياسة عامة للأجور وتحقيق مزايا العمال.

✓ أهمية التدقيق المحاسبي في تخصيص الموارد المتاحة:

يساعد التدقيق في تخصيص الموارد المتاحة بأفضل كفاءة ممكنة لإنتاج السلع والخدمات التي يزيد الطلب عليها، فالموارد النادرة تجتذبها الوحدات الاقتصادية القادرة على استخدامها بأفضل كفاية والتي تظهرها.²

¹ خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات، الناحية النظرية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2003، ص 12-15

² خالد راغب الخطيب و خليل محمود الرفاعي، الأصول العلمية والعملية للتدقيق الحسابات، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 1998، ص 12-13

المطلب الثالث: فروض ومبادئ تدقيق الحسابات.

يعرف الفرض بأنه قاعدة تحظى بقبول عام تعبر عن التطبيق وتستخدم في حل نوع معين من المشاكل أو ترشيد السلوك. أما المبادئ فهي عبارة عن قواعد تتبع لإنجاز العملية التدقيقية بالشكل المطلوب في هذا المطلب سوف نتطرق إلى أهم فروض ومبادئ تدقيق الحسابات.

الفرع الأول: فروض تدقيق الحسابات

يقوم التدقيق على جملة من الفروض يتخذ منها إطار نظري يمكن الرجوع إليه في عمليات التدقيق المختلفة. لذلك سنقدم أهم الفروض التجريبية وهي كالآتي:

1. قابلية البيانات للفحص:

من الملاحظ أن هذا الفرض مرتبط بوجود مهنة التدقيق، فإن لم تكن البيانات والقوائم المالية قابلة للفحص فلا مبرر إذن لوجود هذه المهنة وينبع هذا الفرض من المعايير المستخدمة لتقييم البيانات المحاسبية والخطوط العريضة التي نسترشد بها لإيجاد نظام للاتصال بين معدي المعلومات ومستخدميها وتتمثل هذه المعايير في:

. **الملائمة:** ضرورة ملائمة المعلومات المحاسبية لاحتياجات المستخدمين وارتباطها بالأحداث التي تعبر عنها.

. **القابلية للفحص:** التوصل إلى مقاييس ونتائج موحدة.

. **البعد عن التحيز:** تسجيل الحقائق بطريقة عادلة وموضوعية.

2. عدم وجود تعارض حتمي بين مصلحة المراجع والإدارة:

يقوم هذا الفرض على التبادل في المنافع بين المدقق والإدارة، من خلال إمداد لهذه الأخيرة بمعلومات تمت مراجعتها من طرف المدقق بغية اتخاذ على أساسها قرارات صائبة والعكس كذلك بالنسبة للمدقق يمدّه بمعلومات يستطيع أن يبدي على أساسها رأي فني محايد صائب على واقع وحقيقة تمثيل المعلومات المحاسبية للمؤسسة.¹

¹ عبد الفتاح الصحن وآخرون، اسس المراجعة (الأسس العلمية والعملية)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص30

3 . خلو القوائم المالية وأية معلومات تقدم للفحص من أية أخطاء توافئية:

يشير هذا الفرض مسؤولية المراجع عن اكتشاف الأخطاء الواضحة عن طريق بذل العناية المهنية اللازمة وعدم مسؤوليته عن اكتشاف والتلاعب التي تم التواطؤ فيها خاصة عند تقيده بمعايير المراجعة المتفق عليها.

4 . وجود نظام سليم للرقابة الداخلية :

إن وجود نظام سليم وقوي للرقابة الداخلية داخل المؤسسة يمكن من التقليل من حدوث الأخطاء والتلاعبات إن لم نقل حذفها نهائيا كما يجعل التدقيق اقتصادية وعملية بتبني التدقيق الاختيارية بدلا عن التفصيلية.

5 . التطبيق المناسب للمبادئ المحاسبية :

يعني هذا الفرض إن مراقبي الحسابات يسترشدون بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها كمؤشر للحكم على سلامة المواقف المعينة وأنه حتى الآن لا توجد قائمة محددة بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وما يشير إليه التطبيق العملي لها من مشاكل وأراء تحتاج إلى حسم صريح ويشير هذا الفرض مشكلة تحديد مسؤولية المراجع عندما تكون هذه المبادئ قاصرة أو غير موجودة ونحن نرى أنه في هذه الحالة سوف تكون الأحكام شخصية إلى حد كبير .

6 . العناصر والمفردات التي كانت صحيحة في الماضي سوف تكون كذلك في المستقبل :

نجد أن هذا الفرض مستمد من أحد فروض المحاسبة وهو فرض استمرار المؤسسة ويعني هذا الفرض أن مراقب الحسابات إذا اتضح له أن إدارة المؤسسة رشيدة في تصرفاتها وأن الرقابة الداخلية سليمة فانه يفترض أن يستمر الوضع كذلك في المستقبل إلا إذا وجد الدليل على عكس ذلك والعكس صحيح فإذا اتضح للمراقب أن إدارة المؤسسة تميل إلى التلاعب في قيم الأصول أو أن الرقابة الداخلية ضعيفة فانه يجب أن يأخذ ذلك في الاعتبار ويكون في حرص منها في الفترات القادمة ومن ناحية أخرى فإنه بدون هذا الفرض تصبح عملية المراجعة مستحيلة ان لم تكن غير ممكنة .

7 . مراجع الحسابات يزاول عمله كمراجع فقط: يشير هذا الفرض موضوع (استقلال) مراقب الحسابات في أداء عمله

ويمثل استقلال مراقب الحسابات سندا أساسيا لعملية المراجعة ومن ثم فأى عمل يقصد منه التقليل من هذا الاستقلال يجب أن يدرس بجدية.¹

¹ عبد الفتاح الصحن وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 30-31.

الفرع الثاني: مبادئ تدقيق الحسابات

يوجد اتفاق بين الباحثين على أن هناك مجموعتين من المبادئ العلمية للتدقيق، وترتبط هذه المبادئ العلمية للتدقيق بكل ركن من أركانه (التقرير، التأكد)، وبناء على ذلك فإن المبادئ العملية للتدقيق يمكن تقسيمها إلى مجموعتين هما:

1. المبادئ المرتبطة بركن التحقق (الفحص) :

تتمثل المبادئ المرتبطة بركن التحقق فيما يلي:

✓ **مبدأ تكامل الإدراك الرقابي:** ويعني هذا المبدأ المعرفة التامة بطبيعة أحداث المنشأة وأثارها الفعلية والمحتملة على كيان المؤسسة وعلاقتها بالأطراف الأخرى من جهة، والوقوف على احتياجات الأطراف المختلفة للمعلومات المحاسبية عن هذه الآثار من جهة أخرى.

✓ **مبدأ الشمول في مدى الفحص الاختباري:** ويعني هذا المبدأ أن يشمل مدى الفحص في جميع أهداف المؤسسة الرئيسية والفرعية وكذلك جميع التقارير المالية المعدة بواسطة المؤسسة، مع مراعاة الأهمية النسبية لهذه الأهداف وتلك التقارير.

✓ **مبدأ الموضوعية في الفحص:** ويشير هذا المبدأ إلى ضرورة الإقلال إلى أقصى حد ممكن من عنصر التقدير الشخصي أو التمييز أثناء الفحص وذلك بالاستناد إلى العدد الكافي من أدلة الإثباتات التي تؤيد رأي المدقق وتدعمه خصوصاً تجاه العناصر والمفردات التي تعتبر ذات أهمية كبيرة نسبياً، وتلك التي يكون احتمال الخطأ فيها أكثر من غيرها.

✓ **مبدأ فحص مدى الكفاية الإنسانية:** ويشير هذا المبدأ إلى وجوب فحص مدى الكفاية الإنسانية في المؤسسة بجانب فحص الكفاية الإنتاجية لما لها من أهمية في تكوين الرأي الصحيح لدى المدقق عن أحداث المؤسسة، وهذه الكفاية هي مؤشر للمناخ السلوكي للمؤسسة وهذا المناخ تعبير عما تحتويه المؤسسة من نظام للقيادة والسلطة والحوافز والاتصال والمشاركة.¹

¹ أحمد حلمي جمعة، المدخل إلى التدقيق والتأكد، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2015، ص51

2. المبادئ المرتبطة بركن التقرير :

تتمثل المبادئ المرتبطة بركن التقرير كما يلي:

✓ **مبدأ كفاية الاتصال:** ويشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن يكون تقرير مدقق الحسابات أداة لنقل أثر العمليات الاقتصادية للمؤسسة لجميع المستخدمين لها بصورة حقيقية تبعث على الثقة بشكل يحقق الأهداف المرجوة من إعداد هذه التقارير.

✓ **مبدأ الإفصاح:** ويشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن يفصح المدقق عن كل ما من شأنه توضيح مدى تنفيذ الأهداف لإظهار المعلومات التي تؤثر على المؤسسة ومدى التطبيق للمبادئ والإجراءات المحاسبية والتغيير فيها لإبراز جوانب الضعف إن وجدت في أنظمة الرقابة الداخلية والمستندات والدفاتر المالية والسجلات.

✓ **مبدأ الإنصاف:** ويشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن تكون محتويات تقرير المدقق وكذلك التقارير المالية منصفة لجميع المرتبطين بالمؤسسة سواء داخلية أو خارجية.

✓ **مبدأ السببية:** ويشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن يشمل التقرير تفسيراً واضحاً لكل تصرف غير عادي يواجه به المدقق وأن تبني تحفظاته ومقترحاته على أسباب حقيقية وموضوعية.¹

المطلب الرابع: طرق ومعايير تدقيق الحسابات.

يعتمد التدقيق كمهنة على مجموعة من المعايير المتعارف عليها، والتي تصدرها الهيئات المهنية، وكذلك طرق لإنجاز عملية التدقيق ومن خلال هذا المطلب سوف نتعرف على كليهما.

الفرع الأول: طرق تدقيق الحسابات.

تتضمن عملية التدقيق استعمال الطرق التالية على سبيل المثال لا الحصر:

1. **الملاحظة Observation:** وتطبق في الحكم على صلاحية الطرائق المحاسبية المستعملة بمشروع العمل ومدى كفاءة نظم الرقابة الداخلية علاوة على استخدامها عند القيام بعمليات الجرد لأصول المشروع المختلفة.²

¹ أحمد حلمي جمعة، مرجع سبق ذكره، ص51.

² خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات "الناحية النظرية"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2004، صفحة 88.

2. **التفتيش Inspection:** وتطبق في تدقيق الاستثمارات المالية والأصول الأخرى الشبيهة لتقرير وجودها الفعلي، كما تستخدم للحصول على البيانات داعمة لتكاليف الأصول، والإيرادات والمصاريف العادية، وما شابه ذلك من بنود.

3. **التثبت (التعزيز) Confirmation:** وتطبق في التأكد من أرصدة الحسابات ومبالغ العمليات التجارية مع أطراف خارج المشروع، وأرصدة الأصول الموجودة في عهدة أشخاص خارج المشروع كالإرساليات وبضائع الأمانة غيرها.

4. **المقارنة Comparison:** وتطبق على أرصدة الحسابات والبيانات المالية التجارية بمقارنتها مع بيانات شبيهة أو مماثلة خاصة بفترات سابقة أو لاحقة لبيان الأسباب الكامنة وراء أي تغييرات هامة.

5. **التحليل Analysis:** وتطبق على الحسابات والبيانات الجارية لتقرير مدى الاعتماد عليها وصلاحيه نشرها كمعلومات عن المشروع المعني.

6. **الاحتساب Computation:** وتطبق على البيانات الرقمية المقدمة من العميل كاحتساب بضاعة آخر المدة، وأرصدة العملاء، والمدفوعات مقدما، والمستحقات، وغيرها.

7. **الاستفسار Inquiry:**

وتطبق على سياسات المشروع المعني، والأمور والقضايا التي لا يمكن الإفصاح عنها في القوائم المالية المنشورة، مثل الالتزامات العرضية، والخطط المستقبلية، والتوقعات المنظورة ذات الأثر المحتمل على المركز المالي للمشروع.

ومن الجدير بالذكر أنه يتم استخدام هذه الطرق على أساس اختباري يقرر مداه على ضوء كفاية الطرق المحاسبية المستخدمة بالمشروع، ومدى كفاية أنظمة الرقابة الداخلية. هذا كما أن تطبيق الطرق المذكورة آنفا جزء ضروري من عملية التدقيق، ويستغرق نصيبا كبيرا من الجهد والوقت اللازمين للقيام بعملية التدقيق. وقد تم في السنوات الأخيرة إيلاء موضوع استعمال العينات الإحصائية في اختبار وفحص الدفاتر والسجلات اهتماما كبيرا وقد أثبتت التجربة الميدانية نجاعة استخدام الطرق الإحصائية هذه في تدقيق بنود المركز المالي التي تستلزم فتح حسابات كثيرة العدد في العادة كالذمم المدينة والدائنة، ويمكن للطرق الإحصائية هذه أن تزداد أهمية مستقبلا إذا ما استعملت سويا مع الحكم الشخصي والرأي الذاتي للمدقق.¹

¹ خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات "الناحية النظرية"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2004، صفحة 87.88.

الفرع الثاني: معايير تدقيق الحسابات.

تعتمد مهنة التدقيق على معايير التدقيق المتعارف عليها التي تعرف على أنها: مستويات للأداء المهني الذي يتم بواسطة المدقق وتستخدم للحكم على جودة العمل الذي يقوم به المدقق، وتحدد الكيفية التي تتم بها عملية التدقيق من ناحية أخرى.

يتضح من هذا التعريف وجود هدفين لمعايير التدقيق المتعارف عليها:

1. تحديد طرق وأسلوب أداء العمل بواسطة المدقق، وتحديد طبيعة ونطاق المعلومات والأدلة الواجب الحصول عليها باستخدام إجراءات التدقيق.
 2. تقييم الأداء المهني للمدقق بعد أداء عملية التدقيق وتحديد مسؤوليته.
- نستنتج بالتالي أن معايير التدقيق المتعارف عليها هي مجموعة كم القواعد العامة لإرشاد مدققي الحسابات في أداء عملية التدقيق تتكون معايير التدقيق المتعارف عليها من ثلاث مجموعات، تتعلق المجموعة الأولى بشخص مدقق الحسابات (المعايير العامة) وتتعلق المجموعة الثانية بإجراءات العمل الميداني لمدقق الحسابات (معايير العمل الميداني)، كما تتعلق المجموعة الثالثة بتقرير مدقق الحسابات (رأي مدقق الحسابات).¹

أولاً: المعايير العامة أو الشخصية

هذا القسم من المعايير يحتوي على صفات الشخصية لمدقق الحسابات ويتكون من ثلاث معايير:

المعيار الأول: التأهيل العلمي والعملية للمدقق.

ويتطلب المعيار أن يتوفر لدى مدقق الحسابات ما يلي:

- التأهيل العلمي والدراسي.
- الخبرة المهنية.
- الربط بين التأهيل العلمي والعملية ومتطلبات الأداء المهني.
- القدرة على استمرار التعلم أثناء الممارسة مع تلقي التدريبات الكافية.²

¹ تامر مزيد رفاعه، أصول تدقيق الحسابات (وتطبيقاته على دوائر العمليات في المنشأة، بدون طبعة، دار المناهج لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017، صفحة 139.

² نفس المرجع السابق، صفحة 140.

المعيار الثاني: معيار الاستقلال

ضرورة توفر استقلالية وحيادية المدقق في إبداء رأيه ويجدر التفرقة بين نوعين من الاستقلال فالأول يخص الاستقلال المهني وهو ضروري لممارسة المهنة، وتحكمه معايير ذاتية مما يؤدي إلى التحرر من الرقابة أو السلطة العليا إذ يعتمد على نفسه ولا يكن تابعا لعملية إبداء الرأي في القوائم المالية ويعني ذلك التزام المدقق بالموضوعية وعدم التحيز عند إبداء رأيه.

المعيار الثالث: معيار العناية المهنية الملائمة.

تتعلق هذه القاعدة بما يقوم به المدقق وتتوقف على درجة ودقة القيام بمهامه، ويسترشد المدقق في تحديد مستوى العناية المهنية الملائمة بدراسة مسؤولياته القانونية المهنية، هذه العناية تتطلب فحص انتقادي لكل مستوى من مستويات الإشراف على العمل الذي يتم وتتطلب أداء مهني يتفق مع حجم وضخامة وتعقيدات عملية التدقيق إلى استخدام العينات والخيارات فإن كل بند يتم اختياره للاختبار يجب أن فحصه بعناية مهنية مناسبة.¹

ثانيا: معايير العمل الميداني.

هي المعايير التي تخص العمل الميداني والمعايير المطبقة والمعتمدة ميدانيا أثناء عملية التدقيق وتقسم إلى ثلاثة معايير:

المعيار الأول: معيار التخطيط السليم والإشراف الملائم على المساعدين.

يتطلب هذا المعيار اختيار المساعدين المؤهلين ثم تنفيذ عملية التدقيق وفقا لخطة ملائمة، فمسؤولية القيام بقدر كاف من التخطيط المسبق تقع على المدقق ومساعديه وذلك لتغير أساس سليم لعملية التدقيق الفعالة، إذ يجب إعداد برنامج تدقيق لكل عملية للتأكد من تحدي خطوات العمل الضرورية أو اللازمة بصرة منتمة مفهومة من قبل جميع مستويات هيئة التدقيق.²

¹ تامر مزيد رفاعة مرجع سبق ذكره. صفحة 140.

² نفس المرجع السابق، ص141.

المعيار الثاني: معيار فحص وتقييم نام الرقابة الداخلية لمنشأة العميل.

إن ضعف أو قوة نظام الرقابة الداخلية لا يحدد فقط طبيعة أدلة التدقيق وإنما يحدد مدى الفحص المطلوب لتلك الأدلة، والوقت المناسب للقيام بإجراءات التدقيق والإجراءات التي ينبغي التركيز عليها بدرجة كافية أكثر من غيرها واستمرار المدقق في فحص نام الرقابة الداخلية ضروري ليتمكن من الإلمام بالإجراءات والأساليب المستخدمة وإلى المدى الذي يزيل أي شك أو تساؤل في ذهنه عن مدى فعالية وكفاءته ويمر تقييم الرقابة الداخلية بالخطوات الآتية وهي:

- فهم بيئة الرقابة الداخلية: يتحقق عن طريق المتابعة والملاحظة والاطلاع واستخدام قائمة الاستقصاء النموذجية لتحديد الكيفية التي يعمل بها نظام الرقابة الداخلية.
- تحديد الكيفية التي يسير عليها نظام الرقابة الداخلية: فقد يكن متينا نظريا ولكنه غير مبني واقعي ويمكن ذلك بتتبع وفحص العينات الإحصائية.
- تحديد مدى ملائمة ودقة الإجراءات الموضوعية والمستخدمه بالمقارنة بالنموذج الأمثل لتلك الإجراءات.
- التأكد من وجود هيكل تنظيمي سليم خاص بتوزيع المسؤوليات والصلاحيات بين مجموعة الأفراد بالمؤسسة.
- التأكد من وجود نظام محاسبي سليم لتجميع البيانات وعرض التقارير والقوائم المالية.
- التأكد من وجود مجموعة من الأفراد المؤهلين بصورة علمية وعملية للقيام بواجباتهم ومسؤولياتهم فيما يتعلق بنظام الرقابة الداخلية والمساهمة في تحقيق أهدافها.¹

المعيار الثالث: قاعدة كفاية وملائمة أدلة الإثبات والتوثيق.

ضرورة حصل المدقق على قدر كافي من أدلة والقرائن الإثبات الملائمة لتكون أساسا سليما يرتكز عليها عند التعبير عن التقارير المالية وذلك عن طريق الفحص المستندي والتدقيق الحسابي والانتقادي والملاحظة والاستفسارات والمصادقات. ويجب على المدقق توثيق عمله دوما بملفات عمل يتم مسكها بغرض تدعيم النتائج المتوصل إليها، هذه الملفات تسمح بتنظيم أفضل للمهمة وتعطي دلائل على اتخاذ الاحتياطات والاحترازاات الضرورية قبل الوصول إلى النتائج والأحكام النهائية.²

¹ تامر مزيد رفاعه، مرجع سبق ذكره، صفحة 141.

² نفس المرجع السابق، ص 142.

ثالثاً: معايير إعداد تقارير المدقق.

ترتبط هذه المعايير بكيفية إعداد " التقرير النهائي " الذي يضعه مدقق الحسابات، ويوضح فيه "رأيه الفني المحايد" عن عملية تدقيق الحسابات التي قام بها.

وتشتمل هذه المجموعة على أربعة معايير هي:

المعيار الأول: يقضي بضرورة "إشارة" مدقق الحسابات إلى "المدى" الذي استخدمت به وطبقت به المبادئ المحاسبية المتعارف عليها عند إعداد القوائم المالية بالمنشأة موضع تدقيق الحسابات.

المعيار الثاني: يقضي بضرورة "إشارة" تقرير مدقق الحسابات، إلى مدى التجانس والتماثل والثبات في تطبيق واستخدام المبادئ المحاسبية من فترة إلى أخرى، أو الإشارة إلى عكس ذلك.¹

المعيار الثالث: مدى كفاية الإفصاح الكافي.

يجب أن يبين التقرير فيما إذا كانت التقارير المالية تحتوي على الإفصاحات الضرورية والكافية، وفيما عدا ذلك يجب أن يشير في تقريره إلى الجوانب التي يرى أن الإفصاح حولها غير كافي.

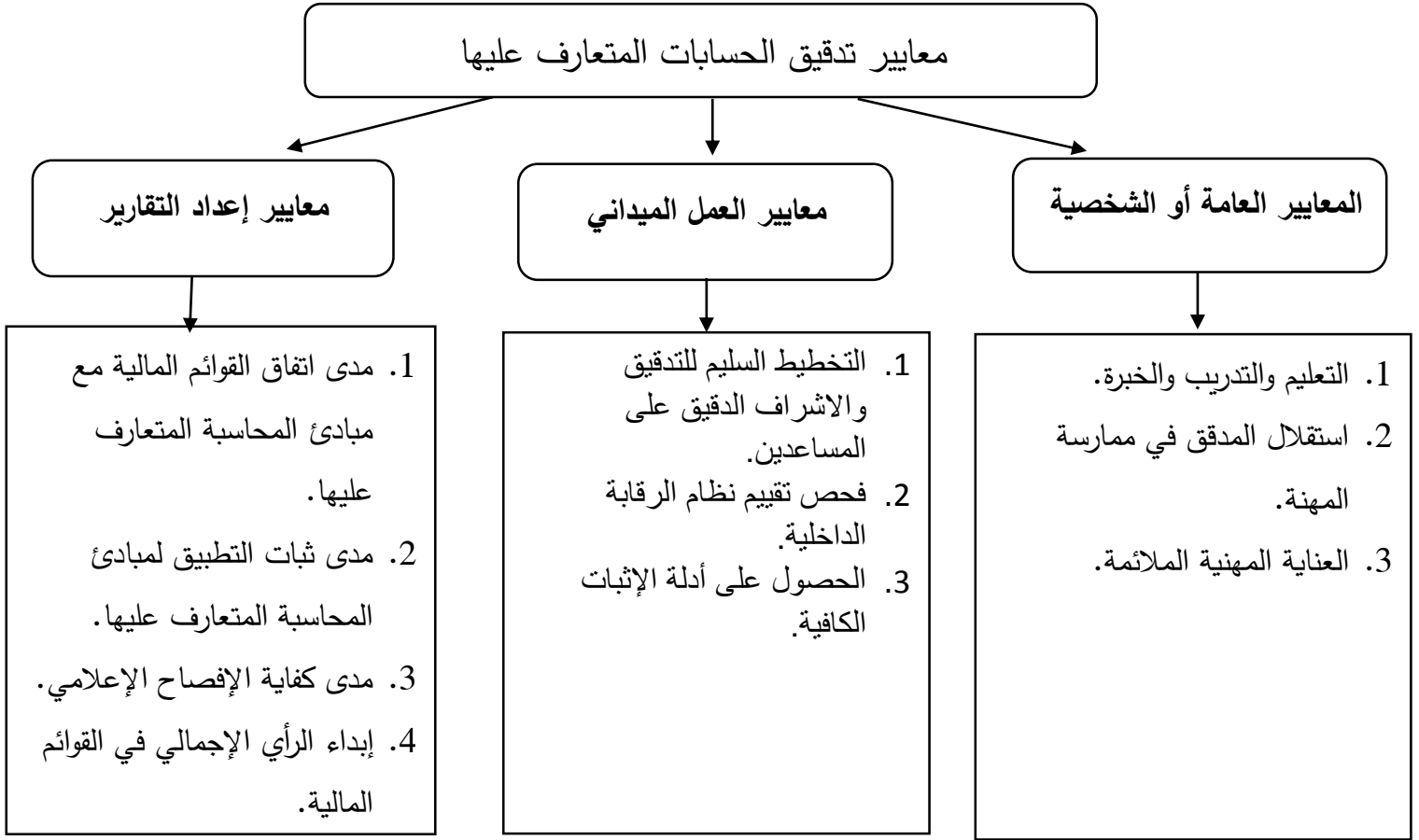
المعيار الرابع: إبداء الرأي الإجمالي في القوائم المالية.

يجب أن يحتوي تقرير المدقق على رأيه بشكل واضح في التقارير المالية مأخوذة كوحدة واحدة وذلك استناداً إلى أعمال التدقيق الذي قام بها، وفي حال أنه لا يستطيع إبداء رأيه في هذه التقارير يجب عليه أن يذكر أسباب عدم إبداء الرأي، ويجب أن يذكر في تقريره أيضاً الأسباب المهنية التي أدت إلى ذلك.²

¹ محمد فضل مسعد، خالد راغب الخطيب، دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العلمية لنشر والتوزيع، عمان، 2009، صفحة 99.

² تامر مزيد رفاعه، مرجع سبق ذكره، صفحة 143.

الشكل (1): ملخص لمعايير تدقيق الحسابات المتعارف عليها.



المصدر: محمد فضل مسعد، خالد راغب خطيب، مرجع سبق ذكره، صفحة 100.

المبحث الثاني: جودة تدقيق الحسابات.

ظهر في مجال التدقيق العديد من المصطلحات التي تستخدم لوصف جودة عملية التدقيق، منها جودة التدقيق، رقابة الجودة. حيث تعتبر جودة التدقيق هدفا أساسيا يسعى كل مدقق إلى تحقيقه.

المطلب الأول: تعريف جودة تدقيق الحسابات.

ولدى كل طرف من الأطراف المعنية بعملية التدقيق منظور مختلف عن المقصود بجودة التدقيق، فمستخدمو القوائم المالية يفهمون جودة التدقيق بشكل مختلف عن الإدارة المسؤولة عن إعداد القوائم المالية، كما أن أعضاء مكتب التدقيق من المحتمل أن ينظروا إلى جدة التدقيق بأسلوب مختلف عن الإدارة، كما يمكن لفريق التدقيق النظير (الزملاء) أن ينظروا للجودة بنظرة مختلفة عن مكتب التدقيق، بل إن الشركاء داخل مكتب التدقيق يدركون جودة التدقيق بطريقة مختلفة عن أعضاء فريق التدقيق. ومع ذلك فإن جميع هؤلاء الأطراف لديهم رغبة مشتركة وهي بلوغ تدقيق عالي الجودة.

ويعتبر (De Angelo) من أوائل الذين ربطوا بين جودة التدقيق واحتمال اكتشاف المدقق للأخطاء في القوائم المالية، حيث عرف جودة التدقيق بأنها: "قدرة المدقق على اكتشاف التحريف المادي في القوائم المالية إذا كان موجودا والتقرير عن هذا التحريف عند اكتشافه".

وأكد على ذلك (Palmrose) حيث عرف جودة التدقيق بأنها: "مستوى التأكيد الذي يقدمه المدقق بعدم احتواء القوائم المالية للأخطاء الجوهرية، وأنه كلما كبر هذا المستوى كلما دل على جودة التدقيق والعكس صحيح".

وأيد ذلك (Knapp) حيث عرف جودة التدقيق بأنها: "مدى قدرة المدقق على اكتشاف الخطأ والغش والتلاعب أثناء تنفيذ عملية التدقيق".

كما أن جودة التدقيق تتمثل في الأداء الجيد الذي يجب أن يتبع في كل عملية تدقيق للتأكد من كفاءة وفعالية الإجراءات المتبعة، الأساليب المستخدمة للوفاء بمتطلبات العميل والمجتمع.

كما تم تعريف جودة التدقيق: على أنها درجة الثقة التي يقدمها المدقق لمستخدمي القوائم المالية، فالهدف من التدقيق هو إضفاء الثقة في القوائم المالية، أي احتمال خلو القوائم المالية من الأخطاء والمخالفات الجوهرية.¹

¹ بوندت أسماء، محاولة صياغة مؤشرات قياس جودة التدقيق - دراسة ميدانية في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث (ل م د)، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2016، صفحة 47.

وتجدر الإشارة إلى أن جودة التدقيق هي ضمان المدقق بعمله بما يحقق للأطراف ذات الصلة (مستخدمي القوائم المالية، ومكاتب التدقيق، والمنظمات المهنية، والأجهزة الحكومية، والمؤسسة محل التدقيق)، الأهداف المتوقعة من عملية التدقيق.

ومن التحليل السابق للمفاهيم لجودة التدقيق يمكن ملاحظة ما يلي:

1. يعد تحديد مفهوم جودة التدقيق من الأمور الصعبة وذلك لصعوبة وضع حدود واضحة للنطاق أو المجال الذي يجب أن تغطيه جودة التدقيق، بالإضافة إلى أن مفهوم الجودة مفهوم نسبي.

2. المفاهيم السابقة ركزت على الوسائل والإجراءات التي على المدقق اتباعها لتحقيق الأداء الجيد وزيادة الثقة في القوائم المالية، والتي تتمثل في: محاولة المدقق اكتشاف الأخطاء في القوائم المالية، التزام المدقق بالمعايير المهنية، وتلبية المدقق لأهداف الأطراف المعنية بعملية التدقيق.

3. اكتشاف الأخطاء والمخالفات التي تحتوي عليها القوائم المالية ليس المعيار الوحيد الذي يمكن من خلاله الحكم على جودة التدقيق، كما أن اكتشاف الأخطاء والمخالفات والغش في القوائم المالية ليس الهدف الأساسي من عملية التدقيق.

4. الحكم على جودة عملية التدقيق بمدى التزام المدقق بالمعايير والإرشادات المهنية فقط ليس كافياً، حيث يمثل الالتزام بالمعايير والإصدارات المهنية الحد الأدنى لجودة الأداء.

5. جودة التدقيق تتحقق عندما تتوفر الشروط التالية:

- التزام المدقق بكل من معايير التدقيق المهنية المتعارف عليها، وأدب وقواعد السلوك المهني، ومعايير الرقابة على جودة التدقيق، بالإضافة إلى الإفصاح عن الأخطاء والمخالفات التي تم اكتشافها في القوائم المالية.

- أن يلبي التدقيق احتياجات ورغبات مستخدمي القوائم المالية.

ومن خلال كل ما سبق يمكن الوصول إلى التعريف التالي لجودة التدقيق: هي أداء عملية التدقيق بكفاءة فاعلية وفقاً لمعايير والإفصاح عن الأخطاء والمخالفات المكتشفة والعمل على تلبية رغبات واحتياجات مستخدمي القوائم المالية.¹

¹ نفس المرجع السابق، صفحة 48_50.

المطلب الثاني: أهداف جودة تدقيق الحسابات

هناك عدة أهداف تحققها جودة تدقيق الحسابات نذكر منها:

1. توفير إرشادات خاصة بالإجراءات التي يجب أن يلتزم بها المدقق من أجل الالتزام بالمبادئ الأساسية الخاصة بتقويض السلطة لمساعدتها في مهمة التدقيق.
2. توفير الإرشادات حول الإجراءات والسياسات التي يتبناها مكتب المدققة لتوفير القناعة المعقولة بنوعية التدقيق بصورة عامة والالتزام بإتباع وتطبيق المعايير المهنية.
3. كسب ثقة العملاء من خلال زيادة الدقة والانتباه إلى التفاصيل أثناء العمل.
4. تقليل التكاليف التشغيلية المتعلقة بتدقيق الحسابات وتحسين كفاءة وفعالية أداء المهام.
5. تساعد على زيادة وتحسين معنويات أعضاء مكتب المدققة وترفع من روحهم المعنوية.
6. تساعد على بناء أرضية مشتركة تكون منهج يمكن من خلاله معرفة المكاتب الأخرى التي لها نفس الأهداف والخصائص لمناقشة المصالح المشتركة.¹

المطلب الثالث: أهمية جودة تدقيق الحسابات.

تظهر أهمية جودة التدقيق من خلال أن المراجع الخارجي يقوم بإضفاء الثقة والمصادقية على المعلومات المحاسبية من خلال تقرير الذي يقوم بإعدادها الذي يبدي فيه الرأي الفني المحايد حول مدى صدق وعدالة القوائم المالية التي تعدها المؤسسات الاقتصادية، على هذا أساس يمكن القول أن دور المراجعة الخارجية أصبح جوهريا وفعال يحد من التعارض بين الملاك وإدارة المؤسسة الاقتصادية كما أنه يحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات.

كما تكمن أهمية جودة التدقيق في:

- يهدف المدقق الخارجي من تنفيذ عملية التدقيق بأعلى جودة ممكنة حتى يضفي أعلى درجات المصادقية على تقريره.
- تسعى الشركة الى تأكيد تمتع قوائمها المالية بالموثوقية مما يوجب القيام بعملية التدقيق بأعلى مستوى من الجودة.²

¹ أحمد بربر، جودة المراجعة مدخلا لتضييق فجوة التوقعات بين مستخدمي القوائم المالية ومراجعي الحسابات، رسالة ماجستير محاسبية ومالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014/2013، صفحة 9.

² مرشد عيد المصدر، أثر مخاطر التدقيق على جودة التدقيق (دراسة ميدانية على مكاتب التدقيق في قطاع غزة)، مذكرة لنيل درجة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2013، ص 44.45

- ترى المنظمات المهنية أن. تنفيذ عملية التدقيق بأعلى مستوى الجودة يحقق المصلحة لجميع مستخدمي قوائم المالية.
- تمثل جودة مهنة التدقيق مقياسا لتقييم مكاتب التدقيق في ظل المنافسة الشديدة بين تلك المكاتب.¹
- تعتمد الأجهزة الحكومية على المالية المدققة في أغراض كثيرة، منها التخطيط والرقابة، وفرض الضرائب، وتقرير الإعانات لبعض الصناعات، وتسعى الأجهزة الحكومية إلى أن يتم أعمال التدقيق وفقا لمستوى عال من الجودة من أجل حماية النشاط الاقتصادي وجميع الأطراف ذات الصلة بعملية التدقيق.²

المطلب الرابع: معايير (مقاييس) جودة تدقيق الحسابات

هناك جملة من المعايير التي يمكن الاعتماد عليها عند قياس جودة التدقيق ومن أهمها:

- سمعة مكتب التدقيق، حجم مكتب التدقيق.
 - أهمية عمل التدقيق.
 - مدة خدمة التدقيق.
 - استقلال وموضوعية المدقق.
 - مراقبة أداء المراقبين والتفتيش الداخلي على الجودة في مكتب التدقيق.
 - أتعاب التدقيق.
 - تأهيل ومهارة المدقق.
 - تخصص المدقق في مجال الصناعة.
 - المساءلة القانونية المدقق.
- وقسمت معايير الجودة كما يلي:

أولا: معايير خاصة بالمكتب:

- تنظيم المكتب اداريا
- توافر وسائل التقنية الحديثة³

¹ مرشد عيد المصدر، مرجع سبق ذكره، ص45

² عودة علاء الدين، القائم على مخاطر الأعمال على جودة التدقيق الداخلي، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، قسم المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، 2011/2012، ص11.

³ مرشد عيد المصدر، مرجع سبق ذكره، صفحة44،45.

ثانيا: معايير خاصة بفريق العمل:

- **التوظيف:** يتم ذلك بوضع السياسات والإجراءات، لضمان أن المختارين الجدد للوظائف هم المؤهلين للعمل.
- **التدريب:** هو تدريب الكوادر الموجودة في مكاتب التوظيف ورفع الكفاءة المهنية.
- **الترقية:** ويتم ذلك بوضع اجراءات يتم من خلالها ترقية الموظفين وذلك لضمان أن الموظف مؤهل المتطلبات المنصب الجديد على خير وجه.¹

ثالثا: معايير خاصة بأداء العمل

- **الإشراف والتوجيه:** الإشراف على كافة عملية التدقيق.
- **الاستقلال:** ينبغي على المكتب وضع الاجراءات والسياسات تضمن استقلال العاملين عن المكتب طبقا لقواعد وسلوك آداب المهنة.
- **الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق** يجب على مكاتب المحاسبة والتدقيق الالتزام بالمعايير المحاسبة والتدقيق الصادر عن الهيئات المهنية.
- **المشورة:** يجب على المكاتب توفير كوادر ملائمة. تتميز بالخبرة والكفاءة والمعرفة وذلك من أجل توفير المشورة للمدققين في المكتب.
- **الالتزام بأداب وسلوك المهنة:** وهي من الركائز الأساسية التي تتميز بأن المدقق يقوم بواجباته على أكمل وجه، ويقوم بحماية البيانات من الضياع.
- **تخصيص المساعدين للعمليات:** يجب على مكاتب التدقيق وضع السياسات واتخاذ الاجراءات اللازمة للضمان أن الذي يقوم بعملية التدقيق شخص ذو كفاءات وخبرة وتدريب.

رابعا: معايير خاصة بالعملاء

وينبغي على مكتب التدقيق وضع العديد من الاجراءات لزوم قبول العملاء منها:

- تقييم العملاء الجدد قبل التعاقد معهم.
- الاستمرار للتدقيق للعملاء الحاليين مع الحفاظ على الاستقلالية التامة.²

¹ مرشد عيد المصدر، مرجع سبق ذكره، صفحة 44,45.

² نفس المرجع السابق، ص 46,47.

خلاصة الفصل

بعد الاطلاع على الإطار المفاهيمي لتدقيق الحسابات وجودته نستخلص أن تطور تدقيق الحسابات كان موازيا مع تطور الحياة الاقتصادية وما شهدته المؤسسة من تغيرات. وأصبح لجودة العملية التدقيقية أهمية بالغة كون التدقيق هو الوسيلة الأساسية التي يعتمد عليها للتحقق من صحة وسلامة القوائم المالية التي يعتمد عليها في اتخاذ القرارات، ولضمان جودة التدقيق يجب أن تكون العملية التدقيقية وفقا لمجموعة من المعايير والاسس المعتمدة دوليا يتقيد بها الذي يقوم بهذه العملية والذي هو مدقق الحسابات الذي يكون مؤهلا لهذا المنصب وذو كفاءة عالية، حيث يقوم بالحكم على القوائم المالية بتقديم تقرير يوضع تحت تصرف الجهات التي تعتمد القوائم المالية لمساعدتهم في اتخاذ القرار.

وفي النهاية توصلنا إلى أن تدقيق الحسابات عملية منظمة ومتكاملة تقوم على مجموعة من المعايير لضمان جودتها، تتمثل فحص المعلومات والبيانات المالية من قبل شخص مستقل ومحايدين لان النتائج المقدمة من طرف المدقق لها أهمية بالغة في التأثير على قرارات المستخدمين للمعلومات المحاسبية.



الفصل الثاني:

جودة القوائم المالية وتأثير جودة التدقيق عليها

تمهيد:

المحاسبة هي نظام للمعلومات يقوم بتجميع، وتوصيل المعلومات الاقتصادية عن مؤسسة معينة إلى عدد كبير من المستخدمين ومختلف الأشخاص الذين ترتبط قراراتهم بنشاط هذه المؤسسة، من المستثمرين والموردين والمديرين والمصالح الحكومية، وغيرها، وتعتبر القوائم المالية هي المخرجات الأساسية لهذا النظام والموصل الأساسي للمعلومات، هذا وتختلف مفاهيم محتويات القوائم المالية التي تعدها الكيانات باختلاف الجهات المنظمة لمهنة المحاسبة، واختلاف مفهومها للمستخدمين هذه المعلومات، ولهذا يجب أن تتميز هذه القوائم بالمصداقية والدقة وجودة عالية وهذا راجع إلى جودة العملية التدقيقية التي تقوم على القوائم المالية وهذا ما سوف نتطرق إليه في هذا الفصل جودة القوائم المالية وتأثير جودة التدقيق عليها.

المبحث الأول: ماهية القوائم المالية.

تعتبر القوائم المالية في مجملها مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، وهي الوسيلة الرئيسية التي من خلالها يتم توصيل المعلومات إلى الأطراف الخارجية. مع ضرورة توفير ضرورة آنية وموثقة لأغراض التقرير المالي والمساعدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية الفعالة.

المطلب الأول: تعريف وخصائص القوائم المالية.

اختلف تعريف القوائم المالية وتعددت خصائصها ولذلك سوف نتطرق في هذا المطلب إلى أهم تعريف وخصائص القوائم المالية.

الفرع الأول: تعريف القوائم المالية.

هناك الكثير من التعاريف عن القوائم المالية، نذكر منها:

تعريف 1: تمثل القوائم المالية الوسيلة الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية، وعلى الرغم من أن القوائم المالية قد تحتوي على معلومات مصادر خارج السجلات المحاسبية.

تعريف 2: كما يمكن القول بأنها عرض هيكلي للمركز المالي للمنشأة وأدائها خلال فترة معينة، حيث تكون ملائمة لمختلف فئات مستخدمي القوائم لاتخاذ القرارات الاقتصادية الراشدة وتساعد أصحاب المنشأة في تقييم كفاءة استغلال الإدارة للموارد المنشأة

تعريف 3: تشكل القوائم المالية أحد المصادر الرئيسية للمعلومات ودالك بعد أن يتم وتدقيقها من قبل المدقق الخارجي ليتم الاعتماد عليها في اتخاذ العديد من القرارات الاقتصادية من قبل مستخدميها.

تعريف 4: هي الوسائل التي بموجبها تنتقل الادارة الأطراف المعنية صورة مختصرة عن الأرباح والمركز المالي للمؤسسة الاقتصادية.¹

¹بن فرج زوينة، المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014، ص 46.47.

تعريف 5: هي الناتج النهائي للمحاسبة حيث يتم تلخيص جميع البيانات وتسجيلها لتظهر في النهاية على شكل مجموعة من القوائم، وهذه الأخيرة ليست هدفا في حد ذاتها وإنما وسيلة للحصول على المعلومات والنتائج للاستفادة منها في اتخاذ القرارات والحكم على نتائج عمليات المؤسسة وتقييم مركزها المالي.

بناءً على ما تقدم، نستنتج أن القوائم المالية هي من أكثر التقارير المحاسبية أهمية باعتبارها المصدر الرئيسي للمعلومات المالية التي تحتاجها الأطراف الخارجية وتعد هذه القوائم بطريقة موجزة تعكس من خلالها تاريخاً مستمراً من العمليات والأحداث المؤثرة في المؤسسة معبراً عنها بوحدة نقدية.¹

الفرع الثاني: الخصائص النوعية للقوائم المالية.

أولاً: الخصائص النوعية الرئيسية.

فيما يلي بيان للخصائص النوعية الرئيسية للقوائم المالية:

1. **الملائمة:** وهي عندما تكون المعلومات ذات الصلة، أي أنه يمكن التأثير على القرارات الاقتصادية لمن يستخدموها كلما كانت المعلومات أكثر فائدة، وتتكون خاصية الملائمة من الخصائص الآتية:
 - **القيمة التنبؤية:** وهي التي توفي قوة تنبؤية بخصوص الأحداث المستقبلية المحتملة، إذ أن المعلومات المالية لها قيمة تنبؤية إذا كانت لها قيمة كمدخل في العمليات التنبؤية المستخدمة من قبل المستثمرين، لتشكيل توقعاتهم الخاصة حل المستقبل.
 - **القيمة التأكدية:** وهي التي توفر معلومات حل الأحداث الماضية، أي تساعد المعلومات ذات الصلة المستخدمين أيضاً على تأكيد أو تصحيح التوقعات السابقة.
 - **الأهمية النسبية:** إذ أن المعلومات المهمة إذا كان حذفها أو إساءة فهمها قد يؤثر على القرارات التي يتخذها المستخدمون على أساس المعلومات المالية المبلغ عنها، وتحدد الشركة الفردية ما إذا كانت المعلومات جوهرية، لأن طبيعة أو حجم العناصر التي تتعلق بها المعلومات يجب أن يؤخذ في الاعتبار في سياق التقرير المالي لشركة الفردية. والمعلومات غير المادية، وبالتالي لا صلة لها بالموضوع إذا لم يكن لها أي تأثير على صانع القرار.²

¹ قسوم حنان، مرجع سبق ذكره، صفحة 42.

² بشرى حسن محمد التوبي وآخرون، محاسبة القوائم المالية، الطبعة الأولى، دار الحلاج لطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، العراق، 2021، ص 33.

2. التمثيل الصادق "المعولية": وهي أن الأرقام والأوصاف التي تتطابق مع الموجود بالفعل أو الحدث، والتمثيل الصادق هو ضروري لأن معظم المستخدمين ليس لديهم الوقت ولا الخبرة لتقييم المحتوى الفعلي للمعلومات، ويمكن التمثيل الفعلي من ثلاث خصائص، هي كالاتي:

- **الاكتمال:** وهو توفير جميع المعلومات اللازمة لتمثيل الأمين، إذ يمكن أن يتسبب الإغفال، في أن تكون المعلومات خاطئة أو مضللة، وبالتالي لا تكون مفيدة لمستخدمي القوائم المالية.
- **الحيادية:** أي يعني أنه لا يمكن لشركة تحديد المعلومات لصالح مجموعة من الأطراف المعنية على أخرى، أي الاعتبار الرئيسي لها يجب أن تكون المعلومات غير متحيزة.
- **الخلو من الخطأ:** أي سيكون عنصر المعلومات خالي من الخطأ عبارة عن تمثيل أكثر دقة للعنصر المالي، فإن التمثيل الصادق لا يعني التحرر التام من الخطأ، وذلك لأن معظم تدابير إعداد القوائم المالية تتضمن تقديرات لأنواع مختلفة تتضمن حكم الإدارة. على سبيل المثال يجب على الإدارة تقدير مقدار الحسابات الغير قابلة للتحصيل لتحديد مصاريف الديون المعدومة، ويتطلب تحديد الاستهلاك تقدير العمر الإنتاجي للمصنع والمعدات، وكذلك قيمة إنقاذ الموجودات.¹

ثانيا: الخصائص النوعية الثانوية.

الخصائص النوعية الثانوية هي صفات تجعل المعلومات الظاهرة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين، وتتمثل الخصائص النوعية الثانوية أربعة أساسية في ما يلي:²

¹ بشرى حسن محمد التوبي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 34.

² بن فرج زوينة، مرجع سبق ذكره، ص 49.

الجدول (2): الخصائص النوعية الثانوية للقوائم المالية.

القابلية للفهم والاستيعاب	الملائمة أو الدلالة	المصادقية و العدالة	القابلية للمقارنة
- لا تكون معقدة. - يجب أن تكون ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية و من السهل فهمها من أغلبية المستخدمين.	- حتى تكون المعلومات مفيدة لابد أن تكون ملائمة وذات منفعة لصناع القرار، حيث تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين خاصة فيما يخص المركز المالية الأداء، وتعتبر مهمة إذا كان هدفها وتعريفها يؤثر على القرار. - تساعد على تقييم الماضي والحاضر والمستقبل، وكذلك تمكنهم من التأكد من تقييمهم السابق أو تصحيحه.	- يجب أن تكون موثوقا فيها ويعتمد عليها، ويجب أن تكون خالية من الأخطاء الهامة والتحيز، وتعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه من عمليات وأحداث. - أن تكون كاملة خالية من الأخطاء و الحذف حتى لا تصبح مضللة، و تعبر عن المركز المالي بشكل كافي.	- قابلية للمقارنة عبر الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي و في الأداء و مقارنتها مع القوائم المالية لمنشآت أخرى مختلفة حتى يمكن تقييم مراكزها المالية و التغيرات الحاصلة في المركز المالي.

المصدر: بن فرج زوينة، مرجع سبق ذكره، ص 49.

المطلب الثاني: الأطراف المستخدمة للقوائم المالية.

يستخدم بيانات ومعلومات القوائم المالية ومرفقاتها عدد كبير من المستفيدين داخل وخارج الوحدة الاقتصادية، حيث يعتمد الكثيرون عند اتخاذ قراراتهم الاقتصادية على علاقاتهم بالمنشأة ومعرفتهم بها كما يركزون اهتماماتهم على نحو المعلومات المقدمة من خلال التقارير المالية، حيث أن المستفيدين الخارجيين ليس لهم سوى القوائم المالية كمصدر موثوق يتم الاعتماد عليه في الحكم على المركز المالي للوحدة الاقتصادية ومقدرتها على تحقيق الأرباح حالياً ومستقبلاً، ودرجة نمو وتطور هذه الوحدة وتحسين نتائج أعمالها من سنة إلى أخرى، ويعتبر سوق الأوراق المالية والمستثمرين والمصارف والموردون والدائنون والموظفين والإدارة والعمال والمحاسبين الماليين والاقتصاديين والمستشارين والسماسرة وضامن الاستثمار والمحامين والسلطات الضريبية والهيئات التنظيمية والمشرعين والصحافة المالية ووكالات التقارير والباحثين من أهم المستخدمين أو المستفيدين من القوائم المالية، وكل مجموعة لها مصالحها الخاصة ولها وجهة نظرها الخاصة وتركز على بيانات معينة تعنيها أكثر من غيرها في هذه القوائم.

أولاً: تقسيم المستخدمون حسب المصلحة.

لقد تم تقسيم مستخدمي القوائم المالية إلى قسمين رئيسيين، حيث القسم الأول يحتوي على مستخدمين ذوي المصلحة المباشرة في المشروع أما القسم التالي فإنه يضم المستخدمين ذوي المصلحة غير مباشرة وقد تم تلخيصهم في الجدول التالي: ¹

¹ بن فرج زوبنة، المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014/2013، صفحة 53 إلى 54.

الجدول (3): المستخدمون للقوائم المالية واحتياجاتهم

المستخدمون	احتياجات المستخدمين
ذوي المصلحة المباشرة	1- القياس الشامل للأداء: • مقاييس مطلقة • بالمقارنة مع الأهداف والمعايير 2- تقييم أداء الإدارة: • الأرباح والكفاءة في استخدام الموارد • المسؤولية القانونية
ذوي المصلحة الغير مباشرة	1- التوقعات المستقبلية: • الأرباح • التوزيعات والفوائد • الاستثمارات • التوظيف 2- الحكم على المركز المالي: • تقييم السير المالي • تقييم درجة السيولة • تحديد درجة المخاطر وعدم التأكد 3- تخصيص الموارد 4- تقييم الديون وحقوق الملكية 5- تقييم الالتزام باللوائح والقوانين 6- تقييم مساهمة المشروع الاجتماعية وخدمة البيئة والاقتصاد القومي.

المصدر: بن فرج زوينة، مرجع سبق ذكره، صفحة 54

ثانيا: تقسيم المستخدمون حسب طبيعة المعلومة المطلوبة.

ولقد تم تلخيصهم في الجدول التالي:

الجدول (4): المستخدمون حسب طبيعة المعلومة المطلوبة.

المعلومات المستعمل	نتائج المؤسسة	تقييم التفسير	آفاق المؤسسة	تقييم المخاطر	التوازن المالي	تقييم السيولة	مقارنة بين المؤسسات	احترام القوانين	مساهمة المجتمع	مساهمة في تطوير
المستثمرون	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+
المقرضون	+	+	+	+	+	+				
مكاتب الاستشارة	+	+	+	+	+	+	+			
الزبائن			+	+	+	+				
الموردون				+	+	+				
مصالح الضرائب	+					+				
عامة الناس	+									
المجموع	05	03	04	05	05	06	02	01	01	01
الترتيب	02	04	03	02	02	01	05	06	06	06

المصدر: بن فرج زوينة، مرجع سبق ذكره، صفحة 55.

ثالثا: الأطراف المستخدمة للقوائم المالية للبنوك.

بالنسبة للبنوك يمكن تقسيم المستفيدين من القوائم المالية كالتالي:

1- المودعون والمقرضون:

أصحاب الودائع والسندات يحصلون على ودائعهم التي تظل مقيدة بسعر الفائدة المحدد في العقد أو الصك، إلا أنه إذا واجه المصرف خسائر أو ظروف سيئة فإن أصل الوديعة أو القرض وفوائده يتعرضان للخطر، وبالتالي فإن القوائم المالية (قائمة المركز المالي) تمكن المودعين والمقرضين من التعرف على المركز المالي للبنك وربحيته والمخاطر المحيطة بأعماله قبل إيداعهم الأموال أو الاكتتاب في السندات التي يطرحها للجمهور.¹

¹ بن فرج زوينة، مرجع سبق ذكره، صفحة 55.

2- المساهمون:

يعتبر المساهمين أكثر الأطراف المرتبطة بالبنك عرضة للمخاطر، في نفس الوقت أكثر الأطراف التي تجني مكاسب في حالة نجاح البنك، لذلك يحتاج المساهمون الحاليون والمرتقبون إلى المعلومات بصفة مستمرة ليتمكنوا من تقييم فرص الاستثمار المتاحة والمفاضلة بين البدائل الاستثمارية واتخاذ قراراتهم المتعلقة بتوظيف مواردهم بصورة ناجحة.

3- الإدارة:

يمكن للإدارة من خلال تحليل القوائم المالية مراقبة ومسايرة وضع البنك دائم التغيير، حيث تجري عملية التحليل بصفة مستمرة نظراً لقدرتها اللامحدودة في الاطلاع على السجلات المحاسبية الداخلية وغيرها لتمكنها من الرقابة على أعمال البنك.

4- الجهات الحكومية:

كما سبق وأشرنا أن البنك يقدم بصفة دورية ومستمرة معلومات للجهات الحكومية وعلى رأسها البنك المركزي لتمكينه من القيام بدوره الرقابي والإشرافي على أكمل وجه.

5- مراقب الحسابات:

يحتاج مراقب الحسابات إلى الحصول على كافة المعلومات والإيضاحات الكافية لإبداء رأيه الفني المحايد على مدى إظهار القوائم المالية للبنك لكافة الحقائق والمعلومات بعدالة وموضوعية، وأنها قد أعدت في ضوء المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ويتمثل تقرير مراقب الحسابات عنصر ثقة وتأكيد للقوائم المالية التي يعدها البنك.

في الأخير نقول أن القوائم المالية ذات أهمية كبيرة للعديد من الطوائف المختلفة المستخدمة لها، وعلى قدر دقة البيانات والمعلومات التي تحويها هذه القوائم تكون دقة القرارات التي تصدرها الطوائف المختلفة المستخدمة للقوائم المالية.

ولهذا يجب أن تعد القوائم المالية على أساس أنها قوائم ذات أغراض عامة بحيث يمكن تلبية احتياجات العديد من المستخدمين مع التركيز على احتياجات المستخدمين المباشرين، والذين ليس لديهم السلطة للحصول على المعلومات وهم المستثمرون والدائنون.¹

¹ بن فرج زوينه ، مرجع سبق ذكره، صفحة 55 إلى 56.

حيث يقع على عاتق الإدارة المسؤولية الأساسية في إعداد وعرض القوائم المالية للمنشأة، والإدارة كذلك مهتمة بالمعلومات المحتواة في القوائم المالية، حتى وإن كانت قادرة على الوصول إلى معلومات إدارية ومالية إضافية تساعد في القيام بالتخطيط واتخاذ القرارات ومسؤوليات الرقابة، حيث تستطيع الإدارة تحديد شكل ومحتوى هذه المعلومات، وعلى أي حال فإن القوائم المالية المنشورة مبنية على المعلومات التي تستخدمها الإدارة حول المركز المالي، والأداء والتغيرات في المركز المالي للمنشأة.¹

إن عدم تجانس وعدم تطابق مصالح الأطراف المختلفة فيما يتعلق بشكل ومضمون القوائم المالية قاد إلى اختلاف الزاوية التي ينظرون من خلالها لهذه القوائم، فمثلاً يهتم المستثمرون بالمعلومات المالية التي تتعلق بشكل مباشر بالمنشأة من ناحية قدرتها على توليد تدفقات نقدية جيدة بالنسبة للمقرضين والموردين فإن المنشأة هي مصدر النقدية لهم، في شكل توزيعات أرباح وفوائد وربما في شكل زيادة في الأسعار السوقية للأسهم، وكذلك إعادة سداد القروض وسداد السلع والخدمات والرواتب والأجور، كما يهتمون بقدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية جيدة والمقدرة المالية للمنشأة، فالتقارير المالية وتقارير التشغيل لها أهمية كبرى لهؤلاء القائمين بتوجيه أعمال المشروع ورسم سياسته طبقاً لأهداف محددة مقدماً والرقابة على أعماله، أما بالنسبة للموظفين والعمال فإنهم يركزون اهتمامهم على مقدار اطمئنانهم على وظائفهم وهذا يجعل كل موظف (حالي أو مستقبلي) يهتم بجمع معلومات عن مستقبل المنشأة التي يعمل فيها أو سيعمل فيها مستقبلاً. أما إدارة المنشأة التي تعتبر الطرف المسؤول عن إعداد البيانات فإنها تنظر من زاوية قد لا تتطابق مع نظرة مدقق الحسابات، وينظر رجال الأعمال من زاوية تختلف عن تلك تنظر من خلالها جهات الرقابة والإشراف، وبالنهاية ينظر كل طرف بحسب الاتجاه الذي يحقق هدفه ومصالحته، حيث ترتبط منفعة المعلومات من جهة نر مستعمل بمقدار ارتباطها بمواضيع ذات أهمية للمنتفع.²

¹ بن فرج زينة، مرجع سبق ذكره، صفحة 56.

² نفس المرجع السابق، صفحة 57.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف القوائم المالية.

لقد أصبح للقوائم المالية أهمية بالغة نظرا لتحقيقها لأهداف عديدة للمؤسسة الاقتصادية ومن خلال هذا المطلب سوف نتطرق إلى أهمية القوائم المالية وأهم الأهداف التي تحققها.

الفرع الأول: أهمية القوائم المالية.

وللقوائم المالية أهمية كبيرة تكمن في أنها:

- ❖ التقرير عن وظيفة الاشراف: إن القوائم المالية هي بيان أداء الإدارة للمساهمين، إذ إن الفجوة بين الأداء الإداري وتوقعات الملكية لا يمكن فهمها إلا عن طريق البيانات المالية.
- ❖ أساس السياسات المالية: إذ أن السياسات المالية، وخاصة سياسات الضرائب من الحكومة ترتبط مع الأداء المالي، وعليه تتعهد الشركات بتوفير البيانات المالية عن المدخلات الأساسية لسياسات الصناعية والضريبية وغيرها من السياسات الاقتصادية للحكومة.
- ❖ أساس منح الائتمان: إذ تتعهد الشركات باقتراض أموال من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى لأغراض مختلفة، وعليه فإن المؤسسات المانحة للائتمان تتخذ القرارات على أساس أداء التعهدات المالية، وبالتالي فإن البيانات المالية تشكل أساسا لمنح الائتمان.
- ❖ أساس المستثمرين المحتملين: إذ يشتمل كلا المستثمرين قصيري الأجل، المستثمرين على الأجل الطويل، كذلك اعتباراتهم الرئيسة في قرارات استثماراتهم وهي الأمن والسيولة لاستثماراتهم، وتساعد البيانات المالية المستثمرين على تقييم الأجل الطويل والملائمة مع الأجل القصير.
- ❖ دليل قيمة الاستثمار: إذ إن حملة أسهم الشركات مهتمون بمعرفة الوضع والسلامة، فقد يحتاجون أيضا للمعلومات لاتخاذ القرار حول استمرار أو وقف استثماراتهم في أعمال الشركات، وعليه فإن البيانات المالية توفر المعلومات للمساهمين في اتخاذ مثل هذه القرارات الهامة.
- ❖ مساعدة البورصات: إذ إن البيانات المالية تساعد البورصات لفهم مدى الشفافية في القوائم المالية وتمكنهم من طلب المعلومات المطلوبة، لحماية مصلحة المستثمرين، وعليه فإن البيانات المالية تمكن السماسرة بالحكم على الوضع المالي لشركة، وذلك للمخاوف المختلفة واتخاذ القرارات حول الأسعار التي سيتم نقلها.¹

¹ بشرى حسن محمد التوبي وآخرون، محاسبة القائم المالية، الطبعة الأولى، دار الحلاج للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، العراق، 2021، صفحة 20 إلى 21.

الفرع الثاني: أهداف القوائم المالية.

تهدف القوائم المالية بشكل عام إلى توفير معلومات عن المركز المالي وأداء المنشأة والتغيرات في المركز المالي لمساعدة مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات الرشيدة، لذا تنشأ أهداف التقارير المالية أساساً من احتياجات المستخدمين الخارجيين الذين يعتمدون على ما تقدمه لهم القوائم المالية، حيث يتم توجيه أهداف التقارير المالية نحو المصلحة العامة لتخدم العديد من المستخدمين، وتمكنهم من تحديد مدى قدرة المنشأة على توليد التدفقات النقدية جيدة، ويتم صياغتها لتخدم قرارات المستثمرين والدائنين كمرجع يركزون عليه.

ومن أجل ما تم ذكره فإن تحديد أهداف التقارير المالية ذات الغرض العام، تتطلب الإلمام بالمقومات التالية:

- ❖ حصر وتعيين المستخدمين الخارجيين الرئيسيين للتقارير المالية.
- ❖ تصنيف المستخدمين الخارجيين الرئيسيين للتقارير المالية وفق درجة معرفتهم للأمور المالية.
- ❖ تحديد طبيعة الاحتياجات من المعلومات لكل فئة من المستخدمين، مع تحديد وتوضيح الجزء المشترك منها.
- ❖ البحث عن مراكز الضعف في الممارسة التي تحول دون تلبية الاحتياجات المشتركة من المعلومات.
- ❖ أن يتوفر الإطار الفكري المحكم الذي يضمن تلبية الاحتياجات المشتركة للمعلومات لكافة الطوائف المستخدمة للتقارير المالية.

تتخصر أهم أهداف القوائم المالية فيما يلي:

- ❖ الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمنشأة والتي تساعد الفئات المختلفة في اتخاذ القرارات الرشيدة التي تحقق أهدافها.
- ❖ تمكين مستخدمي القوائم المالية من التنبؤ بالنسبة للتطورات والأوضاع الاقتصادية المستقبلية للمنشأة وقدرتها على تحقيق التدفقات النقدية وسداد التزاماتها وتوزيع الأرباح على المساهمين.
- ❖ تقييم قدرة المنشأة على استخدام أموالها وتحقيق أهدافها وتقييم كفاءة الإدارة بالقيام بالمسؤوليات الموكلة إليها، الأمر الذي يعتبر مؤشراً على قدرة المنشأة على مواجهة منافسيها والحفاظ على بقائها واستمراريتها.
- ❖ تهدف القوائم المالية إلى توفير معلومات عن المركز المالي وأداء المنشأة والتغيرات في المركز المالي لمساعدة مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية¹.

¹ بن فرج زوينة، مرجع سبق ذكره، صفحة 58 إلى 59.

- ❖ توفير الحاجات العامة لمعظم مستخدمي القوائم المالية ومع ذلك فهي لا توفر كافة المعلومات التي يحتاجها المستخدمون لصنع القرارات الاقتصادية، لأن هذه القوائم تعكس فقط وإلى حد كبير الآثار المالية للأحداث والعمليات السابقة.
- أشارت لجنة معايير المحاسبة الدولية إلى أن أهداف القوائم المالية ليست أهدافاً جامدة وإنما تتأثر بعدد من العوامل الاقتصادية والقانونية والسياسية لتناسب المجتمع الذي تعد فيه هذه القوائم، وعلى ضوء ذلك حددت عدداً من أهداف القوائم المالية أهمها ما يلي:
- ❖ توفير معلومات تلائم المستثمرين الحاليين والمحتملين والدائنين لاستخدامها في اتخاذ القرارات الاستثمارية ومنح القروض المالية.
- ❖ توفير المعلومات المفيدة للمستثمرين والدائنين لأغراض التنبؤ والمقارنة وتقييم التدفقات النقدية المتوقعة بالنسبة لهم من حيث المبلغ أو التوقيت وحالة عدم التأكد المتعلقة بهذه التدفقات.
- ❖ وذلك من خلال دراسة وتقييم درجة سيولة الوحدة الاقتصادية وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها سواء كانت قصيرة أم طويلة الأجل (قائمة التدفقات النقدية).
- ❖ يجب أن توضح كل ما يتعلق بحقوق الملكية وحقوق الغير وأية التزامات أخرى بالإضافة إلى أثر العمليات والأحداث الاقتصادية على هذه الحقوق (قائمة المركز المالي).
- ❖ يجب أن توضح طريقة الحصول على الموارد وكيفية استخدامها في شكل أصول مختلفة وأية معلومات تفيد في تقييم الأداء والتنبؤ بالأرباح في المستقبل.
- تمثل القوائم المالية للمنشأة عرضاً هيكلياً ذات طابع مالي لمركزها المالي وما أنجزته من معاملات. وتهدف القوائم المالية ذات الأغراض العامة إلى توفير المعلومات عن المركز المالي ونتائج النشاط والتدفقات النقدية التي تفيد قطاعاً عريضاً من مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرار، كما تساعد أيضاً في إظهار نتائج استخدام الإدارة للموارد المتاحة لها، كما تساعد في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة وخاصة توقيت واحتمال توليد هذه التدفقات النقدية. ويمكن تلخيص أهم أهداف القوائم المالية في ثلاثة رئيسية هي:
- 1- تكون مفيدة للمستخدمين والدائنين الماليين المرتقبين والمستخدمين الآخرين في اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان وما إلى ذلك من قرارات بشكل رشيد.¹

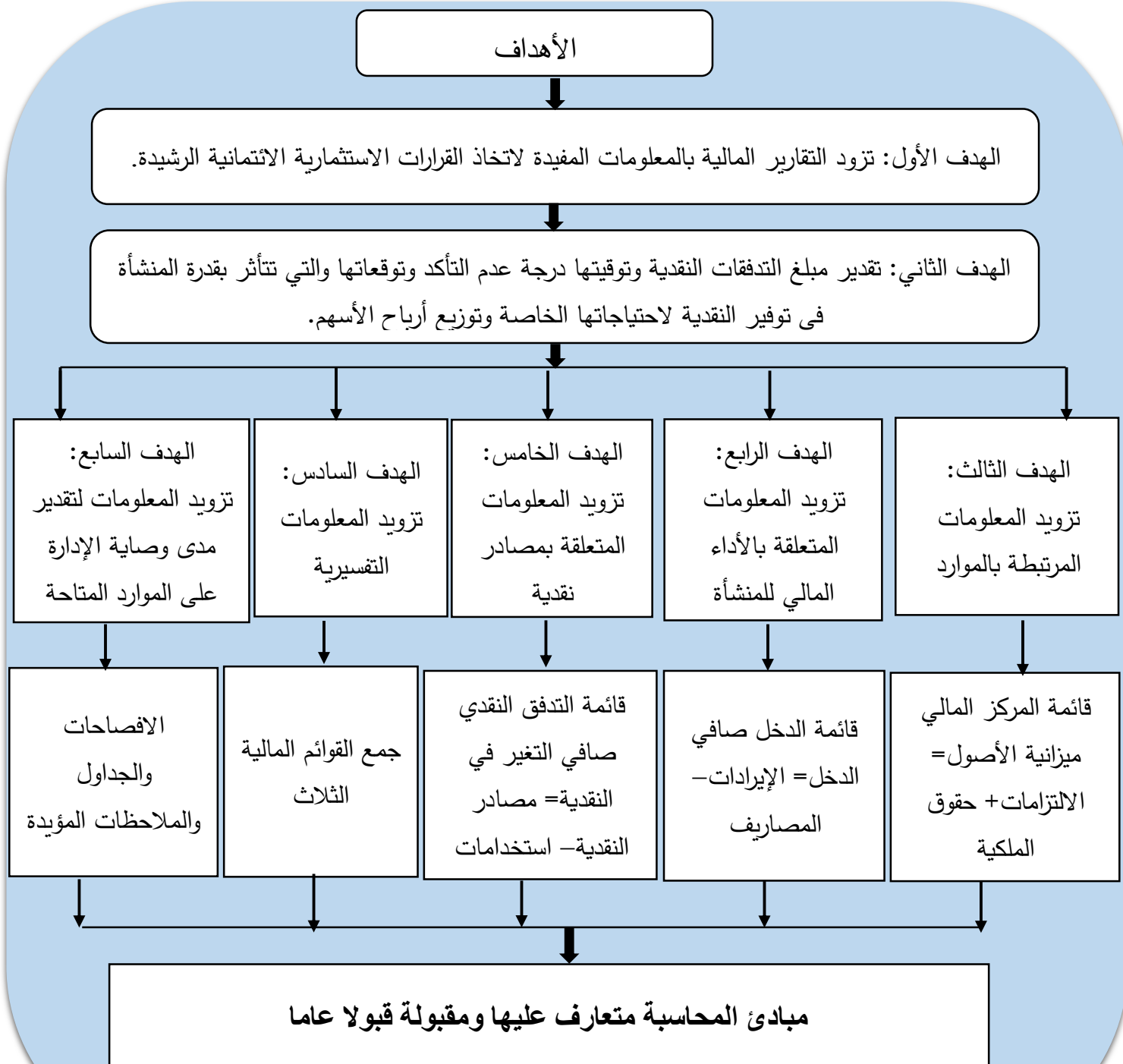
¹ بن فرج زوينه، مرجع سبق ذكره، صفحة 58 إلى 59.

- 2- تساعد المستثمرين والدائنين الماليين المرتقبين وغيرهم من المستخدمين على تقدير مقدار وتوقيت ودرجة التأكد من المتحصلات النقدية المتوقعة من التوزيع أو الفوائد أو تلك المصاحبة للتدفقات النقدية المستقبلية.
- 3- تتعلق بالموارد الاقتصادية للمنشأة والمطالبات على هذه الموارد وعن آثار المعاملات والأحداث والظروف التي تؤدي لتغير المنشأة والمطالبات المترتبة عليها.

ويمكن تبیین الأهداف من نشر التقارير والقوائم المالية في الشكل الموالي.¹

¹ بن فرج زينة، مرجع سبق ذكره، صفحة 59.

الشكل (2): أهداف القوائم المالية



المصدر: بن فرج زينة، مرجع سبق ذكره، ص 60.

المطلب الرابع: أنواع وفروض القوائم المالية.

وسوف نتطرق في هذا المطلب إلى أهم أنواع وفروض القوائم المالية.

الفرع الأول: أنواع القوائم المالية.

تبقى القوائم المالية وسيلة الإدارة الأساسية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة المنشأة فمن خلال هذه القوائم المالية يمكن لكل الأطراف التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للمنشأة، ما حققته من نتائج، تلتزم المنشأة على اختلافها بإعداد أربعة قوائم أساسية هي:

❖ قائمة المركز المالي.

❖ قائمة الدخل.

❖ قائمة التغير في حقوق الملكية.

❖ قائمة التدفقات النقدية.

❖ الإيضاحات الملاحق.¹

وترفق القوائم السابقة بهدف زيادة منفعتها بعدد من الإيضاحات أو الكشوفات التفصيلية، إضافة إلى تقرير المراجع الخارجي عن مدى صدق تمثيل تلك القوائم لنتائج الأعمال والمركز المالي لحظة معينة.

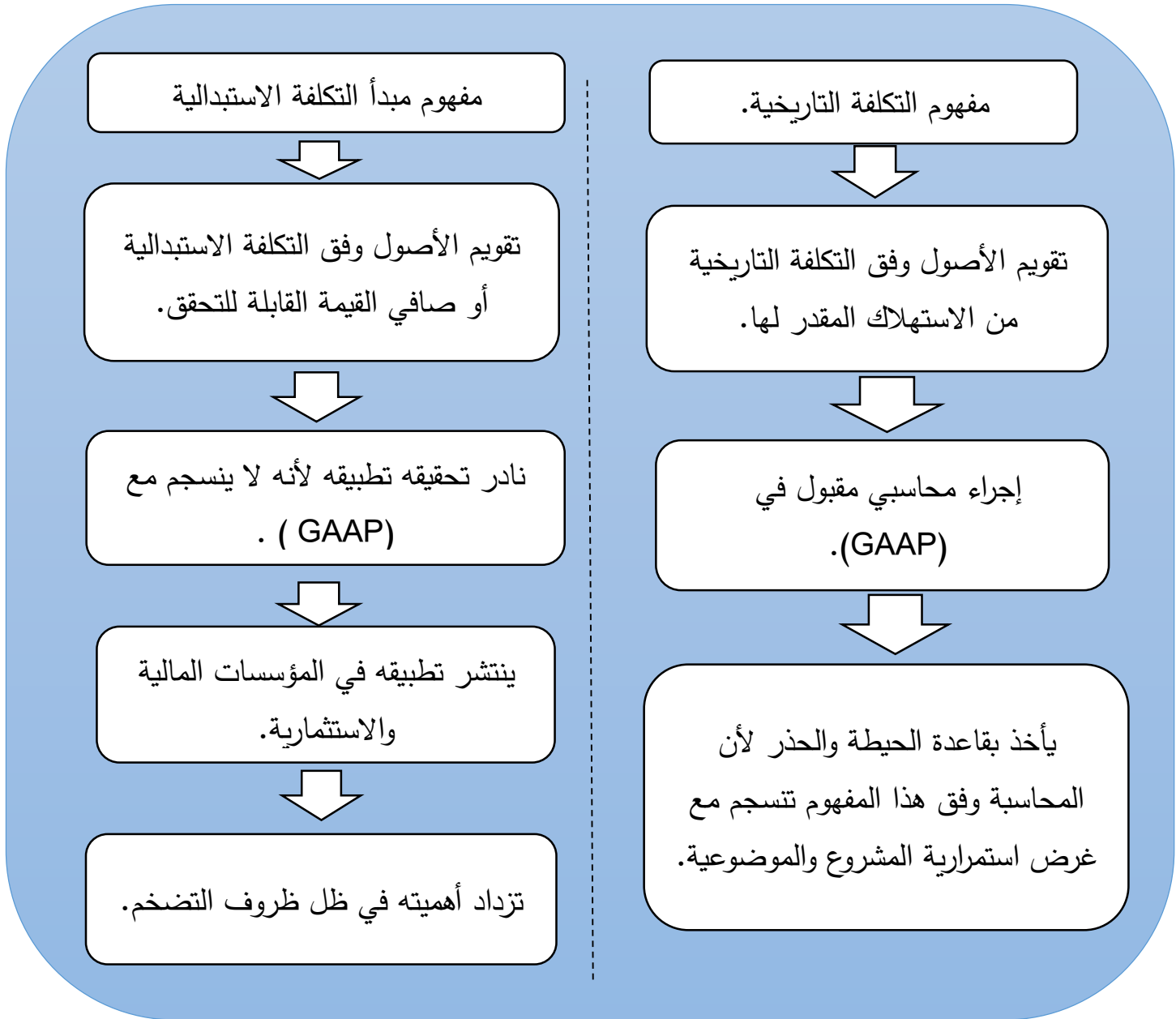
أولاً: قائمة المركز المالي:

قائمة المركز المالي هي ملخص تاريخي لكل من الأصول المنافع الاقتصادية المستقبلية التي ستحصل عليها المنشأة الحقوق التي تمتلكها الوحدة الاقتصادية، كنتيجة لبعض العمليات الحالية أو الماضية، والالتزامات أو الخصوم الناتجة عن العمليات الماضية والحاضرة، والتي تتطلب تسوية في المستقبل عن طريق استخدام أصول أو تقديم خدمات، حيث يوجد مفهوم أساسي للمركز المالي كما يوضحه الشكل التالي:²

¹ بن فرج زوبينة، مرجع سبق ذكره، صفحة 66.

² نفس المرجع السابق، صفحة 67.

الشكل (3): مفهوم المركز المالي



المصدر: بن فرج زوينة ، مرجع سبق ذكره، صفحة 68.

ويمكن تعريف قائمة المركز المالي على أنها كشف شامل بأصول وخصوم المنشأة يقوم بالقيم الحقيقية ليعبر عن المركز المالي للمنشأة بتاريخ معين، كما يتم فيها عرض الوضع المالي للمنشأة معينة في نقطة زمنية معينة، حيث يجب أن تفصل الميزانية إلى المتداول والغير المتداول من أصول والخصوم.

وكلنا نعرف أن قائمة المركز المالي هي عرض الوضع المالي للمنشأة معينة في فترة زمنية معينة، وقد جاء بتبويب عناصر قائمة المركز المالي في شكلها الرأسي:

- ❖ أصول ثابتة.
- ❖ أصول متداولة.
- ❖ خصوم متداولة.
- ❖ حقوق الملكية.
- ❖ الخصوم طويلة الأجل.

في حين أن قائمة المركز المالي لا يتم إعدادها بالمصرف إلا لأغراض التحليل المالي، لبيان ودراسة الأهمية النسبية لكل مفردة من مفرداتها إلى المجموع، إضافة إلى إجراء المقارنة بين النسبة المالية الحالية والسنوات السابقة، للتعرف على التغيرات التي طرأت على بنود الميزانية سواء كانت أصولاً أو خصوماً.

هناك الحد الأدنى الذي يجب أن تعرض عليه القوائم المالية [حسب المعيار 30]، ولإدارة الحق في إضافة أي بنود أو بيانات تراها ضرورية لإيضاح حقيقة المركز المالي، ويتم الفصل حتى يمكن إظهار العلاقات الهامة بينهما.¹

وقد حدد المعيار الدولي الأول عدداً من العناصر التي ينبغي عرضها في صلب قائمة المركز المالي كما هو موضح في الجدول التالي:²

¹ بن فرج زوينة، مرجع سبق ذكره، صفحة 68 إلى 69.

² نفس المرجع السابق، صفحة 72.

الجدول (5): عناصر قائمة المركز المالي

الأصول	الخصوم
الآلات والمعدات والتجهيزات. الممتلكات العقارية. الأصول غير الملموسة. الأصول المالية. الاستثمارات التي يتم المحاسبة عليها بطريقة حقوق الملكية. الأصول البيولوجية. أصول ضريبية مؤجلة. المخزون. الحسابات المدينة. أصول ضريبية متداولة. النقدية وما في حكمها. أصول محازة بغرض البيع. أصول تشتمل مجموعة معدة للبيع IFRS.	حسابات دائنة. مخصصات. التزامات مالية. التزامات ضريبية جارية. التزامات ضريبية مؤجلة. احتياطات. حصة الأقلية. حقوق المساهمين. الالتزامات المتعلقة بمجموعة أصول محازة بغرض البيع.

المصدر: بن فرج زوينة، مرجع سبق ذكره، صفحة 72.

ثانيا: قائمة الدخل (حسابات النتائج).

تعرف قائمة الدخل بأسماء كثيرة، فالمعايير المحاسبية الدولية مثلا المعيار الدولي رقم (1) - المعدل - عرض القوائم المالية - والمعيار الدولي رقم (8) - الخاص بصافي ربح أو خسارة الفترة والأخطاء الجوهرية والتغيرات في السياسات المحاسبية تشير لهذه القائمة باسم **قائمة الدخل**، ومهما كان الاسم المستخدم لهذه القائمة فإن هذه القائمة تعد مكونا رئيسيا في التقارير المالية الدورية للمنشأة، وتعتبر عن معظم التغيرات الحادثة في المركز المالي للمنشأة على مدى الفترة التي يغطيها التقرير، والتي غالبا ما تكون سنة كاملة. حيث يجب على الإدارة الاهتمام أكثر بهذه القائمة نظرا لأنها كانت محط اهتمام وتركيز مستخدمي القائم المالية.¹

أشار المعيار المحاسبي الدولي الأول إلى ضرورة تقديم إفصاح ملأئم في قائمة الدخل [معيار فقرة 80]، حيث يتم عرض نتائج النشاط الأساسي للشركة بشكل تفصيلي، كما يتم أيضا الإفصاح عن صافي النتائج للأنشطة الأخرى لتلك الشركة، حيث أيد المعيار المحاسبي الدولي الأول اعتماد مدخل العمليات في قياس صافي نتائج الأعمال للشركة، ويقوم هذا المدخل على مقابلة الإيرادات والمصروفات الناتجة عن أنشطة الشركة خلال فترة محاسبة معينة.

1. الحد الأدنى من المعلومات حسب المعيار المحاسبي الدولي:

تتمثل المعلومات التي تمثل الحد الأدنى من المعلومات التي يجب عرضها في قائمة الدخل في:

- ❖ الإيرادات.
- ❖ تكاليف التمويل.
- ❖ حصة المنشأة في ربح أو خسارة المنشأة الزميلة والمشروعات المشتركة.
- ❖ مصروف الضرائب.
- ❖ العمليات غير المستثمرة.
- ❖ الأرباح والخسائر.
- ❖ الأرباح أو الخسائر المتعلقة بحصة الأقلية.
- ❖ الأرباح أو الخسائر المتعلقة بحقوق المساهمين.²

أما المعلومات الأخرى والتي يتم الإفصاح عنها في الإيضاحات تتمثل فيما يلي:

¹ بن فرج زوينة، مرجع سبق ذكره، صفحة 74.

² نفس المرجع السابق، صفحة 75.

- تحليل المصروفات وأساس تبويب المصروف وعبء الاستهلاك للأصول الملموسة والأصول غير ملموسة والبنود غير عادية.

أما بالنسبة لنتائج النشاط الغير الأساسي [فقرة 75 من المعيار رقم 01] فيتم الإفصاح عنها بشكل مستقل في قائمة الدخل حتى يتم اظهار نتيجة النشاط الغير الأساسي، وهكذا يتم الإفصاح عن صافي نتيجة الأعمال (الربح أو الخسارة) المتأتية من النشاط الأساسي وأيضا يتم عرض صافي نتيجة الأعمال المتأتية من الأنشطة الثانوية، ثم الوصول إلى الربح أو النتيجة الشاملة. وهذه الطريقة في رأينا أفضل للتحليل وأكثر ملائمة لمستخدمي قائمة الدخل خاصة عند تقييم أداء المنشأة فمن المعتاد التمييز بين البنود المتعلقة بالدخل والنفقات الناشئة عن أنشطة عادية وبين تلك القوائم المالية التي يفصح عنها.

تعبر قائمة الدخل عن فترة زمنية معينة وتقيس التدفقات التي حدثت خلال هذه الفترة، وتتبنى ذلك من خلال عرضها لأرباح الدورة المالية والتنبؤ بالأرباح المستقبلية، مما يعطي صورة أوضح عن إمكانية الشركة في سداد الالتزامات وتقييم كفاءة الإدارة، فقياس الدخل الوسيلة التي يمكن من خلالها تقييم مدى كفاءة استغلال الموارد المتاحة للشركة، وقائمة الدخل تعتبر مؤشرا لرقم ومحدد لاتجاهه في آن واحد، يلاحظ أنه يستخدم مصطلح الربح بشكل واسع لقياس أداء المنشأة والحكم على مدى نجاحها إلا أن المحاسبين يفضلون استخدام مصطلح صافي الدخل أو صافي المكاسب.¹

ثالثا: قائمة حقوق الملكية والتغيرات في حقوق المساهمين:

يحدد المعيار المعدل في 1997 مكونا جديدا في القوائم المالية ليتم تقديمه إلى جانب القوائم المالية التقليدية، ويمكن تعريفها بأنها التقدير الذي يتم من خلال بيان تأثير صافي الدخل وتوزيعات الأرباح والمسحوبات على الوضع المالي للمنشأة خلال الفترة المحاسبية، ويمكن استخدام المعادلة المحاسبية التالية خاصة بالنسبة للمنشأة الفردية والصغيرة:

رأس المال أول المدة + الاستثمار الإضافي + صافي الدخل - المسحوبات = رأس المال آخر المدة.

1. علاقة قائمة حقوق الملكية بين القوائم المالية: تبين القائمة نوعين من العلاقات بين القوائم المالية:

العلاقة الأولى: المعلومة التي تتدفق من قائمة الدخل إلى قائمة حقوق الملكية وهي صافي الدخل.

العلاقة الثانية: المعلومة التي تتدفق من قائمة حقوق الملكية إلى الميزانية وهي رصيد رأس المال آخر المدة.²

¹ بن فرج زويينة، مرجع سبق ذكره، صفحة 75 إلى 76.

² نفس المرجع السابق، صفحة 81

2. آليات إظهار التغيرات الحادثة في حقوق الملكية للمنشأة: يطرح المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) آليتين رئيسيتين لبيان أو إظهار التغيرات الحادثة في حقوق الملكية للمنشأة عن فترة ما:

أ. الآلية الأولى: تقتضي أن تقدم المنشأة حقوق المصدرة للتقرير قائمة مالية جديدة تحت اسم قائمة التغيرات في حقوق الملكية، وهذه القائمة يجب أن تعرض ما يلي:

- صافي الربح أو الخسارة للفترة.
- كل بند من بنود الدخل أو المصروف أو الربح أو الخسارة التي يتم الاعتراف بها حسب متطلبات المعايير الأخرى مباشرة ضمن حقوق الملكية، إلى جانب مجموع هذه البنود يجمع صافي ربح أو خسارة الفترة والأثر التراكمي لتغيير السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء الجوهرية إذا تم معالجتها محاسبيا بالمعالجة القياسية المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم 08.
- كما تعرض التغيرات الحادثة في حسابات حقوق الملكية إلى جانب مستويات الأرصدة في أول ونهاية المدة في كل من مكونات حقوق الملكية، وأرصدة الأرباح والخسائر المتراكمة مع إعطاء التفاصيل للتحركات عن الفترة.¹
- ب. الآلية الثانية: تقتضي بأن تقدم الشركة القائمة بالمكاسب والخسائر المحققة عن الفترة، بحيث تشمل فقط الأثر الصافي للمصروفات والمكسب أو الخسارة المبنية في قائمة الدخل عن الفترة.

رابعاً: قائمة التدفقات النقدية:

يجب أن يتم إعداد قائمة التدفق النقدي تماشياً مع المعيار المحاسبي الدولي رقم (7)، ويجب أن تعرض كجزء متكامل ضمن القوائم المالية للمنشأة لكل فترة تمثلها تلك القوائم، وهذا ما تم الإشارة إليه في الفقرة 36 من المعيار رقم 1، حيث تشير الفقرتين [6،7] إلى تعريف النقدية بأنها تشمل الأموال الجاهزة والودائع تحت الطلب أي النقدية المتاحة والودائع الجارية ما في حكم النقدية، كما سبق ذكره في المركز المالي هي الاستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة [مثل الأوراق المالية المتعلقة بالديون قصيرة الأجل كأذون الخزانة]، كما يطلق عليها النقدية المعادلة أي الممكن تحويلها إلى نقدية معلومة وأن مخاطر حدوث تغيرات في قيمتها تكون غير هامة.

وحسب الفقرة 10 من المعيار الدولي 07 يتم تصنيف التدفقات النقدية حسب النشاطات الرئيسية الثلاث: وهي التشغيلية الاستثمارية والتمويلية، مع ترك حرية التصنيف ضمن المجموعات الرئيسية بما ينسجم مع طبيعة الشركة.²

¹ بن فرج زوينة، مرجع سبق ذكره، صفحة 81.

² نفس المرجع السابق، صفحة 83 و85.

طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية: يتم التقرير عن التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل باستخدام طريقتين:

❖ **الطريقة المباشرة:** يتم التقرير عن الفئات الرئيسية للتدفقات النقدية ساء المتحصلات أو المدفوعات، أي الوصول إلى المبالغ النقدية المدفوعة أو المقبوضة من الأنشطة التشغيلية، مثل النقدية المحصلة من الزبائن، المدفوعات النقدية للمردين، بمعنى آخر فإن الطريقة المباشرة تقوم بطرح المدفوعات النقدية التشغيلية من المتحصلات النقدية التشغيلية، وينتج عن الطريقة المباشرة تصوير قائمة مختصرة بالمتحصلات المدفوعات النقدية من الأنشطة التشغيلية، حيث أن صافي النقدية المقدمة من الأنشطة التشغيلية هي المعادل لصافي الدخل على الأساس النقدي، في حين أن صافي النقدية المستخدمة في الأنشطة التشغيلية هي المعادل لصافي الخسارة على الأساس النقدي.

❖ **الطريقة الغير المباشرة:** يطلق أيضا عليها طريقة التسوية ويتم فيها تعديل صافي الربح أو الخسارة عن الفترة لآثار العمليات غير النقدية مثلا الإهلاك، وبأية مبالغ مؤجلة أ مستحقة من مقبوضات أو مدفوعات نقدية تشغيلية في الماضي أو المستقبل، وكذا التدفقات النقدية المتعلقة بأنشطة الاستثمار أو التمويل أي تبدأ بصافي الدخل وتقوم بتحويله إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، بمعنى آخر، فإن الطريقة غير المباشرة تقوم بتعديل صافي الدخل ترد إلى صافي الدخل، كما يتم طرح البنود غير النقدية التي سبق إضافتها لصافي الدخل للوصول إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية.

يتم التقرير عن التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار بعرض الفئات الرئيسية لإجمالي النقدية المحصلة وإجمالي النقدية المدفوعة، ويتم التقرير عنها بشكل منفصل.

كما يتم تبويب إجمالي التدفقات النقدية الناتجة عن الإستحواذات في المنشأة الفرعية أو وحدات الأعمال الأخرى من أنشطة الاستثمار.¹

خامسا: الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية:

توفر معلومات عن الوضع المالي للمنشأة لأنه لا يمكن أن تتضمن القوائم المالية كل المعلومات اللازمة ويوجد ثلاث أنواع من الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية وهي:²

¹ بن فرج زوبينة، مرجع سبق ذكره، صفحة 85.

² نفس المرجع السابق، صفحة 95

1. عرض المعلومات المتعلقة بالأسس التي تم إعداد وتحضير القوائم المالية على أساسها، وتقديم السياسات المحاسبية المتبعة أو المختارة لإعداد القوائم المالية للمنشأة، مثل الاعتراف بالإيراد، تقييم المخزون، تقييم الاستثمارات المالية، طريقة الاهتلاك.....الخ.
2. تقديم أي معلومات تفصيلية تكون لازمة لتفسير أحد بنود القوائم المالية، فهناك بعض البنود التي قد يحتاج تفهمها إلى وصف مطلق نسبيا لا يتاح إبرازه في صلب القوائم المالية نفسها.
3. إبراز معلومات إضافية والتي لم يتم عرضها في صلب القوائم المالية، وتعتبر ضرورية للعرض الصادق للمعلومات المحاسبية.

إن إعداد القوائم المالية وفق المعايير الدولية يترتب عليه إعداد وعرض عادل وملائم وموثوق للقوائم المالية نظرا للمعلومات التفصيلية عن المركز المالي للمنشأة ونظرا لطبيعة المعلومات من جهة وطريقة الإفصاح المحاسبي عنها من جهة أخرى ولا شك أنها تقدم مرجعا رئيسيا وأساسيا لمستخدمي المعلومات وتكون منسجمة مع حاجاتهم، أي لابد أن تكون مرجع كافي لمختلف الشرائح المستخدمة أو المستهدفة للقوائم المالية.¹

الفرع الثاني: فروض اعداد القوائم المالية.

تكمن أربعة افتراضات أساسية في هيكل المحاسبة المالية وهي: 1- الكيان الاقتصادي، 2- الاستمرارية، 3- وحدة القياس النقدي، 4- الدورية. وفيما يلي بيان لتلك الافتراضات، وعلى النحو التالي:

- 1- **الكيان الاقتصادي:** ويعني أنه يكمن تحديد النشاط الاقتصادي بوحدة اقتصادية معينة من المسائل، بمعنى تحتفظ الشركة بنشاطها منفصلة ومستقلة عن مالكيها وأي حدة أعمال أخرى، إذ لا ينطبق مفهوم الكيان فقط على الفصل بين الأنشطة بين الشركات المنافسة، وعليه يمكن اعتبار الفرد أو الإدارة أو القسم أو الصناعة بأكملها كيانا منفصلا إذا اخترنا تعريفه بهذه الطريقة.
- 2- **الاستمرارية:** إذ تعتمد معظم أساليب المحاسبة على فرض الاستمرارية بأن الشركة سوف تستمر لفترة طويلة، على الرغم من وجود العديد من حالات فشل الأعمال، فإن معظم الشركات لديها معدل استمرارية مرتفع إلى حد ما. وكقاعدة عامة يتوقع أن تستمر الشركات لفترة طويلة لتحقيق أهدافها والتزاماتها.
- 3- **وحدة القياس النقدي:** يعني أن المال هو القاسم المشترك لنشاط الاقتصادي، ويوفر أساسا مناسباً للقياس والتحليل المحاسبي، إذ الوحدة النقدية هي أكثر الوسائل فعالية لتعبير عن الاهتمام بتغييرات الأطراف في²

¹ نفس المرجع السابق، صفحة 95.

² بشرى حسن محمد توبي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 38-37.

رأس المال وتبادل السلع والخدمات. والوحدة النقدية بسيطة ومتاحة ومفهومة ومفيدة. إذ يعتمد تطبيق هذا الافتراض على الافتراض الأكثر أهمية، وهو أن البيانات الكمية مفيدة في توصيل المعلومات الاقتصادية وفي اتخاذ القرارات الاقتصادية العقلانية.

4- الدورية: لقياس نتائج نشاط الشركات بدقة سنحتاج للانتظار حتى تصفيتها، ومع ذلك لا يكمن لصانع القرار الانتظار كل هذا الوقت الطويل لمثل هذه المعلومات، وعليه يحتاج المستخدمون إلى معرفة أداء الشركة ووضعها الاقتصادي في الوقت المناسب، حتى يتمكنوا من تقييم الشركات ومقارنتها اتخاذ الإجراءات المناسبة، لذلك يجب على الشركات الإبلاغ عن المعلومات بشكل دوري.¹

¹ بشرى حسن محمد توبي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 37-38.

المبحث الثاني: تأثير جودة التدقيق على جودة القوائم المالية.

تعتبر جودة التدقيق الأداة الفعالة في تحسين المعلومات المحاسبية والمالية إذ يساهم مدقق الحسابات في اكتشاف أعمال الغش والأخطاء والتزوير، كما يعمل على تزويد فعالية نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة من أجل خلق قيمة مضافة لها تتمثل في زيادة ثقة أصحاب المؤسسة ومستخدمو القوائم المالية لضمان حقوقهم وحمايتهم، إذ أن أسلوب التدقيق المطبق يبرز مدى إثبات صحة ودقة وسلامة القوائم المالية ومدى إمكانية الاعتماد على نتائج تدقيق الحسابات.

المطلب الأول: جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية.

إن المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية تعتبر العصب الأهم لأي شركة عند اتخاذ القرارات، حيث هذه الأخيرة تتوقف على جودة المعلومات المحاسبية، وعليه سوف نتطرق في هذا المطلب إلى تعريفها وأهم المعايير التي تحكمها والعوامل المؤثرة فيها.

الفرع الأول: تعريف جودة المعلومات المحاسبية.

يقصد بجودة المعلومات المحاسبية مدى الامثال للقواعد والإجراءات التي يتم تطبيقها بانتظام وإخلاص بشكل يعكس حقيقة حسابات المؤسسة والأهمية النسبية للأحداث المسجلة.

ويعتبر مفهوم جودة المعلومات المحاسبية من المفاهيم المعاصرة التي تهتم بها مختلف الجامعات العلمية والمهنية وذلك لما له من أهمية عند إعداد القوائم المالية وتحقيق متطلبات الإفصاح اللازمة في تلك القوائم المالية بما يخدم مستخدمي المعلومات المحاسبية، ولعل هذه الأهمية هي ما دفعت بمجلس معايير المحاسبة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية (FASB) إلى إصدار البيان رقم (2) سنة 1980 "الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية"، والتي تمثل المدخل الضروري لتأصيل وتطوير المفاهيم المحاسبية اللازمة لوضع مجموعة من المعايير التي يمكن الاعتماد عليها عالميا في إعداد القوائم المالية وخدمة متخذي القرارات والمستفيدين منها.

وعموما تعني جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية والتقارير المالية ما تحققه من منفعة للمستخدمين، وذلك من خلال خلوها من التحريف والتضليل وأن تكون معدة في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية.¹

¹ زلاسي رياض، اسهامات حوكت المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، محاسبة وجباية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص42-43

الفرع الثاني: معايير جودة المعلومات المحاسبية.

نظرا لعدم وجود تعريف محدد لجودة المعلومات وذلك لاختلافه تبعا لاختلاف وجهات النظر وأهداف منتجي ومستخدمي المعلومات إلا أنه يمكن تحديد معايير عامة لقياس جودتها على النحو التالي:

أولا- الدقة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية: يمكن التعبير عن جودة المعلومات بدرجة الدقة التي تتصف بها المعلومات أي بدرجة تمثيل المعلومات لكل من الماضي والحاضر والمستقبل، فكلما زادت دقة المعلومات زادت جودتها وقيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية أو التوقعات المستقبلية.

ثانيا - المنفعة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

تتمثل في عنصرين هما صحة المعلومات وسهولة استخدامها، ويمكن للمنفعة أن تأخذ الصور التالية:

- ❖ **المنفعة الشكلية:** أي تطابق شكل المعلومات مع متطلبات اتخاذ القرارات.
- ❖ **المنفعة الزمنية:** توفر المعلومات لمتخذ القرار في الوقت المناسب.
- ❖ **المنفعة المكانية:** أي الحصول عليها بسهولة.
- ❖ **المنفعة التقييمية أو التصحيحية:** أي قدرة المعلومات على تقييم وتصحيح نتائج تنفيذ القرار.

ثالثا - الفاعلية كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

تعتبر الفاعلية عن مدى ودرجة تحقيق الوحدة الاقتصادية لأهدافها من خلال موارد محددة، ولذلك يمكن تعريف جودة المعلومات من زاوية الفاعلية بأنها مدى تحقيق المعلومات لأهداف الشركة أو متخذ القرار من خلال استخدام موارد محددة.

رابعا - التنبؤ كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

يقصد بالتنبؤ الوسيلة التي يمكن بها استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع أحداث ونتائج المستقبل، وأن هذه المعلومات تستخدم في التخطيط واتخاذ القرارات، ومن ثم فإنه من المؤكد أن جودة المعلومات تتمثل في تخفيض حالة عدم التأكد.¹

¹ زلاسي رياض، صفحة 42-43

خامسا - الكفاءة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

يقصد بالكفاءة حسب استخدام الموارد، أي تحقيق أهداف الشركة بأقل استخدام ممكن للموارد، وتطبيق مبدأ اقتصادية المعلومات الذي يستهدف تعظيم جودة المعلومات بأقل التكاليف الممكنة والتي لا يجب أن تزيد عن قيمته المعلومة.

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في جودة المعلومات المحاسبية.

أولاً- العوامل البيئية (بيئة المحاسبة):

من أهم العوامل البيئية التي تؤثر على جودة المعلومات المحاسبية ما يلي:

- ❖ العوامل الاقتصادية: تختلف نوعية المعلومات التي تقدمها التقارير المالية باختلاف النظام الاقتصادي، ففي الاقتصاد الرأسمالي تحظى التقارير المالية بأهمية كبيرة، إذ يتم التركيز على ضرورة توافر المعلومات الملائمة لاحتياجات المستخدمين، بينما في الاقتصاد الاشتراكي يتم التركيز على المعلومات المحاسبية الموجهة للتخطيط في الدولة ولغرض أحكام المراقبة المركزية.
- ❖ العوامل الاجتماعية: تتأثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ببعض القيم الاجتماعية مثل: اتجاه المجتمع حول الاهتمام بالسرية في القوائم المالية والوقت.... إلخ، فالسرية تؤثر على نشر المعلومات المحاسبية.
- ❖ العوامل القانونية: إن العوامل القانونية وأهمها مجموعة الأنظمة والقواعد القانونية بشكل مباشر وغير مباشر على مهنة المحاسبة والرقابة والاشراف على ممارستها وخصوصا مع ظهور الشركات المساهمة التي تتميز بانفصال الملكية عن الإدارة مما أدى إلى التشريعات القانونية والضريبية منذ بدء تكوينها حتى تصفيتها وهذا ينعكس على الكيفية التي تعد بها المعلومات وكيفية عرضها في التقارير المالية.
- ❖ العوامل الثقافية: وتتمثل في المستوى التعليمي ووضع المنظمات المهنية، فالمستوى التعليمي يؤثر في الممارسة المحاسبية التدقيق بشكل عام والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بشكل خاص.¹

¹ زلاسي رياض، ص 44_43

ثانيا - العوامل المتعلقة بالمعلومات:

تتأثر جودة المعلومات المالية بمدى توافر عدد من الخصائص والصفات للحكم على منفعتها في اتخاذ القرار، كما أن استخدام الحاسوب في الوقت الحاضر أثر على جودة المعلومات المحاسبية، وكذلك الانتشار الواسع والسريع للإنترنت مما أدى إلى انخفاض كلفة الإنتاج والحصول على المعلومات وزيادة كمية المعلومات المطلوبة لاحتياجات المؤسسة والمستخدمين وزيادة عدد المستخدمين للمعلومات في العالم وفي الوقت المناسب.

ثالثا - تقرير مدقق الحسابات (المراجع الخارجي):

يعتبر تقرير مدقق الحسابات الركيزة الأساسية في جودة المعلومات المحاسبية للتقارير المالية من خلال مراجعة التقارير المالية المنشورة وإضفاء الثقة في المعلومات الواردة بها، والتحقق من أن إعداد وعرض التقارير المالية قد تم وفقا لمعايير المحاسبة المعتمدة وكذلك متطلبات القوانين المعمول بها.¹

المطلب الثاني: خصائص جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية.

أولاً: الخصائص النوعية الرئيسية لجودة المعلومات المحاسبية

تتمثل الخصائص النوعية الرئيسية لجودة المعلومات المحاسبية في الآتي

1. الملائمة في المعلومات المحاسبية وتتمثل في:

1.1. مفهوم الملائمة في المعلومات المحاسبية:

- ✓ عرفت ملائمة المعلومات المحاسبية بأنها، قدرة المعلومات المحاسبية على إحداث تغيير في اتجاه القرار في التوقيت الملائم. عرفت بأنها المعلومات التي تكون مناسبة لعملية اتخاذ القرارات، وقد تنتقي خاصية جودة
- ✓ المعلومات إذا كانت دقيقة ولكنها غير ملائمة لاتخاذ القرار.²

¹ زلاسي رياض، مرجع سبق ذكره، ص 44 و45.

² طيبي حمزة، زينوبة لخضر، إعداد المعلومات المالية والمحاسبية وفق المعايير الدولية (IFRS) في سياق الحوكمة المؤسسية، الملتقى الدولي حول دور المعايير المحاسبية الدولية (IAS-IFRS-IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات اتجاه النظام المحاسبي الجزائري (المالي والعمومي) على ضوء التجارب الدولية، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 24-25 نوفمبر 2014

✓ عرفت بأنها خاصية تمكن متخذ القرار من التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل في ضوء نتائج الماضي والحاضر، وتمكنه من التعرف على مدى نجاحه في تنبؤاته السابقة وبالتالي تصحيح قراراته وتعديلها في ضوء هذه المعلومات وأن تكون مرتبطة بالقرار حتى تكون ملائمة.

✓ عرفت بأنها، من الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية، وتتوقف ملائمة على قدرتها في التأثير على القرارات الاقتصادية للمستخدمين، بحيث لا يمكن الوصول إلى قرار معين بدون استخدام معلومات ملائمة.

ونستنتج من مفاهيم الملائمة في المعلومات المحاسبية الآتي:

1. تعتبر أحد الخصائص الرئيسية لجودة المعلومات المحاسبية
2. توفر المعلومات الهامة والضرورية اللازمة لإعداد القوائم والتقارير المالية واتخاذ القرارات بطريقة تلائم احتياجات المستخدمين.
3. تتحقق عندما تساعد في اتخاذ القرارات من خلال تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية وتأكيد أو تصحيح التقييمات الماضية.
4. تعني وجود ارتباط منطقي بين المعلومات المحاسبية وبين القرار موضوع الدراسة.
5. ترتبط بكل مستخدم للمعلومات وقدراته على فهمها والتعامل معها.
6. أن تتلاءم مع الغرض الذي أعدت من أجله.
7. تصل لمستخدميها في الوقت المناسب وأن تكون لها قدرة تنبؤية أو القدرة على التقييم الارتدادي.

2.1. الخصائص الفرعية للملائمة في المعلومات المحاسبية:

تتمثل الخصائص الفرعية للملائمة في المعلومات المحاسبية في الآتي:

أ. **المقدرة على التنبؤ:** أن تكون للمعلومات المحاسبية المستخدمة في اتخاذ القرارات قدرة تنبؤية بالمستقبل أو مساعدة متخذ القرار على التنبؤ بجدوى علاقاته الحالية أو المرتقبة ومفيدة عند استخدامها، والمعلومات المحاسبية الملائمة يمكن أن تصنع اختلافا في القرارات من خلال تحسين وتطوير قدرات متخذ القرار من خلال التنبؤ وتأكيد أو تصحيح التقديرات والتوقعات السابقة ومن خلالها يتم تقليل درجة عدم التأكد. ولا بد للمعلومات أن تتميز بقدرتها على التنبؤ بالمستقبل وزيادة¹

¹ طيبي حمزة، زينوبة لخضر، مرجع سبق ذكره، الجزائر، يومي 24-25 نوفمبر 2014

الثقة فيها وذلك لتجنب حدوث خسائر ولزيادة الدقة في المخصصات الواجب تكوينها للمستقبل. وكذلك الاهتمام بقدرة المعلومات التنبؤية طبقا لاختلاف أساليب وأدوات القياس المحاسبي، وإتباع سياسات محاسبية مختلفة تساهم في تكوين القدرة التنبؤية لتلك المعلومات المحاسبية بشكل أفضل. أن تكون لها أيضا القدرة على التنبؤ بالمستقبل فيما يتعلق بالقدرة الكسبية للمنشأة والتدفقات النقدية وإمكانية الوفاء بالالتزامات. فيما يلي الطرق التي تساعد على الاستفادة من القيمة التنبؤية:

1. **الطريقة المباشرة:** تزويد الإدارة بالتنبؤات المستقبلية كالتدفقات المتوقعة والالتزامات التي قد تنشأ.
 2. **الطريقة غير المباشرة:** تقديم بيانات عن أحداث ماضية، وتقتض هذه الطريقة وجود علاقة ارتباط بين أحداث الماضي والمستقبل.
 3. **طريقة اعتماد مؤشرات مرشدة ببيانات:** تحركات وتغيرات البيانات مؤشرا لحدوث الأحداث المتنبأ بها، تزايد نسبة المديونية إلى حقوق الملكية يمكن اعتبارها مؤشرا مرشدا قد يسبق تدهورا تدريجيا في التدفقات النقدية وتقتض بطرقة المؤشرات المرشدة قد أرشدت سابقا إلى نقاط تحول في تحركات وتغيرات الأحداث أنها أيضا في المستقبل سترشد عن التحركات والتغيرات.
 4. **طريقة المعلومات المعززة:** تزود بيانات محاسبية قد تستخدم في التنبؤ ببيانات أخرى كزيادة عائد الاستثمار في الأصول يمكن أن يعكس زيادة في كفاءة الإدارة وقد يكون مؤشرا للزيادة في التدفقات النقدية. يتضح للباحثة أن المقدرة على التنبؤ تعني قدرة المعلومات المحاسبية الملائمة على تحسين مقدرة متخذ القرار على التنبؤ بالأحداث المرتبطة بالنشاط المستقبلي في ضوء نتائج الماضي والحاضر والمستقبل، فبدون معرفة الأحداث الماضية يصعب التنبؤ بما سيكون عليه في المستقبل.
- ب . التغذية العكسية:** مخرجات نظام المعلومات المحاسبي من المعلومات التي تترد مرة أخرى إلى النظام للتقويم والتصحيح، ويقصد بها قدرة المعلومات المحاسبية على مساعدة متخذ القرار والمستخدم في تقييم صحة توقعاته السابقة، وتقييم نتائج القرارات التي سبق وأن اتخذها بناء على هذه التوقعات.
- تعتبر هذه الخاصية ضرورية جدا لعملية الرقابة في المنشآت لأنها تمكن من إجراء المقارنة بين نتائج التنفيذ الفعلي والنتائج المخططة واتخاذ الإجراءات المصححة.¹

¹ طيبي حمزة، زينوبة لخضر، مرجع سبق ذكره، الجزائر، يومي 24-25 نوفمبر 2014

ج . التوقيت المناسب: تعد أحد الخصائص الأساسية الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية لكي تتصف بالملائمة، ويتعين أن تتوفر قبل اتخاذ القرار وفي الوقت المناسب، وذلك لان الكثير من المعلومات المحاسبية تفقد قيمتها والحاجة إليها بسرعة لان المعلومات المحاسبية لها حساسية مع مرور الزمن.

2. الثقة في المعلومات المحاسبية

1.2. مفهوم الثقة في المعلومات المحاسبية

- ✓ عرفت الثقة في المعلومات المحاسبية بأنها، القدرة على اعتماد المعلومات المحاسبية من قبل مستخدميها بأقل درجة مخاطر ممكنة. وأنها التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية بحيث يمكن الاعتماد عليها إذا كانت قابلة للتحقق وخالية من التحيز وتمثل بأمانة الواقع المعين الذي تعبر عنه وتتصف بالشمول.
- ✓ عرفت بأنها معلومات محاسبية خالية من الخطأ أو التحيز إلى حد منطقي ومعقول وتمثل عرضاً أميناً وصادقاً للمعلومات.
- ✓ عرفت بأنها المعلومات الدقيقة الممثلة بصدق لما يجدر بها أن تمثله بعيدة عن أي تحيز ولا تتأثر بالأحكام الشخصية للقائمين على إعدادها.

نستنتج من مفهوم الثقة في المعلومات المحاسبية الآتي:

- إمكانية الاعتماد على المعلومات المحاسبية المتوفرة
- خلو المعلومات المحاسبية من الخطأ والتحيز المعقول.
- المعلومات التي تقدمها تعتبر تصويراً دقيقاً لجوهرة الأحداث التي تحتوي عليها دون أن يعتريها تحريف أو تشويه أخطاء ذات أهمية.

2.2. الخصائص الفرعية للثقة في المعلومات المحاسبية

تتمثل الخصائص الفرعية للثقة في المعلومات المحاسبية في الآتي:¹

¹طبيبي حمزة، زينوبة لخضر، مرجع سبق ذكره، الجزائر، يومي 24-25 نوفمبر 2014

أ. **التصدق في التعبير وعرض المعلومات المحاسبية:** تمثل المعلومات المحاسبية المعروضة العمليات المالية والأحداث تمثيلاً صادقاً في التعبير بأمانة عن الحدث أو الموضوع الذي يتم عرضه، وأن تتم المحاسبة والتقرير عن جوهر العملية وأثارها وليس عن شكلها القانوني. وتعني بأن المعلومات المحاسبية تكون معبرة عن الأحداث الخاصة بهابصورة سليمة وأمانة وخالية من التلاعب، أي تطابق طبيعة العملية من أرقام المعلومة المقدمة عنها. وتتطلب خاصية الصدق في التعبير مراعاة تجنب نوعين من أنواع التحيز هما:

- التحيز في عملية القياس: ينشأ نتيجة لاستخدام سياسة معينة.
- التحيز القائم بعملية القياس: يكون مقصوداً أو غير مقصود في حالة نقص المعرفة والخبرة.

ب **إمكانية التحقق:** أن تكون للمعلومات المحاسبية دلالة محددة ويكون لها استقلالها عن الذي يقوم بإعدادها أو استخدامها. ويتعين أن تتصف المعلومات بالموضوعية بحيث يكون هناك إجماع للقائمين بعملية القياس المحاسبي على استخدام نفس الطرق والأساليب لأن تعدد الاختيارات سوف يؤدي إلى تعدد التقديرات وبالتالي اختلاف وجهات النظر، وأن الإجماع على طريقة معينة يؤدي إلى توحيد النتائج وإيجاد الثقة المشتركة للمستفيدين من تلك المعلومات. وتمكن أهمية هذه الخاصية في أنها تقلل من تحيز الشخص القائم بعملية القياس وبالتالي يؤدي إلى ما يعرف بحيادية المعلومات.

ج . **حيادية المعلومات المحاسبية:** أن لا تكون المعلومات متحيزة لصالح مجموعة من الأفراد على حساب مجموعة أخرى، وبالتالي عند صياغة أو تطبيق المعايير المحاسبية يركز الاهتمام على ملائمة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها وليس على النتائج الاقتصادية المتوقعة من استخدام قاعدة محاسبية معينة. وأن يتم الابتعاد عن التحيز والتأثير على متخذي القرارات في اتجاه معين أو محاولة للوصول إلى نتيجة محددة سلفاً. وتعتبر خاصية حيادية المعلومات ذات أهمية على مستويين.

- مستوى الأجهزة المسؤولة عن تنظيم السياسة المحاسبية، وبصفة خاصة وضع معايير المحاسبة.
- مستوى المسؤولين عن إعداد التقارير المالية.

د . **الحيطة والحذر "التحفظ":** وجود درجة من الحذر في اتخاذ الأحكام الضرورية لإجراء التقديرات المطلوبة في ظل حالات عدم التأكد.

هـ **الاكتمال:** لتكون المعلومات المحاسبية موثوقة فإن المعلومات الواردة في التقارير المالية تكون كاملة ضمن حدود المادية والتكلفة وأي حذف في المعلومات يمكن أن يجعلها خاطئة ومضللة وبالتالي تصبح غير موثوقة ويخفف ذلك من درجة ملاءمتها.¹

¹ طيبي حمزة، زينوبة لخضر، مرجع سبق ذكره، الجزائر يومي 24-25 نوفمبر 2014

ثانيا: الخصائص الثانوية لجودة المعلومات المحاسبية

تتمثل الخصائص الثانوية لجودة المعلومات المحاسبية في الآتي:

1. القابلية للمقارنة: تهتم خاصية القابلية للمقارنة بتمكين المستخدمين من إجراء مقارنة للقوائم المالية للمنشأة لفترات سابقة أو مقارنة نتائج المنشأة بنتائج منشآت مماثلة أخرى لنفس الفترة، من أجل تحديد الاتجاهات في مركزها المالي وفي الأداء، كما يتعين أن يكون بإمكانهم مقارنة القوائم المالية للمنشآت المختلفة من أجل التقييم النسبي لمراكزها المالية والأداء والتغيرات في المركز المالي. وتعتبر المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة للمنشآت المختلفة إذا تم قياسها ونشرها بأسلوب مشابه وقابل للمقارنة، وتساعد مستخدمي المعلومات المحاسبية في تحديد وتشخيص أوجه التشابه والاختلاف في الظواهر الاقتصادية.

وتتمثل عناصر القابلة للمقارنة في:

أ. **عنصر التوحيد:** بالنسبة للأساليب والطرق المتبعة في إعداد البيانات المالية المنشورة وذلك سواء في مجالات القياس أو الإفصاح.

ب. **عنصر الاتساق:** ضرورة توفر التماثل في إتباع الأسس والمبادئ نفسها على مدار الفترات المالية المتتالية.

2. الثبات : يقصد به ضرورة الاستمرار في تطبيق الطرق والأساليب والسياسات المحاسبية من فترة إلى أخرى ما لم تكن هناك تغيرات جوهرية تدعو إلى تغير في هذه السياسات، وترتبط هذه الخاصية بقابلية المعلومات للمقارنة وتعد خاصية بين خاصيتي الملائمة والموثوقية بالشكل الذي يحقق فائدة المعلومات المحاسبية.

3. القابلية للفهم : أن قابلية فهم المعلومات المحاسبية تحكمها مجموعة من الخصائص التي تتعلق بالمستخدم، وهذه الخصائص متضمنة في المعلومات المحاسبية تعمل كحلقة وصل بين متخذي القرارات والمعلومات المحاسبية. وتتطلب هذه الخاصية قابلية المعلومات المحاسبية للفهم من قبل المستخدمين للمعلومات المحاسبية، وأن يكون لدى مستخدمي المعلومات المحاسبية مستوى معقول من المعرفة في مجال المحاسبة وفي أعمال المنشأة ونشاطاتها الاقتصادية، ولديهم الرغبة في بذل الجهد الكافي لدراسة المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية للمنشأة. كما يتعين أن تكون المعلومات المحاسبية المعروضة بعيدة عن التعقيد والصعوبة.¹

¹ طيبي حمزة، زينوبة لخضر، مرجع سبق ذكره، الجزائر يومي 24-25 نوفمبر 2014.

المطلب الثالث: مساهمة التدقيق في تحسين جودة القوائم المالية

الفرع الأول: أهمية تدقيق جودة القوائم المالية

باتت الحاجة للتدقيق في وقتنا الحالي أكثر إلحاحا مما كانت عليه في السابق نظرا للحاجة لنظام الرقابة في المؤسسات الاقتصادية، كما أن القوائم المالية تعتبر إحدى آليات العامة في الهيكل الرقابي باعتبارها الوسيلة التي يتم من خلالها توصيل المعلومات إلى المستثمرين

يمكن دور التدقيق المحاسبي فيما يلي:

- زيادة موثوقية ومصداقية القوائم المالية وزيادة فعالية نظام الرقابة.
- زيادة القدرات التنافسية للشركات من خلال توفر الموثوقية والشفافية في قوائمها المالية مما يعكس أثره على برامج خفض التكلفة والارتقاء بجودة المنتجات وزيادة حصة الشركة التسويقية.
- زيادة ثقة المتعاملين بالبورصة مما يعكس أثره على ارتفاع حجم التداول وأسعار الأسهم.
- جودة القوائم المالية من جودة عملية التدقيق في معلوماتها ومدى الالتزام بالتطبيق المعايير والطرق المحاسبية المتعارف عليها.
- تحقيق المزايا الضريبية عند التحاسب الضريبي لثقة المأمور الفاحص في بيئة الرقابة ومصداقية التقارير والقوائم المالية.¹

الفرع الثاني: مساهمة التدقيق في تحسين جودة القوائم المالية

يساهم التدقيق في تحسين جودة القوائم المالية وذلك من خلال ما يلي:

1. زيادة الموثوقية في تقارير التدقيق والقوائم المالية حيث أن الهدف من عملية التدقيق هو إبداء رأي فني محايد في صدق وعدالة القوائم المالية، ومن هذا الهدف ينبغي على مدقق الحسابات زيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية في عدالتها وصدقها ويكون ذلك من خلال تدقيق القوائم المالية حيث أنه كلما ارتفع مستوى جودة التدقيق زادت الثقة في القوائم المالية والاعتماد على تقرير المدقق.
2. تأكيد الالتزام بالمعايير المهنية حيث أن المعايير المعنية عبارة عن مجموعة من القواعد والإجراءات التي تحكم الأداء المهني المدقق، فأي إجراء لا يتسق مع متطلبات هذه المعايير ينعكس سلبا على جودة التدقيق²

¹ مرشد عيد المصدر، أثر مخاطر مهنة التدقيق على جودة التدقيق، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة غزة، 2013، ص23.

² نفس المرجع السابق، صفحة25.

3. تعزيز إمكانية اكتشاف الأخطاء والمخالفات والتلاعب في القوائم المالية، حيث أن ارتفاع مستوى جودة التدقيق يعزز من إمكانية اكتشاف الأخطاء والمخالفات، حيث أن إشارة لجنة treadway إلى دور أهمية دور لجان التدقيق في الحد من الأخطاء والمخالفات والتلاعب باعتبارها إحدى العوامل المؤثرة في جودة التدقيق¹.

المطلب الرابع: مقاييس جودة وموثوقية القوائم المالية من خلال تقارير مدقق الحسابات

يعتبر تقرير مدقق الحسابات عن القوائم المالية السنوية المنتج النهائي لعملية التدقيق واداة أو وسيلة اتصال والتي يمكن من خلالها أن يقوم المدقق بتوصيل نتائج فحصه وتقييمه الأدلة والقرائن ورأيه الفني المحايد عن صحة وعرض القوائم المالية للمركز المالي في نهاية السنة ونتائج الأعمال.

بالإضافة إلى أنه يتعين على المدقق التطرق إلى مجموعة من عناصر أو الضوابط لمحتوى التقرير على غرار الاعتماد إلى المبادئ المحاسبية في إعداد القوائم المالية، الالتزام والثبات في تطبيقها بالإضافة إلى تأكيد على احتواء القوائم المالية على كافة المعلومات الجوهرية من عدمه يمكن لتقرير مدقق الحسابات أن يأخذ عدة صور تختلف في ما بينها باختلاف رأيه المرهون بدوره بالمحتوى القوائم المالية².

¹ مرشد عيد المصدر ، مرجع سابق، ص25

² زلاسي رياض، اسهامات حوكت المؤسسات في تحقيق جودة معلومات المحاسبية، مذكرة ماجستير، كلية علوم الاقتصادية، جامعة قاصدين مرباح، ورقلة ، 2012، ص 44.

خلاصة الفصل

على ضوء ما تقدم في هذا الفصل نستنتج أن القوائم المالية لها دور كبير في توفير المعلومات المحاسبية والمالية التي تخص وضع المؤسسة أي وضع مركزها المالي وأدائها، حيث تكون ملائمة وذات جودة عالية لمختلف الفئات المستخدمة لها لاتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة. حيث يتم إعداد القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وهذا وفقا لمعايير الدولية للتقارير المالية وذلك باتباع نظام رقابة داخلي خاص بإعداد القوائم المالية وعرضها بصورة خالية من الأخطاء وتطبيق سياسات محاسبية ملائمة.

كما تعتبر القوائم المالية من أهم مصادر المعلومات لذلك يحرص القائمين عليها على جودة المعلومات التي تحتويها لكي يعتمد عليها المستثمرين والمحللين الماليين في اتخاذ القرارات الاقتصادية.



الفصل الثالث:

الإطار التطبيقي (دراسة ميدانية)

تمهيد الفصل

بعد التطرق للدراسة والتحليل لمختلف الجوانب النظرية ذات العلاقة بموضوع الدراسة و المتمثل في أثر جودة التدقيق على جودة القوائم المالية ، وسيتم من خلال هذا الفصل التطبيقي إلى إسقاط العناصر النظرية على أرض الواقع من خلال اخذ عينة من المتخصصين في هذا المجال في ولاية الوادي نموذجاً للدراسة، ولا يمكن القيام بهذه الدراسة دون إتباع إجراءات منهجية تسمح بتحديد الخطوات التي يجب المرور بها والمعلومات التي يمكن الحصول عليها، وسنحاول التطرق إلى الإطار الميداني للبحث من خلال عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية للمؤسسات وذلك من خلال تقسيم الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: الأدوات والإجراءات المتبعة في الدراسة.

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة واختبار الفرضيات



المبحث الأول: الأدوات والإجراءات المتبعة في الدراسة

تتمحور الدراسة الميدانية بشكل أساسي على دراسة أثر جودة التدقيق على جودة القوائم المالية من وجهة نظر المتخصصين في المجال من محاسبين وخبراء وأساتذة جامعيين في التخصص بولاية الوادي، حيث اشتمل هذا المبحث على الأدوات والإجراءات المتبعة في جمع البيانات المتعلقة بالدراسة.

المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة

اشتمل هذا المبحث على الأدوات والإجراءات المتبعة في جمع البيانات المتعلقة بالدراسة، واستخدمنا المنهج الوصفي والتحليلي في تحليل البيانات واختبار الفرضيات، حيث تم استخدام استبانة في جمع البيانات من أجل تفسيرها والوصول إلى استنتاجات تسهم في تحسين الواقع وتطويره، وسوف نقوم بتحديد منهجي للطريقة المتبعة كما يلي:

أولا / مجتمع الدراسة وطريقة سحب العينة:

1/ مجتمع الدراسة:

كون الظاهرة المدروسة تتعلق بأثر جودة التدقيق على جودة القوائم المالية، فإن مجتمع الدراسة هم كل المتخصصين في المجال من محاسبين وخبراء محاسبة ومحافظي حسابات وأساتذة جامعيين في التخصص.

2/ عينة الدراسة: بما أنه تم الاعتماد على أسلوب الاستبيان في جمع المعلومات والبيانات فقد ارتأينا توزيع وإجراء الاستبيان بالاعتماد على الطريقة القصدية، وهذا راجع لطبيعة الأسئلة المطروحة في الاستمارة تتطلب أشخاص ذوي خبرة عالية ولديهم دراية كافية حول جودة التدقيق وجودة القوائم المالية.

وقد كانت إجابات كل فقرة وفق مقياس ليكارت الخماسي (Likert) حيث يعتبر هذا المقياس من أكثر المقاييس شيوعا بحيث يطلب فيه من المبحوث أن يحدد درجة موافقته أو عدم موافقته على خيارات محددة وهذا المقياس مكون غالبا من خمسة خيارات متدرجة يشير المبحوث إلى اختيار واحد منها وهي خمسة خيارات كما هو موضح في الجدول التالي ، حيث تم تحديد مجال المتوسط الحسابي من خلال حساب المدى ، أي أنه تم وضع مقياس ترتيبى لهذه الأرقام لإعطاء الوسط الحسابي مدلولاً باستخدام المقياس الترتيبي ، وذلك للاستفادة منها فيما بعد عند تحليل النتائج. كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم (1-2): يوضح مقياس ليكارت الخماسي:

الاتجاه	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الأوزان	1	2	3	4	5
الوسط المرجح	1-1.79	2.59-1.80	3.39-2.60	4.19-3.4	5-4.2

المصدر: ضو نصر، محاضرات في مقياس تقنيات الاستقصاء، مقدمة للسنة الأولى ماستر اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه الأخضر بالوادي، 2018

واستنادا إلى ذلك فإن قيم المتوسطات الحسابية التي توصلت إليها الدراسة سيتم التعامل معها لتفسير البيانات حسب مستوى الأهمية وذلك على النحو التالي:

مرتفع	متوسط	منخفض
3,67 فأكثر	3,66-2,34	2,33-1

حيث تم اعتماد هذا المقياس على أساس: $\text{طول الفئة} = \frac{\text{الحد الأعلى} - \text{الحد الأدنى}}{\text{المستويات عدد}}$

$$1,33 = \frac{4}{3} = \frac{(1-5)}{3}$$

حيث أن عدد المستويات=3

وبناءً عليه فإذا كانت قيمة المتوسط الحسابي للفقرات أكبر من 3.67 فيكون مستوى مرتفعاً (ويعني موافقة عالية لأفراد العينة على العبارة) أما إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي من 2.34 - 66.3 فيكون المستوى متوسطاً، وإذا كان المتوسط الحسابي أقل من 1 - 2.33 فيكون المستوى منخفض.

ثانياً / استبانة ونموذج الدراسة:

تمثل استمارة الاستبيان الأداة الرئيسية التي تم الاعتماد عليها في الدراسة لجمع البيانات والمعلومات من الواقع، والمتمثلة في آراء وجهات نظر موظفي حول مشكلة الدراسة.

ولكي تكون الاستمارة دقيقة ومنظمة في شكلها العلمي من حيث البساطة والوضوح والمضمون، فقد تم تصميمها على ثلاثة مراحل.

تعتبر هذه المرحلة الخطوة الأولى في إعداد الاستمارة، وانطلاقاً من الجانب النظري تم صياغة مجموعة من الأسئلة مراعين في ذلك إشكالية البحث والفرضيات الموضوعية، ولقد راعينا في إعداد الأسئلة ما يلي:

- ✓ استعمال لغة سليمة؛
- ✓ صياغة أسئلة بسيطة وغير قابلة للتأويل؛
- ✓ ترتيب الأسئلة وتسلسلها وربطها بالأهداف المرجوة من الدراسة الميدانية.

1- إعداد استمارة الاستبيان: قمنا بتصميم وتوزيع استبيان كأداة لجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالدراسة، وذلك بناءً على فرضيات الدراسة ومتغيراتها المستقلة، ويتكون هذا الاستبيان من قسمين على النحو التالي:

القسم الأول: وهو عبارة عن السمات الشخصية عن المستجيب (الجنس، العمر، المستوى العلمي، طبيعة العمل سنوات الخبرة).

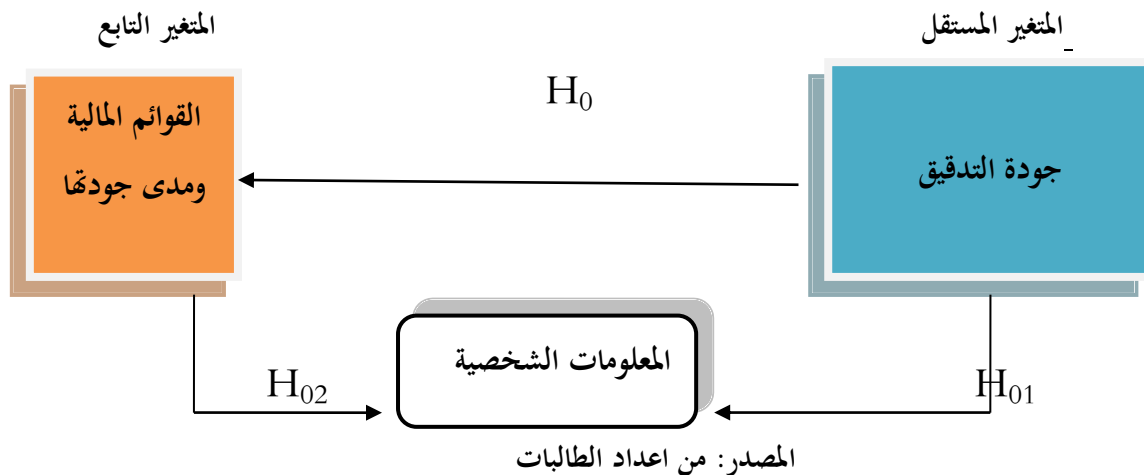
القسم الثاني: وهو عبارة عن محاور الدراسة وتتكون الاستبانة من 16 فقرة موزعة على محورين رئيسيين:

✓ المحور الأول: جودة التدقيق ويتكون من (8) فقرات.

✓ المحور الثاني: القوائم المالية ومدى جودتها ويتكون من (8) فقرات.

2- نموذج الدراسة للمتغيرات: سوف نقوم بوضع نموذج الدراسة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة وفق الشكل رقم (1-2) والذي بدوره يوضح اختبار فرضيات الدراسة التطبيقية كما يلي:

الشكل رقم (1-2) نموذج الدراسة



المطلب الثاني: أدوات الدراسة

من أجل تسهيل عملية تحليل ومناقشة النتائج تم الاستعانة بكل من برنامج **Excel** وبرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية: **spss21** لمعالجة البيانات وتحليلها واستخراج نتائج الدراسة، وقد تم أيضا استخدام عدد من الأساليب الإحصائية والتي تتناسب مع متغيرات الدراسة وهي : التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية واستخدام الانحرافات المعيارية ومعامل الارتباط لكشف العلاقة بين المتغيرات، صحة وثبات أداة الدراسة واختبار أداة القياس تم استخدام معامل المصادقية ألفا كرونباخ لقياس درجة مصداقية الإجابات على فقرات الاستبيان.

وبهدف الوصول إلى نتائج معتمدة تحقق أهداف الدراسة وتختبر فرضياتها، تم تفريغ البيانات الواردة بالاستبيان وتبويبها وجدولتها، ليسهل التعامل معها بواسطة جهاز الكمبيوتر، وتمت معالجة البيانات بغية اختبار نموذج الدراسة وفرضيتها وذلك باستخدام برنامج الحزم الإحصائية SPSS إصدار 21، لتحليل بيانات الاستبيان والحصول على أجوبة بغية التعرف على مدى موافقة أفراد العينة لها استخدمنا الأدوات والأساليب الإحصائية التالية:

- ☒ **التكرار والنسبة % والرسوم البيانية:** لوصف أفراد عينة الدراسة
- ☒ **معامل ألفا كرونباخ:** اختبار ثبات الاستبيان
- ☒ **معامل ارتباط بيرسون:** لاختبار صدق الاستبيان
- ☒ **المتوسط الحسابي:** وهو متوسط مجموعة من القيم، أو مجموع القيم المدروسة مقسوم على عددها، وذلك بغية التعرف على متوسط إجابات المستجوبين حول الاستبيان ومقارنتها بالمتوسط الفرضي المقدّر ب (03) لأن التقطيط يتراوح من (01) إلى (05)، والمتوسط يساعد في ترتيب العبارات حسب أعلى قيمة له.
- ☒ **الانحراف المعياري:** وذلك من أجل التعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة اتجاه كل فقرة أو محور، ويوضح التشتت في استجابات أفراد الدراسة فكلما اقتربت قيمته من الصفر هذا يعني تركيز الإجابات وعدم تشتتها، كما أنه يفيد في ترتيب العبارات أو العبارات لصالح الأقل تشتتاً عند تساوي المتوسط الحسابي بينها.
- ☒ **اختبار T (one Sample t-test) :** لمعرفة الدلالة الإحصائية (دال أو غير دال) في اختبار الفرضيات (الإحصاء الاستدلالي) ويفيد هذا الاختبار (one Sample t-test) في الكشف عن ما إذا كان هناك فرق جوهري (دال إحصائياً) بين المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة و المتوسط الفرضي

✕ **مستوى الدلالة 0.05:** يتم اختبار الفرضية على مستوى دلالة محدد ومستوى الدلالة الشائع الاستخدام في الدراسات السابقة هو 0.05 وهو ما يعرف بقيمة ألفا، أي أنه يتم اختبار الفرضية الصفرية على مستوى الدلالة ألفا تساوي 0.05 ويعني ذلك أن احتمال الخطأ في المعاينة، يجب ألا يزيد عن 0.05 أو بمعنى آخر يقبل مقدار خطأ في صحة النتائج لا يزيد عن 0.05.

✕ **مستوى المعنوية (Sig)، أو (احتمال الخطأ) (P-value):** يظهر في مخرجات البرامج الإحصائية مثل Spss، وعلى أساسه يتم اختبار الدلالة الإحصائية للمؤشرات الإحصائية المحسوبة وهذا من خلال مقارنة من خلال قيمة احتمال الخطأ (Sig) المصاحبة لقيم المؤشرات الإحصائية مع مستوى الدلالة 0.05

✕ **الاختبارات الإحصائية:** والتي من بينها اختبار الطبيعة، فإذا كان التوزيع طبيعي استخدمنا الاختبارات المعلمية وإلا فنستخدم الاختبارات اللامعلمية

✕ **تحليل الانحدار:** سوف نستخدم الانحدار البسيط

المطلب الثالث: صدق وثبات المحتوى:

في هذا المطلب سوف نتطرق الى ثبات اداة الدراسة وصدقها من خلال الصدق الظاهري والبنائي كما يلي:

اولا / الصدق الظاهري:

عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين تألفت من (05) أعضاء في هيئة التدريس، لأخذ بملاحظاتهم في بناء الاستبيان، والتأكد من صدق وملائمة فقرات الاستبيان لتحقيق الأهداف البحثية المتوخاة من الدراسة، حيث تم إجراء ما يلزم من حذف وتعديل، وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية.

ثانيا/ قياس ثبات وصدق الاستبانة:

يقصد بثبات الاستبيان أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة ولو تم إعادة توزيع الاستبيان أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، ويكون من خلال معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، الذي يعد من أفضل المقاييس للدلالة على ثبات وصدق الاستبانة، وقد قدر هذا المقياس بواسطة برنامج (SPSS) حيث قيمته موضحة لكل محور كما في الجدول التالي الذي يوضح اختبار الثبات والصدق لمحاور الدراسة.



جدول رقم (2-2): نتائج اختبار ثبات وصدق الاستبانة.

المحاور	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
المحور الأول : جودة التدقيق	8	0.723	0.850
المحور الثاني : القوائم المالية ومدى جودتها	8	0.716	0.846
الإجمالي	16	0.758	0.870

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات spss

تدل معاملات الثبات على ثبات المحتوى بصورة عامة نظرا لان معامل الثبات يفوق 0.7 ويقترب للواحد الصحيح وهذا يدل على قدرة الأداة في تحقيق أغراض الدراسة، حيث يتضح من الجدول السابق أن أعلى معامل ثبات هو (0.758) لإجمالي المحاور، بينما بلغ معامل الثبات للمحور الأول (0.723)، وللمحور الثاني (0.716). مما يدل على ثبات الاستبانة اما عن الصدق فقد تجاوز معدل 0.8 مما يعني صدق المحتوى لاستمارة الأسئلة.



المبحث الثاني: عرض النتائج واختبار الفرضيات

بعد عملية استرجاع الاستبيانات وتشغيلها وتحويلها في البرنامج الإحصائي spss21 تتم عملية عرض النتائج من خلال تحديد خصائص العينة ثم معرفة اتجاهات إجابات العينة حول كل العبارات والمحاور لنصل في الأخير لاختبار فرضيات الدراسة كما يلي:

المطلب الأول: عرض خصائص العينة:

أولاً: توزيع أفراد العينة تبعاً للجنس: وهي كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (2-3) : توزيع عينة الدراسة حسب الجنس الشكل رقم (2-2) : توزيع عينة الدراسة حسب الجنس



الفئة	التكرار	النسبة
ذكر	17	%85
أنثى	03	%15
المجموع	20	%100

المصدر : من اعداد الطالبات بناء على مخرجات SPSS

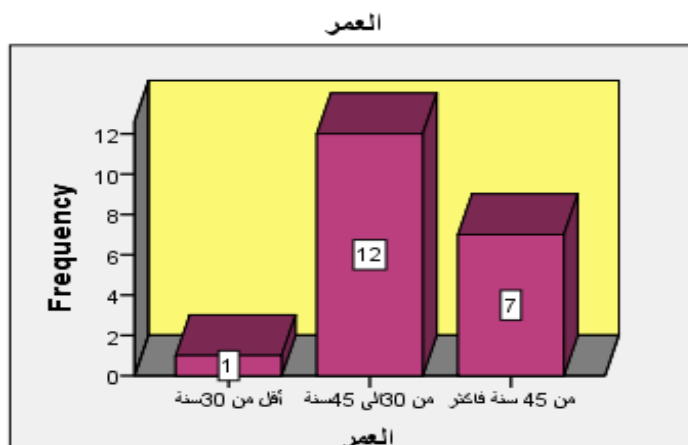
من خلال الجدول أعلاه والخاص بالمعلومات حسب متغيرة الجنس نلاحظ أن فئة جنس الذكر تمثل 85%

وأن فئة جنس الإناث تمثل 15%، وهذا منطقي كون المجتمع رجالي لعينة الدراسة

ثانياً: توزيع أفراد العينة تبعاً للعمر: وهي كما يوضحها الجدول التالي:



الشكل رقم (2-3) : توزيع عينة دراسة حسب العمر



جدول رقم (2-4) : توزيع عينة الدراسة حسب العمر

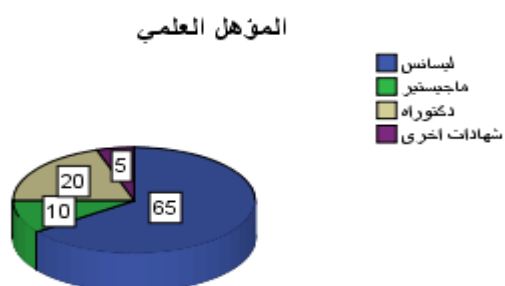
الفئة	التكرار	النسبة
أقل من 30 سنة	1	5%
من 30 إلى 45 سنة	12	60%
من 45 سنة فأكثر	7	35%
المجموع	20	100%

المصدر: من اعداد الطالبات بناء على مخرجات SPSS

من خلال الجدول أعلاه والخاص بالمعلومات حسب متغير العمر نلاحظ تباين في الأعمار وأن الفئة العمرية من (30 إلى 45 سنة) كانت الأكثر بنسبة مئوية 60%، تليها الفئة العمرية أقل من 45 سنة فأكثر بنسبة مئوية 35% ثم تأتي الفئة الأخيرة وهي الفئة الأولى (أقل من 30 سنة) بنسبة 5%، ومنه فإن معظم افراد العينة ينتمون الى فئة عمرية واحدة مما يسمح بالتقارب الفكري والعلمي لعينة الدراسة .

ثالثاً: توزيع أفراد العينة تبعاً للمؤهل العلمي: وهي كما يوضحها الجدول التالي:

الشكل رقم (2-4) : توزيع عينة دراسة حسب المؤهل العلمي



جدول رقم (2-5) : توزيع عينة دراسة حسب المؤهل العلمي

البيان	التكرار	النسبة
ليسانس	13	65%
ماجستير	2	10%
دكتوراه	4	20%
شهادة أخرى	1	5%
المجموع	20	100%

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على برنامج spss

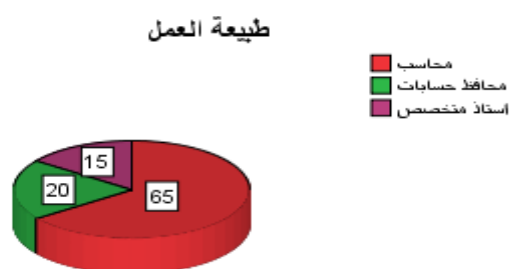


نلاحظ من خلال الجدول الخاص بتوزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل (المستوى التعليمي) أن أغلبية أفراد العينة من حاملي شهادة الليسانس حيث بلغ عددهم 13 فرد بنسبة مئوية 65% وهي نسبة مرتفعة، في حين بلغت نسبة الحاملين لشهادة الماجستير 10% ونسبة حاملي شهادة الدكتوراه 20% ونسبة الشهادات الأخرى 5% أي أن أغلبية أفراد العينة لديهم مستوى جامعي ليسانس وهذا ما يثبت أن معظم أفراد العينة من الموظفين في مناصب محاسبين وخبراء محاسبة لم يكملوا تعليمهم.

رابعاً: توزيع أفراد العينة تبعاً لطبيعة العمل: وهي كما يوضحها الجدول التالي:

الشكل رقم (2-4): توزيع عينة دراسة حسب طبيعة العمل

جدول رقم (2-5): توزيع عينة دراسة حسب طبيعة العمل



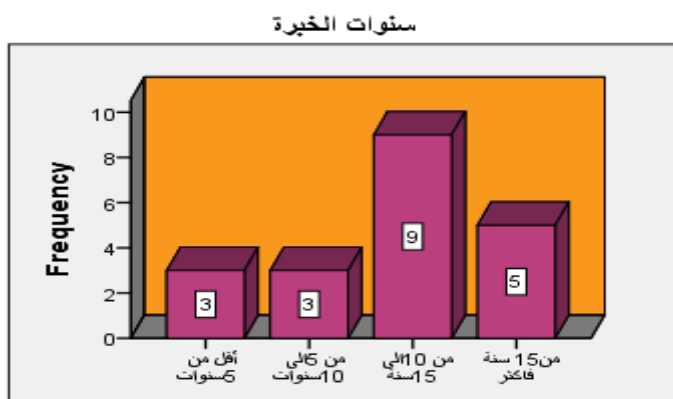
البيان	التكرار	النسبة
محاسب	13	65%
محافظ حسابات	04	20%
استاذ متخصص	03	15%
المجموع	20	100%

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على برنامج spss

من خلال الجدول والشكل السابقين نلاحظ أن الفئة الغالبة على عينة الدراسة هي فئة المحاسبين بمعدل قدره 65%، تليها فئة محافظي الحسابات بمعدل 20%، وأخيراً الأساتذة المتخصصين بمعدل 15%، وهذا يكون جيداً للاستجابة حيث نجد من هم في ميدان المحاسبة ولهم دراية كبيرة بجودة التدقيق والقوائم المالية مما يحسن في نتائج بحثنا خامساً: توزيع أفراد العينة تبعاً للخبرة: وهي كما يوضحها الجدول والشكل التاليين:



الشكل رقم (2-6): يبين توزيع العينة حسب الخبرة



جدول رقم (2-7): يبين توزيع العينة حسب الخبرة

النسبة	التكرار	الفئة
15%	3	أقل من 5 سنوات
15%	3	من 5 إلى 10 سنوات
45%	9	من 10 إلى 15 سنة
25%	5	من 15 سنة فأكثر
100%	20	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبات باعتماد على برنامج spss

من الجدول والشكل السابقين يتضح توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية بنسب متفاوتة، حيث أن أكبر فئة من الذين تتراوح خبرتهم بين 10 سنة إلى 15 سنة ونسبة 45%، أما ثاني أكبر فئة كانت للذين خبرتهم من 15 سنة فأكثر بنسبة 25%، أما الفئتين الباقيتين فقد تساوت نسبتهما بمعدل 15%، ونستنتج من هذا التوزيع ان لعينة الدراسة خبرة كبيرة مما يحسن في الحصول على نتائج قريبة جدا للواقع.

المطلب الثاني: اتجاه إجابات العينة على أسئلة الاستبيان حسب مقياس ليكارت الخماسي

سنتطرق إلى عروض وتحليل نتائج هاته الدراسة حسب مقياس ليكارت الخماسي والذي سبق ذكره في المبحث الاول، وحتى تكون النتائج دقيقة وواضحة فقد تم حوصلة نتائج الاستبيان في جدول و بوبت الإجابات على حسب التسلسل للأسئلة المدرجة في الاستبيان، و تم حساب من النسب المئوية المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية، كما تم ترتيب العبارات حسب وجهة نظر المستجوبين اعتمادا على اكبر قيمة للمتوسط الحسابي و حسب اقل قيمة للتشتت و الذي يمثل الانحراف المعياري عند تساوي قيم المتوسط الحسابي.

أولا: دراسة اتجاهات إجابات العينة حول محور جودة التدقيق: لدينا الجدول التالي الذي يشير إلى مدى إدراك أفراد عينة الدراسة الى جودة التدقيق كما يلي:



الجدول رقم (2-8): اتجاه إجابات العينة حول جودة التدقيق

الأهمية	الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	العبارة
مرتفعة	موافق بشدة	0.470	4.30	توجد علاقة بين الامام الكافي لمدقق الحسابات بمعايير التدقيق المتعارف عليها وبين جودة التدقيق
مرتفعة	موافق بشدة	0.503	4.40	يعتبر استعانة المدقق ببعض الموظفين المنشأة محل التدقيق ومما توفر لديهم التأهيل المهني المناسب عاملا يؤدي الى زيادة جودة التدقيق
مرتفعة	موافق بشدة	0.988	4.35	تؤثر الخيارات والمهارات المتنوعة بمجالات أخرى غير المرتبطة بمحاسبة والتدقيق إجابا على جودة تدقيق
مرتفعة	موافق بشدة	0.503	4.60	تساعد الخبرة في نشاط عمل المنشأة محل التدقيق على تحقيق قدر عالي من الجودة عند أداء العملية التدقيقية
مرتفعة	موافق	0.945	4.05	يؤثر وجود علاقة مالية بترابط بين المراجع مع إدارة المنشأة محل التدقيق على إستقلاله ومن ثم على جودة التدقيق
مرتفعة	موافق	0.826	4.05	يرتبط قيام المدقق بمعالجة مهددات الاستقلالية وتخفيضها للمستوى المقبول إجابا مع تحقيق الجودة
مرتفعة	موافق	0.826	3.95	تؤثر الشروط التي يضعها مكتب التدقيق في تغيير فريق عمل التدقيق أو انضمام عضو إليها على جودة التدقيق .
مرتفعة	موافق	0.489	4.15	يعمل المكتب على وضع إجراءات التخطيط والتنفيذ والإشراف بما يتفق مع معايير الجودة المطلوبة
مرتفعة	موافق بشدة	0.32260	4.2313	الإجمالي

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على مخرجات spss

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن اتجاهات إجابات العينة حول جودة التدقيق اتجهت للموافقة وبشدة على كل الفقرات بمعدل حسابي قدره (4.23) وبانحراف معياري مساو الى (0.322) وهو يقترب للوسط النظري (5)، ولقد كانت الأهمية لكل الفقرات مرتفعة.



ولقد تحصلت الفقرة الرابعة على أعلى متوسط حسابي مرجح بـ (4.60) وانحراف معياري (0.503) وبدرجة أهمية مرتفعة ، حيث أكد أفراد العينة على أن الخبرة تساعد في نشاط عمل المنشأة محل التدقيق على تحقيق قدر عالي من الجودة عند أداء العملية التدقيقية ، واحتلت الفقرة الثانية على أعلى متوسط مرجح مقدّر بـ (4.40) وانحراف معياري مساوٍ إلى (0.503) وبدرجة أهمية مرتفعة ، حيث وافق أفراد العينة وبشدة على أن استعانة المدقق ببعض الموظفين المنشأة محل التدقيق ومما توفر لديهم التأهيل المهني المناسب عاملاً يؤدي إلى زيادة جودة التدقيق، وأخيراً تحصلت الفقرة السابعة على أقل متوسط مرجح بـ (3.95) وبدرجة أهمية مرتفعة ، حيث وافق أفراد عينة الدراسة على أن الشروط التي يضعها مكتب التدقيق تؤثر في تغيير فريق عمل التدقيق أو انضمام عضو إليها على جودة التدقيق .

"عموماً نستنتج أن أفراد عينة الدراسة وافقوا وبشدة على فقرات جودة التدقيق مما يعني إدراكهم لمفهوم جودة

التدقيق

ثانياً: دراسة اتجاهات إجابات العينة حول القوائم المالية ومدى جودتها:

لدينا في الجدول التالي الذي يشير إلى مدى إدراك أفراد عينة الدراسة إلى القوائم المالية ومدى جودتها

كما يلي:



الجدول رقم (9-2): اتجاه إجابات العينة حول القوائم المالية ومدى جودتها

الأهمية	الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	العبارات
مرتفعة	موافق بشدة	0.444	4.75	تحرص المؤسسة على البساطة والوضوح في عرض معلوماتها المالية
مرتفعة	موافق بشدة	0.598	4.40	المعلومات المالية التي تعرضها المؤسسة قادرة على تأثير في القرارات المستقبلية المالية
مرتفعة	موافق بشدة	0.696	4.20	يمكن الاعتماد على المعلومات المالية التي تعرضها المؤسسة كأساس لتنبؤ المركز المالي والاداء المستقبلي لها
مرتفعة	موافق بشدة	0.768	4.20	المعلومات المعروضة من طرف المؤسسة خالية من التحيز والاختفاء الفادحة
مرتفعة	موافق بشدة	0.571	4.30	المعلومات التي تعرضها المؤسسة قادرة على تخفيض حالة عدم التأكد أو زيادة درجة الأكادة لدى متخذي القرار
مرتفعة	موافق	0.988	4.15	القوائم المالية التي تقدمها المؤسسة لفترة معينة قابلة للمقارنة بالقوائم المالية للمؤسسة لفترات أخرى
مرتفعة	موافق بشدة	0.979	4.30	تراعي المؤسسة مبدأ الأهمية النسبية عند عرضها للمعلومات المالية
مرتفعة	موافق	1.356	3.95	القوائم المالية التي تقدمها المؤسسة قابلة للمقارنة للقوائم المالية لمنشأة أخرى
مرتفعة	موافق بشدة	0.48982	4.2813	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على مخرجات spss

من خلال البيانات السابقة نجد أن اغلب إجابات العينة اتجهت للموافقة وبشدة على فقرات محور القوائم المالية ومدى جودتها، حيث كان المتوسط الحسابي الإجمالي للمحور الثاني مساوي الى (4.28) والانحراف المعياري قدره (0.489) وهذه تقع في المجال (4.20 - 5)، أي أن الوسط الحسابي قريب من الوسط الحسابي النظري (5).

ولقد احتلت الفقرة الاولى المرتبة الأولى بوسط حسابي مرجح (4.75) ، وبانحراف معياري يقدر (0.444)، وبدرجة اهمية مرتفعة ، حيث اقر افراد عينة الدراسة على ان المؤسسة تحرص على البساطة والوضوح في عرض معلوماتها المالية ، بينما احتلت الفقرة الثانية المرتبة الثانية بوسط حسابي مرجح (4.40) ، و بانحراف معياري قدره (0.598) ، حيث وافق وبشدة افراد عينة الدراسة على ان المعلومات المالية التي تعرضها المؤسسة قادرة على التأثير في القرارات المستقبلية المالية ويعد الدخل أحد أهم المقاييس المعتمدة في قياس كفاءة استخدام الموارد ، واحتلت الفقرة الثامنة المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي قدره (3.95) و بانحراف معياري قدره (1.356)، أي هناك تفاوت في الموافقة على ان القوائم المالية التي تقدمها المؤسسة قابلة للمقارنة للقوائم المالية لمنشأة أخرى

نستنتج عموما ان عينة الدراسة مدركة لمفهوم القوائم المالية ومدى جودتها

المطلب الثالث: مناقشة نتائج التحليل واختبار الفرضيات:

قبل اختبار الفرضيات وتطبيق الادوات الاحصائية والاختبارات يجب اولا معرفة ما إذا كانت البيانات تتبع توزيعا طبيعيا أو لا، ولان حجم العينة اقل من 30، إذا وجب اختبار التوزيع الطبيعي وسوف نتأكد من ذلك من خلال اختبارات شابيرو و سمبرنوف وذلك قصد معرفة تطبيق الاختبارات المناسبة.

اولا: اختبار التوزيع الطبيعي

نستخدم هذا الاختبار لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع توزيعا طبيعيا أو لا ولمعرفة ذلك نستخدم اختبارين معروفين هما Kolmogorov-Smirnov واختبار Shapiro-Wilk وهذا بوضع الفرضيتين التاليتين عند مستوى دلالة 0.05:

H_0 : البيانات تتبع توزيعا طبيعيا

H_1 : البيانات لا تتبع توزيعا طبيعيا

في دراستنا لدينا محورين، في المحور الأول: جودة التدقيق أما المحور الثاني: القوائم المالية ومدى جودتها، وبعد ادخال البيانات للبرنامج الاحصائي spss حصلنا على النتائج التالية:



الجدول رقم (2-10) اختبار التوزيع الطبيعي

اختبار شايرو		اختبار سمينوف		المحاور
مستوى الدلالة	قيمة الإحصائية	مستوى الدلالة	قيمة الإحصائية	
0.519	0.959	0.200	0.127	المحور الأول: جودة التدقيق
0.071	0.884	0.051	0.259	المحور الثاني: القوائم المالية ومدى جودتها

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على برنامج spss (انظر الجدول 01 الملحق 03)

نلاحظ أن اختبار التوزيع الطبيعي لمحاور الدراسة باستخدام اختبارين هما سمينوف واختبار شايرو، وجدنا أن البيانات تتوزع توزيع طبيعي نظرا لأن قيمة sig في كلا الاختبارين كانت أكبر من 0.05 إذا نقبل الفرضية الصفرية ونقول أن البيانات تتوزع توزيعا طبيعيا .

وبعد اختبار الطبيعة وجب علينا استخدام الاختبارات المعلمية للدراسة

ثانيا: الاختبارات المعلمية

تستخدم هذه الاختبارات في حالة واحدة عندما تكون البيانات تتبع توزيع طبيعي والعينة كبيرة ومن بين أهم هذه الاختبارات هي اختبار t لعينتين مستقلتين، واختبار تحليل التباين الاحادي ANOVA، وفي دراستنا سوف نختبر ثلاث أنواع من الفرضيات وهي فرضية العلاقة، وفرضية الفرق، فرضية التأثير

فرضية العلاقة نستخدم فيها اختبار معامل الارتباط بيرسون لأن التوزيع طبيعي، بينما فرضية الفرق نستخدم فيها اختبار t لعينتين مستقلتين، واختبار ANOVA، أما فرضية التأثير سوف نستخدم الانحدار البسيط.

1 / اختبار فرضيات العلاقة: سوف نقوم هنا بحساب مصفوفة الارتباطات لبيرسون لأن التوزيع طبيعي نختبر معامل الارتباط لمعرفة الدلالة الإحصائية له كالتالي:

$$r = 0 \quad H_0: \text{لا توجد علاقة بين المتغيرات}$$

$$r \neq 0 \quad H_1: \text{توجد علاقة بين المتغيرات}$$

من مخرجات SPSS حصلنا على الجدول التالي:



الجدول رقم (2-11): معامل الارتباط بين متغيرات الدراسة

القوائم المالية وجودها		
معامل الارتباط	مستوى الدلالة	
0.608	0.004	جودة التدقيق

المصدر من إعداد الطالبات بناء على مخرجات SPSS (انظر الجدول 02 الملحق 03)

من خلال الجدول السابق وجدنا ما يلي:

✗ العلاقة بين جودة التدقيق والقوائم المالية ومدى جودتها كانت طردية قوية ومعامل الارتباط مساوي إلى (0.608) وهذا الارتباط معنوي عند مستوى دلالة 5%، لأن قيمة sig أصغر من 0.05 أي نرفض الفرض الصفري ونقول انه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين محور جودة التدقيق ومحور القوائم المالية ومدى جودتها عند مستوى دلالة احصائية 5%

2/ اختبار فرضيات الفرق: لاستخدام هذا الاختبار لدينا اختبارين مهمين هما اختبار t لعينتين مستقلتين، واختبار تحليل التباين الاحادي ANOVA كما يلي:

1-2/ اختبار t لعينتين مستقلتين: هذا الاختبار من الاختبارات المعلمية ويستخدم لمعرفة الفروقات في متوسطات اجابات العينة حسب خاصية تقسم العينة إلى قسمين فقط، وفي دراستنا توجد خاصية واحدة تقسم العينة لقسمين وهي الجنس، إذا ستكون هناك فرضية رئيسية واحدة وفرضيتين جزئيتين.

✗ الفرضية الرئيسية: لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة ترجع الى جنس المستجوب عند مستوى دلالة احصائية 0.05، وانطلاقاً من هذه الفرضية سوف نقسمها الى فرضيتين جزئيتين.

✗ الفرضية الجزئية الاولى: لا توجد فروقات بين متوسطات اجابات العينة على جودة التدقيق ترجع الى جنس المستجوب عند مستوى دلالة احصائية 0.05.

✗ الفرضية الجزئية الثانية: لا توجد فروقات بين متوسطات اجابات العينة على القوائم المالية وجودتها ترجع الى جنس المستجوب عند مستوى دلالة احصائية 0.05.

وللإجابة على كل هذه الفرضيات استخدمنا اختبار للاستقلالية للمحورين مع متغيرة الجنس، وتحصلنا على الجدول التالي الشامل من مخرجات spss عند مستوى دلالة 0.05 كما يلي:

الجدول رقم (2-12) اختبار t لإجمالي المحاور مع متغيرة الجنس

المحاور	اختبار تجانس التباين F	مستوى دلالة	اختبار t لعينتين مستقلتين	مستوى دلالة
جودة التدقيق	1.377	0.256	0.855	0.404
القوائم المالية وجودها	2.504	0.131	-0.039	0.969

المصدر: من اعداد الطالبات بناء على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS (انظر الملحق 04)

من الجدول السابق نلاحظ أن قيمة اختبار التجانس للمحور الأول جودة التدقيق $F=1.377$ وهي ليست معنوية عند مستوى دلالة 0.05 لان القيمة المعنوية اكبر من 0.05 أي أن التباين متساوي ونقبل الفرض الصفري القائل أن التباين متساوي أي أن العينتين من مجتمعين غير مختلفين ومنه نختار السطر الأول في جدول اختبارات للاستقلالية (انظر الملحق 04)، وكذلك بالنسبة لمحور القوائم المالية وجودتها الذي نقبل فيه الفرض الصفري لأن القيمة المعنوية لقيمة $F=2.504$ أكبر من 0.05 ومنه نقول أن التباين متساوي ونختار السطر الأول من جدول الاختبارات للاستقلالية .

وبناء على اختبار التجانس كانت نتائج الاختبارات t كانت كما يلي وعلى الترتيب (0.855، -0.039) وكلها بمستويات معنوية كالاتي وعلى الترتيب (0.404، 0.969) وكلها أكبر من 0.05، مما يعني قبول كل الفرضيات الجزئية القائلة بأنه لا توجد فروقات بين متوسطات اجابات العينة على المحورين ترجع لجنس المستجوب، وعليه لا يوجد هناك اختلاف بين اجابات العينة للمحورين وهذا منطقي كون العينتين غير مستقلتين.

2-2- اختبار تحليل التباين الاحادي: هذا الاختبار من الاختبارات المعلمية ويستخدم لمعرفة الفروقات في متوسطات اجابات العينة حسب خاصية تقسيم العينة إلى أكثر من قسمين، وفي دراستنا توجد أربعة خواص تقسم العينة لأكثر من قسمين هما (العمر، المستوى التعليمي، طبيعة العمل، الخبرة) ، اذا ستكون هناك أربعة فرضيات رئيسية وكل فرضية متبوعة بفرضيتين جزئيتين كالاتي :

☒ الفرضية الرئيسية الأولى: لا توجد فروقات بين متوسطات اجابات العينة ترجع الى خاصية العمر عند مستوى دلالة احصائية 0.05، وانطلاقا من هذه الفرضية سوف نقسمها الى فرضيتين جزئيتين.



✗ **الفرضية الجزئية الأولى:** لا توجد فروقات بين متوسطات اجابات العينة على جودة التدقيق ترجع للعمر عند مستوى دلالة احصائية 0.05.

✗ **الفرضية الجزئية الثانية:** لا توجد فروقات بين متوسطات اجابات العينة على القوائم المالية وجودتها ترجع للعمر عند مستوى دلالة احصائية 0.05.

وللإجابة على كل هذه الفرضيات استخدمنا اختبار ANOVA للمحورين مع متغيرة العمر، وتحصلنا على الجدول التالي الشامل من مخرجات spss عند مستوى دلالة 0.05 كما يلي:

الجدول رقم (2-13): اختبار الفروق ANOVA بين محاور الدراسة تبعا للعمر

المحاور	إحصائية F	مستوى دلالة
جودة التدقيق	0.791	0.469
القوائم المالية وجودتها	0.654	0.533

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على مخرجات SPSS (انظر الملحق 04)

من نتائج الاختبار كانت القيمة الإحصائية F للمحورين على التوالي كما يلي (0.791، 0.654) وكلها بمستويات معنوية أكبر من 0.05، مما يجعلنا نقبل كل الفرضيات الجزئية أي لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة على محاور الدراسة ترجع إلى خاصية العمر عند مستوى دلالة احصائية 5 %.

✗ **الفرضية الرئيسية الثانية:** لا توجد فروقات بين متوسطات اجابات العينة ترجع الى خاصية المؤهل العلمي عند مستوى دلالة احصائية 0.05، وانطلاقا من هذه الفرضية سوف نقسمها الى فرضيتين جزئيتين

✗ **الفرضية الجزئية الأولى:** لا توجد فروقات بين متوسطات اجابات العينة على جودة التدقيق ترجع للمؤهل العلمي عند مستوى دلالة احصائية 0.05.

✗ **الفرضية الجزئية الثانية:** لا توجد فروقات بين متوسطات اجابات العينة على القوائم المالية وجودتها ترجع للمؤهل العلمي عند مستوى دلالة احصائية 0.05.

وللإجابة على كل هذه الفرضيات استخدمنا اختبار ANOVA للمحورين مع متغيرة المستوى التعليمي، وتحصلنا على الجدول التالي الشامل من مخرجات spss عند مستوى دلالة 0.05 كما يلي:



الجدول رقم (2-14): اختبار الفروق ANOVA بين محاور الدراسة تبعا للمؤهل العلمي

المحاور	إحصائية F	مستوى دلالة
جودة التدقيق	0.079	0.970
القوائم المالية وجودتها	0.755	0.536

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على مخرجات SPSS (انظر الملحق 04)

من نتائج الاختبار كانت قيمة الإحصائية F للمحورين على التوالي كما يلي (0.079، 0.755) وكلها بمستويات معنوية أكبر من 0.05، مما يجعلنا نقبل كل الفرضيات الجزئية ونقول بأنه لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة على محاور الدراسة ترجع إلى خاصية المؤهل العلمي عند دلالة احصائية 5 %.

✗ الفرضية الرئيسية الثالثة: لا توجد فروقات بين متوسطات اجابات العينة ترجع الى خاصية طبيعة العمل عند مستوى دلالة احصائية 0.05، وانطلاقا من هذه الفرضية سوف نقسمها الى فرضيتين جزئيتين.

✗ الفرضية الجزئية الاولى: لا توجد فروقات بين متوسطات اجابات العينة على جودة التدقيق ترجع لطبيعة العمل عند مستوى دلالة احصائية 0.05.

✗ الفرضية الجزئية الثانية: لا توجد فروقات بين متوسطات اجابات العينة على القوائم المالية وجودتها ترجع لطبيعة العمل عند مستوى دلالة احصائية 0.05

وللإجابة على كل هذه الفرضيات استخدمنا اختبار ANOVA للمحورين مع متغيرة طبيعة العمل، وتحصلنا على الجدول التالي الشامل من مخرجات spss عند مستوى دلالة 0.05 كما يلي:

الجدول رقم (2-15): اختبار الفروق ANOVA بين محاور الدراسة تبعا لطبيعة العمل

المحاور	إحصائية F	مستوى دلالة
جودة التدقيق	0.134	0.876
القوائم المالية وجودتها	1.286	0.302

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على مخرجات SPSS (انظر الملحق 04)

من نتائج الاختبار كانت قيمة الإحصائية F للمحورين على التوالي كما يلي (0.134، 1.286) وكلها بمستويات معنوية على التوالي (0.876، 0.302) وهي أكبر من 0.05، مما يجعلنا نقبل كل الفرضيات الجزئية بأنه لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة على محاور الدراسة ترجع إلى خاصية الخبرة عند مستوى دلالة إحصائية 5 %.

4-2-2/ الفرضية الرئيسية الرابعة: لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة ترجع الى خاصية الخبرة عند مستوى دلالة إحصائية 0.05، انطلاقاً من هذه الفرضية سوف نقسمها الى فرضيتين جزئيتين.

☒ الفرضية الجزئية الاولى: لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة على جودة التدقيق ترجع للخبرة عند مستوى دلالة إحصائية 0.05.

☒ الفرضية الجزئية الثانية: لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة على القوائم المالية وجودتها ترجع للخبرة عند مستوى دلالة إحصائية 0.05.

وللإجابة على كل هذه الفرضيات استخدمنا اختبار ANOVA للمحورين مع متغيرة الخبرة، وتحصلنا على الجدول التالي الشامل من مخرجات spss عند مستوى دلالة 0.05 كما يلي:

الجدول رقم (2-16): اختبار الفروق ANOVA بين محاور الدراسة تبعا للخبرة

المحاور	إحصائية F	مستوى دلالة
جودة التدقيق	3.280	0.048
القوائم المالية وجودتها	0.072	0.974

المصدر: من إعداد الطالبات بناءً على مخرجات SPSS (انظر الملحق 04)

من نتائج الاختبار كانت قيمة الإحصائية F للمحورين على التوالي كما يلي (3.280، 0.072) وكانت مستويات المعنوية على التوالي (0.048، 0.974) نلاحظ ان مستوى المعنوية لجودة التدقيق اقل من 0.05 أي نرفض الفرضية الجزئية الاولى ونقول يوجد اختلافات بين متوسطات إجابات العينة على محور جودة التدقيق ترجع للخبرة بينما كان مستوى المعنوية للمحور الثاني اكبر من 0.05 ، مما يجعلنا نقبل الفرضية الجزئية الثانية ونقول بأنه لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة على المحور الثاني ترجع إلى خاصية الخبرة عند مستوى دلالة 0.05 .



كنتيجة نهائية نقول انه لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة على محاور الدراسة ترجع إلى

المتغيرات الشخصية.

3 / **فرضية التأثير:** من خلال فرضيات التأثير سوف نحاول الإجابة على فرضيات الدراسة، والمتمثلة في الفرضيات الرئيسية التالية باستخدام معادلة الانحدار البسيط بين كل من أجمالي محور جودة التدقيق كمتغير مستقل، ومحور القوائم المالية ومدى جودتها كمتغير تابع عبر طرح الفرضية الرئيسية التالية:

الفرضية الصفرية الرئيسية H_0 : لا يوجد أثر ذي دلالة إحصائية لمحور جودة التدقيق على محور القوائم المالية ومدى جودتها عند مستوى دلالة احصائية 0.05، لإختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار البسيط، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (2..-17). نتائج اختبار الاثر لاجمالي محور جودة التدقيق على القوائم المالية ومدى جودتها

المتغير التابع	(R)	(R ²)	F	DF	Sig	معامل	T المحسوبة	Sig
الارتباط	معامل	الاحصائية	درجات الحرية	مستوى الدلالة	الانحدار	الدلالة	مستوى الدلالة	مستوى الدلالة
القوائم المالية ومدى جودتها	0.608	0.369	10.534	1	0.004	$\alpha=0.378$	0.313	0.758
				18				
				19				
						$\beta=0.923$	3.246	0.004

المصدر: من اعداد الطالبات بناء على مخرجات SPSS (انظر الملحق 05)

معادلة الانحدار البسيط كانت كالآتي:

$$Y = \alpha + \beta x \Rightarrow Y = 0.378 + 0.923 X$$

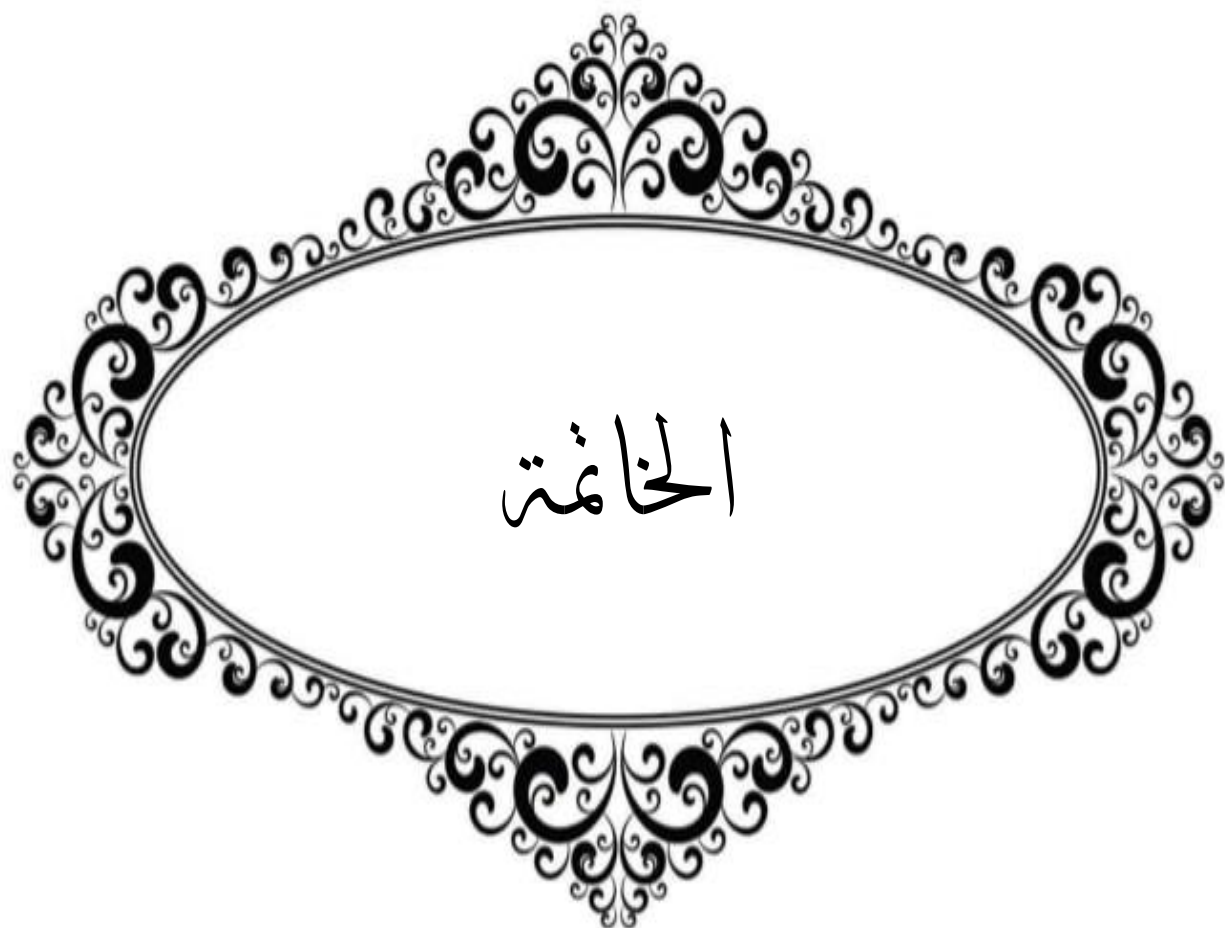
تشير النتائج الجدول السابق وفقا لآراء أفراد عينة الدراسة على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لجودة التدقيق على القوائم المالية وجودتها في المؤسسات ، إذ بلغ معامل ارتباط ($r = 0.806$) وهو ارتباط قوي طردي عند مستوى دلالة 5% ، أما معامل التحديد R^2 بلغ (0.369) حيث أن 36.9% من التغير في جودة التدقيق تؤدي الى التغير في جودة القوائم المالية في المؤسسات، وقد بلغت قيمة درجة التأثير ($\beta = 0.923$) وهي معنوية عند

مستوى معنوية 5% ، وهذا يعني كذلك أن الزيادة بدرجة واحدة في الاهتمام بجودة التدقيق في المؤسسات يؤدي إلى زيادة جودة القوائم المالية بنسبة (92.3 %) ، ويؤكد معنوية أثر جودة التدقيق على جودة القوائم المالية هو قيمة F المحسوبة والتي بلغت ($F=10.534$) وهي دالة إحصائياً بمستوى معنوية 5% لان قيمة (sig=0.004)، وهذا يؤكد صحة عدم قبول الفرضية الرئيسية وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقول وجود أثر ذو دلالة إحصائية لجودة التدقيق على جودة القوائم المالية في المؤسسات عند مستوى دلالة 5%.



خلاصة الفصل

نلاحظ من سبق أن الدراسة الميدانية جاءت في صورة استمارة استبيان شملت عينة من مجتمع الدراسة باختلاف تخصصاتهم ومؤهلهم العلمي وخبرتهم وطبيعة عملهم وتم توزيع الاستمارات عليهم والحصول على آراءهم في موضوع أثر جودة التدقيق على جودة القوائم المالية وذلك من خلال المحورين الرئيسيين للاستبيان والتي ضمت 16 عبارة وبعد جمع البيانات تم تبويب وتصنيف نتائج الاستبيان من خلال برنامج spss الإحصائي والحصول على مجموعة من المتوسطات والانحرافات بغية الوصول الى النتائج التي ساهمت بشكل كبير في اختبار فرضيات الدراسة. حيث تم اثبات أن هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لجودة تدقيق على جودة القوائم المالية عند المستوى دلالة 5%.



1. تذكير بالإشكالية.

إن موضوع جودة تدقيق الحسابات من المواضيع التي نالت اهتمام الباحثين والمهنيين في مجال المحاسبة والتدقيق باعتبارها الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية التي تحتوي عليها القوائم المالية وبالتالي جودة هذه الأخيرة. ومن خلال دراستنا لعينة من مكاتب تدقيق الحسابات والمتمثلة في مكاتب محافضي الحسابات والمحاسبين المعتمدين وخبراء المحاسبين وعينة من أساتذة في مجال التخصص حاولنا معالجة الإشكالية المطروحة والمتمثلة في: **ما مدى تأثير جودة تدقيق الحسابات على جودة القوائم المالية؟** ومن خلال هذه الإشكالية حاولنا معرفة تأثير جودة التدقيق على جودة القوائم المالية والعلاقة بينهما.

ومن أجل ذلك قمنا بمعالجة هذا الموضوع من خلال الجمع بين الدراسة النظرية من جهة والدراسة الميدانية من جهة أخرى.

2. اختبار الفرضيات.

بالنسبة للفرضية الأولى:

جودة التدقيق وسيلة في تحسين نوعية وجودة القوائم المالية بحيث أن جودة التدقيق تعزز من إمكانية اكتشاف الأخطاء والمخالفات والتلاعب في القوائم المالية وبالتالي تعزيز جودتها وهذا تبين من خلال الجزء النظري للدراسة.

بالنسبة للفرضية الثانية:

العوامل المؤثرة على جودة التدقيق تؤثر على جودة القوائم المالية وتؤكدنا من صحة هذه الفرضية من خلال الدراسة النظرية والميدانية معا، وتوصلنا إلى أنها لها تأثير على جودة القوائم لمالية وذلك لوجود علاقة بين جودة التدقيق وجودة القوائم المالية.

بالنسبة للفرضية الثالث:

توجد علاقة بين جودة التدقيق وجودة القوائم المالية وتؤكدنا من صحة هذه الفرضية من خلال نتائج الدراسة الميدانية حيث توصلت الدراسة إلى أنه هناك تأثير لجودة التدقيق على جودة القوائم المالية وبالتالي وجود علاقة بينهما.

3. نتائج الدراسة.

- ✓ توصلنا إلى أن أفراد عينة الدراسة مدركين جيدا لمفهوم جودة تدقيق الحسابات.
- ✓ كما توصلنا إلى أن أفراد العينة مدركة لمفهوم القوائم المالية ومدى جودتها.
- ✓ لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة على محاور الدراسة ترجع إلى المتغيرات الشخصية.
- ✓ وجود أثر ذو دلالة إحصائية لجودة التدقيق على جودة القوائم المالية في المؤسسات عن مستوى دلالة 5%.

4. توصيات واقتراحات الدراسة.

- ✓ تفعيل دور محافظ الحسابات والحرص على تطبيق معايير التدقيق الدولية للوصول لجودة عالية من التدقيق وبالتالي ضمان جودة القوائم المالية.
- ✓ ضرورة التزام مدققي الحسابات بقواعد وأدبيات السلوك المهني ليكون أساسا لإتمام عملية التدقيق وذلك للحصول على قوائم مالية خالية من الأخطاء والتلاعب.
- ✓ الاهتمام بالتأهيل العلمي والمهني لمدققي الحسابات وتطوير أدائهم بشكل مستمر.
- ✓ وضع نظام جيد لرقابة الداخلية.

5. أفاق الدراسة.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مدى تأثير جودة تدقيق الحسابات على جودة القوائم المالية، وتم الوصول إلى عدة نتائج ما يجعلنا نطرح مجموعة من المواضيع القابلة لدراسة للوصول إلى نتائج أكثر:

- ✓ دور نظم المعلومات المحاسبية في تحسين جودة القوائم المالية.
- ✓ مساهمة جودة التدقيق الخارجي في تحسين تقرير المدقق الخارجي.
- ✓ مدى تأثير تقييم نظام الرقابة الداخلية على مدققي الحسابات.



قائمة المراجع والمصادر

أولاً: الكتب

- 1- هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الثانية، 2004.
 - 2- أحمد قايد نور الدين، التدقيق المحاسبي وفقاً للمعايير الدولية، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2015م.
 - 3- سمير الصبان، محمد القيومي، المراجعة بين التنظير والتطبيق، الدار الجامعية للنشر، لبنان، بيروت، بدون طبعة، 1990م.
 - 4- خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات من الناحية النظرية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 2004م.
 - 5- خالد راغب الخطيب و خليل محمود الرفاعي، الأصول العلمية والعملية للتدقيق الحسابات، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، بدون طبعة، 1998م.
 - 6- عبد الفتاح الصحن وآخرون، اسس المراجعة (الأسس العلمية والعملية)، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، بدون طبعة، 2004م.
 - 7- أحمد حلمي جمعة، المدخل إلى التدقيق والتأكد، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2015م.
 - 8- تامر مزيد رفاعه، أصول تدقيق الحسابات (وتطبيقاته على دوائر العمليات في المنشأة)، بدون طبعة، دار المناهج لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017م.
 - 9- محمد فضل مسعد، خالد راغب الخطيب، دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العلمية لنشر والتوزيع، عمان، 2009م.
 - 10- بشرى حسن محمد التوبي وآخرون، محاسبة القوائم المالية، الطبعة الأولى، دار الحلاج لطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، العراق، 2021م.
- ثانياً: البحوث الجامعية.

- 1- منى أمحمد الجودي، دور التدقيق المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، علوم مالية ومحاسبية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018/2019م.

- 2- بودنت أسماء، محاولة صياغة مؤشرات قياس جودة التدقيق -دراسة ميدانية في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث (ل م د)، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016/2015م.
- 3- أحمد برير، جودة المراجعة مدخلا لتضييق فجوة التوقعات بين مستخدمي القوائم المالية ومراجعي الحسابات، رسالة ماجستير محاسبية ومالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014/2013م.
- 4- مرشد عيد المصدر، أثر مخاطر التدقيق على جودة التدقيق (دراسة ميدانية على مكاتب التدقيق في قطاع غزة)، مذكرة لنيل درجة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2013م.
- 5- عودة علاء الدين، القائم على مخاطر الأعمال على جودة التدقيق الداخلي، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الاعمال، قسم المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، 2011/2012م.
- 6- بن فرج زوينة، المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014م.
- 7- زلاسي رياض، اسهامات حوكت المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، محاسبة وجباية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012م.
- 8- مرشد عيد المصدر، أثر مخاطر مهنة التدقيق على جودة التدقيق، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة غزة، 2013م.

ثالثا: التظاهرات العلمية.

- 1 -طبيبي حمزة، زينوبة لخضر، إعداد المعلومات المالية والمحاسبية وفق المعايير الدولية (IFRS) في سياق الحوكمة المؤسسية، الملتقى الدولي حول دور المعايير المحاسبية الدولية (IAS-IFRS-IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات اتجاه النظام المحاسبي الجزائري (المالي والعمومي) على ضوء التجارب الدولية، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 24-25 نوفمبر 2014.

الملاحق

الملحق رقم (01)



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم مالية ومحاسبية
تخصص: محاسبة وتدقيق

استبيان البحث

يشكل هذا الاستبيان جزءا من الدراسة التي سيجريها الباحثات للحصول على شهادة ماستر في محاسبة والتدقيق من خلال مذكرتهن بعنوان:

"أثر جودة التدقيق على جودة القوائم المالية"

شاكرين لكم تعاونكم

الطالبات: بوزقاق عفاف

بوقفة سعيدة

قسوم كميلية

ميهوبي هوارية

أولا: المعلومات الشخصية.

1. الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى
2. العمر: ☐ أقل من 30 سنة ☐ من 31 إلى 45 سنة ☐ أكبر من 45 سنة
3. المؤهل العلمي: ☐ ليسانس ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐ شهادات مهنية أخرى
4. طبيعة العمل: ☐ محاسب ☐ خبير محاسبي ☐ محافظ حسابات ☐ أستاذ في التخصص ☐
5. الخبرة: ☐ أقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى 10 سنوات ☐ من 11 إلى 15 سنة ☐ أكثر من 15 سنة

ثانيا: بيانات متغيرات الدراسة

يرجى وضع إشارة (x) أمام الاجابة التي تمثل رأيكم

المحور الأول: جودة التدقيق

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	توجد علاقة بين الالمام الكافي لمدقق الحسابات بمعايير التدقيق المتعارف عليها وبين جودة التدقيق					
2	يعتبر استعانة المدقق ببعض الموظفين المنشأة محل التدقيق ومما توفر لديهم التأهيل المهني المناسب عاملا يؤدي الى زيادة جودة التدقيق					
3	تؤثر الخيارات والمهارات المتنوعة بمجالات أخرى غير المرتبطة بمحاسبة والتدقيق إجابا على جودة تدقيق					
4	تساعد الخبرة في نشاط عمل المنشأة محل التدقيق على تحقيق قدر عالي من الجودة عند أداء العملية التدقيقية					
5	يؤثر وجود علاقة مالية بتربط بين المراجع مع إدارة المنشأة محل التدقيق على إستقلاله ومن ثم على جودة التدقيق					
6	يرتبط قيام المدقق بمعالجة مهددات الاستقلالية وتخفيضها للمستوى المقبول إيجابا مع تحقيق الجودة					
7	تؤثر الشروط التي يضعها مكتب التدقيق في تغيير فريق عمل التدقيق أو انضمام عضو إليها على جودة التدقيق .					
8	يعمل المكتب على وضع إجراءات التخطيط والتنفيذ والإشراف بما يتفق مع معايير الجودة المطلوبة					

المحور الثاني: القوائم المالية ومدى جودتها

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تحرص المؤسسة على البساطة والوضوح في عرض معلوماتها المالية					
2	المعلومات المالية التي تعرضها المؤسسة قادرة على تأثير في القرارات المستقبلية المالية					
3	يمكن الاعتماد على المعلومات المالية التي تعرضها المؤسسة كأساس لتنبؤ المركز المالي والاداء المستقبلي لها					
4	المعلومات المعروضة من طرف المؤسسة خالية من التحيز والاطفاء الفادحة					
5	المعلومات التي تعرضها المؤسسة قادرة على تخفيض حالة عدم التأكد أو زيادة درجة الأكادة لدى متخذي القرار					
6	القوائم المالية التي تقدمها المؤسسة لفترة معينة قابلة للمقارنة بالقوائم المالية للمؤسسة لفترات أخرى					
7	تراعي المؤسسة مبدأ الأهمية النسبية عند عرضها للمعلومات المالية					
8	القوائم المالية التي تقدمها المؤسسة قابلة للمقارنة للقوائم المالية لمنشأة أخرى					

المحور الثالث: تأثير جودة التدقيق على جودة القوائم المالية.

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	جودة القوائم المالية من جودة عملية التدقيق في معلوماتها ومدى الالتزام بتطبيق المعايير والطرق المحاسبية المتعارف عليها.					
2	هناك علاقة بين العوامل المؤثرة على جودة التدقيق وجودة القوائم المالية.					
3	جودة التدقيق تعزز من إمكانية اكتشاف الأخطاء والمخالفات والتلاعب في القوائم المالية وبالتالي تعزيز جودتها.					
4	تكمن أهمية جودة التدقيق في زيادة موثوقية ومصداقية القوائم المالية.					
5	يؤكد تقرير مدقق الحسابات مدى جودة القوائم المالية وخلوها من التحيز أو الأخطاء الفادحة والعكس.					
6	يكن أثر جودة التدقيق في زيادة القدرات التنافسية للشركات من خلال توفر الجودة والشفافية في قوائمها المالية.					

الملحق رقم (02)



جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية
تخصص: محاسبة وتدقيق



عنوان المذكرة: أثر جودة التدقيق على جودة القوائم المالية.

تحكيم استبيان

الرقم	اسم ولقب الاستاذ	الجامعة	الرتبة العلمية	الامضاء
01	أ.د. عزة لزهر	جامعة الشهيد حمة لخضر -الوادي-	استاذ تعليم عالي	
02	أ.د. فاتح سردوك		استاذ تعليم عالي	
03	د. رياض زلاسي		استاذ محاضر -أ-	
04	د. حميداتو صالح		استاذ محاضر -أ-	

الملحق رقم (03)

Reliability

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	20	100.0
	Excluded ^a	0	.0
	Total	20	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.723	8

Reliability

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	20	100.0
	Excluded ^a	0	.0
	Total	20	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.716	8

Reliability

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	20	100.0
	Excluded ^a	0	.0
	Total	20	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.758	16

Statistics

	N		Mean	Std. Deviation
	Valid	Missing		
توجد علاقة بين الامام الكافي لمصدق الحسابات بمعايير التدقيق المتعارف عليها وبين جودة التدقيق	20	0	4.30	.470
يعتبر استعانة المدقق ببعض الموظفين المنشأة محل التدقيق ومما توفر لديهم التأهيل المهني المناسب عاملا يؤدي الى زيادة جودة التدقيق	20	0	4.40	.503
تؤثر الخيارات والمهارات المتنوعة بمجالات أخرى غير المرتبطة بحاسبة والتدقيق إيجابا على جودة تدقيق	20	0	4.35	.988
تساعد الخبرة في نشاط عمل المنشأة محل التدقيق على تحقيق قدر عالي من الجودة عند أداء العملية التدقيقية	20	0	4.60	.503
يؤثر وجود علاقة مالية بتربط بين المراجع مع إدارة المنشأة محل التدقيق على إستقلاله ومن ثم على جودة التدقيق	20	0	4.05	.945
يرتبط قيام المدقق بمعالجة مهددات الاستقلالية وتخفيضها للمستوى المقبول إيجابا مع تحقيق الجودة	20	0	4.05	.826
تؤثر الشروط التي يضعها مكتب التدقيق في تغيير فريق عمل التدقيق أو انضمام عضو إليها على جودة التدقيق.	20	0	3.95	.826
يعمل المكتب على وضع إجراءات التخطيط والتنفيذ والإشراف بما يتفق مع معايير الجودة المطلوبة	20	0	4.15	.489
جودة التدقيق	20	0	4.2313	.32260

Statistics

	N		Mean	Std. Deviation
	Valid	Missing		
تحرص المؤسسة على البساطة والوضوح في عرض معلوماتها المالية	20	0	4.75	.444
المعلومات المالية التي تعرضها المؤسسة قادرة على تأثير في القرارات المستقبلية المالية	20	0	4.40	.598
يمكن الاعتماد على المعلومات المالية التي تعرضها المؤسسة كأساس لتنبؤ المركز المالي والاداء المستقبلي لها	20	0	4.20	.696
المعلومات المعروضة من طرف المؤسسة خالية من التحيز والاطحاء الفادحة	20	0	4.20	.768
المعلومات التي تعرضها المؤسسة قادرة على تخفيض حالة عدم التأكد أو زيادة درجة الأكادة لدى متخذي القرار	20	0	4.30	.571
القوائم المالية التي تقدمها المؤسسة لفترة معينة قابلة للمقارنة بالقوائم المالية للمؤسسة لفرات أخرى	20	0	4.15	.988
تراعي المؤسسة مبدأ الأهمية النسبية عند عرضها للمعلومات المالية	20	0	4.30	.979
القوائم المالية التي تقدمها المؤسسة قابلة للمقارنة للقوائم المالية لمنشأة أخرى	20	0	3.95	1.356
القوائم المالية ومدى جودتها	20	0	4.2813	.48982

الملحق رقم (04)

1/ التوزيع الطبيعي

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
التدقيق جودة	.127	20	.200*	.959	20	.519
جودتها ومدى المالية القوائم	.259	20	.051	.884	20	.071

*. This is a lower bound of the true significance.

a. Lilliefors Significance Correction

2/ الارتباط

Correlations

		التدقيق جودة	ومدى المالية القوائم جودتها
التدقيق جودة	Pearson Correlation	1	.608**
	Sig. (2-tailed)		.004
	N	20	20
جودتها ومدى المالية القوائم	Pearson Correlation	.608**	1
	Sig. (2-tailed)	.004	
	N	20	20

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

الملحق رقم (05)

1/ اختبار ت للاستقلالية:

Group Statistics

الجنس	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
جودة التدقيق				
ذكر	17	4.2574	.34081	.08266
أنثى	3	4.0833	.14434	.08333
القوائم المالية ومدى جودتها				
ذكر	17	4.2794	.52390	.12706
أنثى	3	4.2917	.28868	.16667

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
									Lower	Upper
جودة التدقيق	Equal variances assumed	1.377	.256	.855	18	.404	.17402	.20346	-.25344	.60148
	Equal variances not assumed			1.483	7.022	.182	.17402	.11738	-.10335	.45139
القوائم المالية ومدى جودتها	Equal variances assumed	2.504	.131	-.039	18	.969	-.01225	.31513	-.67432	.64981
	Equal variances not assumed			-.058	4.798	.956	-.01225	.20958	-.55789	.53338

2/ تحليل التباين الأحادي

Oneway

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
جودة التدقيق	Between Groups	.168	2	.084	.791	.469
	Within Groups	1.809	17	.106		
	Total	1.977	19			
القوائم المالية ومدى جودتها	Between Groups	.326	2	.163	.654	.533
	Within Groups	4.233	17	.249		
	Total	4.559	19			

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
جودة التدقيق	Between Groups	.029	3	.010	.079	.970
	Within Groups	1.948	16	.122		
	Total	1.977	19			
القوائم المالية ومدى جودتها	Between Groups	.565	3	.188	.755	.536
	Within Groups	3.993	16	.250		
	Total	4.559	19			

Oneway

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
جودة التدقيق	Between Groups	.031	2	.015	.134	.876
	Within Groups	1.947	17	.115		
	Total	1.977	19			
القوائم المالية ومدى جودتها	Between Groups	.599	2	.299	1.286	.302
	Within Groups	3.960	17	.233		
	Total	4.559	19			

Oneway

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
جودة التدقيق	Between Groups	.753	3	.251	3.280	.048
	Within Groups	1.224	16	.077		
	Total	1.977	19			
القوائم المالية ومدى جودتها	Between Groups	.061	3	.020	.072	.974
	Within Groups	4.498	16	.281		
	Total	4.559	19			

الملحق رقم (06)

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	التدقيق جودة ^b	.	Enter

a. Dependent Variable: جودتها ومدى المالية القوائم

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.608 ^a	.369	.334	.39970

a. Predictors: (Constant), التدقيق جودة

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1.683	1	1.683	10.534	.004 ^b
	Residual	2.876	18	.160		
	Total	4.559	19			

a. Dependent Variable: جودتها ومدى المالية القوائم

b. Predictors: (Constant), التدقيق جودة

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.378	1.206		.313	.758
	التدقيق جودة	.923	.284	.608	3.246	.004

a. Dependent Variable: جودتها ومدى المالية القوائم

جنتنا

